التمهيد في علوم الحديث

الدكتور همام عبد الرحيم سعيد
أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه



دار الفرقان



رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

التمهيد
في علوم الحديث

الطبعة الأولى
١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

٢١٣
هما همّام عبد الرحيم سعيد
التمهيد في علوم الحديث/ همّام عبد الرحيم
سعيد.ـ عمّان: دار الفرقان للنشر، ١٩٩٢.
(١٦٨)ص.
ر. أ(١٩٩٢/٢/١٣٢).
١. الحديث ـ علم أ. العنوان
(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

أ. رقم الإجازة المتسلسل: ١٩٩٢/٢/١١٦.
ب. رقم الإيداع لدى مديرية المكتبات والوثائق الوطنية: ١٩٩٢/٢/١٣٢.



الدكتور همام عبد الرحيم سعيد
أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه

دار الفرقان

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

إنّ الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، مَنْ يهده الله فهو المهتدي ومَنْ يضلل فلن تجد له وليّاً مرشداً. أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، اللهم صلِّ وسلِّم عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين، وبعد:

فهذا كتاب تمهيدي في علوم الحديث جاء تأليفه بعد السؤال عن مثله من كثير من أبناء الصحوة الإسلامية الراغبين في معرفة القواعد التي يقوم عليها الحديث النبوي، ولا سيما أن أكثر الكتب بين المطوّل المفصل أوْ المختصر البعيد عن معالجة المفاهيم والقضايا الحديثية التي أصبحت موضع سؤال وطلب. كما جاء هذا الكتاب وفق خطة علوم الحديث المقررة لطلبة كليات المجتمع، لتخصّص التربية الإسلامية واللغة العربية. وقد جعلت هذا الكتاب في تسع وحدات، ضمت كل وحدة طائفة من الموضوعات أوْ القضايا المترابطة على النحو التالي:

الوحدة الأولى: تعرف بالحديث والسُّنَّة والسند والمتن والصحابي والتابعي، وفي هذه الوحدة مدخل ضروري لعلوم الحديث؛ لأن هذه القضايا تدخل في سائر الموضوعات والقضايا الحديثية.

الوحدة الثانية: تعرف بعلوم الحديث ونشأتها وتطورها، والكلام عن الكتابة والتدوين والتصنيف والرواية باللفظ والرواية بالمعنى.

الوحدة الثالثة: وتتناول التعريف بالمتواتر والآحاد والإسناد العالي والإسناد النازل، والمرفوع والموقوف والمقطوع، باعتبار هذه المواضيع صفات للسند من حيث كثرة الطرق أوْ قلتها، ومن حيث علوِّ الإسناد أوْ نزوله، ومن حيث انتهاء السند إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلّم ـ أوْ من دونه من صحابي أوْ تابعي.

الوحدة الرابعة: وتتناول مكانة السُّنَّة ومنزلتها في الدين، وتكشف هذه الوحدة عن أغراض المشككين بها. وتناقش مجموعة من الافتراءات والمطاعن.

الوحدة الخامسة: تعرف بالحديث الصحيح وأهم كتب الصحة، وفيها نماذج من صحيحي الإمام البخاري والإمام مسلم ـ رحمهما الله.

الوحدة السادسة: تعرف بالحديث الحسن، وتبين أهميته في الدين، وتعرف بكتب السنن الأربعة التي يكثر فيها الحسن، مع ذكر خلاصات مركزَّة عن مناهجها.

الوحدة السابعة: تعرف بالحديث الضعيف وأنواعه وحكم الاحتجاج به، وتتكلم عن بعض أنواع الضعيف التي يلزم طالب العلم أن يعرفها، دون الخوض في التفريعات الجزئية والمناقشات اللفظية والعلمية الدقيقة. وقد حرصت في موضوع المعلل أن أتوسع بعض الشيء لإفادة القارىء بما يُسلِّحه أمام الطاعنين في الحديث وعلومه.

الوحدة الثامنة: تعرف بالموضوع وأسباب الوضع وعلاماته والقرائن الدالّة عليه، مع ذكر أشهر كتب الموضوعات. وتحتوي هذه الوحدة على مقدمة تاريخية تمهيدية.

الوحدة التاسعة: تتناول هذه الوحدة «الجرح والتعديل» بالتعريف وبيان أهميته وكيفية معرفة العدالة والجرح. وتتناول بعض القضايا التي يلزم طالب العلم معرفتها في هذا الجانب.

وقد سميت الكتاب «التمهيد في علوم الحديث».

وفي الختام فلا يفوتني أنْ أنبِّه قبل أنْ أُنبّه أنّ أعمال البشر يعتريها ما جُبلوا عليه من الخطأ والنسيان، ولا يستغني أحد عن التسديد والتوجيه والنصيحة. ولا يستقيم أمره إلّا بتوفيق مولاه، فأسأل الله التوفيق والسداد والعون والرشاد، والحمد لله رب العالمين.

صويلح ١٥/ شعبان ١٤١٢هـ

الموافق ١٩٩٢/٢/١٩

د. همّام عبد الرحيم سعيد

الوحدة الأولى

تمهيد .

الحديث والسنة .

السند والمتن .

الحديث القدسي والحديث النبوي .

الصحابي والتابعي .



تمهيد

لم يَخْلق اللهُ تعالى هذا الخلق عبثاً، ولم يتركه سدى، وإنما خلقه للعبادة ويسّر له طرق الهداية الرشاد، وأعانه على ذلك، فأنزل كتبه المشتملة على منهج السعادة في الدارين. وشاء سبحانه أن تصل البشرية إلى حالة الرشد التي تؤهلها لتلقي القرآن الكريم، وجعل في هذا الكتاب تفصيلاً لقواعد العقائد والعبادات والشرائع والأخلاق والأدب، ففيه تبيان كل شيء، قال تعالى: **﴿ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين﴾**[1]. وقال سبحانه: **﴿ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم، هدى ورحمة لقوم يؤمنون﴾**[2]. وهو للمؤمنين به موعظة وهدى وشفاء، قال تعالى: **﴿يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم، وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين، قل بفضل الله ورحمته، فبذلك فليفرحوا هو خير مما يجمعون﴾**[3]. وهو كتاب الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قال تعالى: **﴿وإنّه لكتاب عزيز، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد﴾**[4].

ونزل هذا الكتاب على قلب رسول من البشر يتصف بما تتصف به الكينونة البشرية، إلّا أنَّه معصوم من الزلل والانحراف وتحكّم الأهواء، ومُبَرَّأً من النقائص والعيوب، مكمل بالفضائل، مزين بالمحامد. فكان هذا الرسول الأسوة الحسنة والقدوة الصالحة. ووكل إليه ربه مهمة البلاغ والبيان، وصرف أقواله وأفعاله إلى أرشد الأقوال والأفعال. وأمرنا الله تبارك وتعالى باتّباع أمره والتزام نهْيه، وجعل اتِّباعه

(١) الآية ٨٩ من سورة النحل.

(٢) الآية ٥١ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٤) الآيتان ٤١-٤٢ من سورة فصلت.

عنوان محبة الله تعالى. فكان القرآن، وكان إلى جانبه حديث النبي ـ صلى الله عليه وسلّم ـ وسنته وهديه وطريقته، وأفعاله وأخلاقه. وكان سكوته كقوله، وإشارته كفعله. وكانت أحواله كلها أحوال الحق في الرضا والغضب، والحزن والفرح. قال تعالى: **﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحي يوحى﴾**[1].

وما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم قد يطلق عليه اسم «السُّنَّة»، وقد يطلق عليه اسم «الحديث»، وقد يسمّى «خبراً»، وقد يسمّى «أثراً». ولبيان الفرق بين هذه المصطلحات، فإننا نفرد كل مصطلح منها بالبيان والتعريف.

الحديث والسُّنَّة

أولاً: السنّة:

السنّة في اللغة من مادة (سنَّ) يقول ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: «السين والنون أصل واحد مُطَّرد، وهو جريان الماء، واطراده في سهولة، والأصل قولهم: سَنَنْتُ الماء على وجهي، أسنه سنّاً، إذا أرسلتُه إرْسالاً»[2]. وقال ابن الأعرابي: «السَّنُّ مصدر، سنَّ الحديد سنّاً، وسنَّ للقوم سُنَّةً، وسنناً، وسَنّ الإبل يَسُنُّها سنّاً، إذا أحسن رِعْيَتَها، حتى كأنّه صقلها. وسنَّنَ المنطق حسنَّه، فكأنّه صقله. وتابع صاحب لسان العرب ذكر معاني هذه المادة، التي تدور جميعها على معاني: الجريان، والإطّراد والصقل والإحداد. ولمّا كان الوجه مجمع الحُسْنِ أُطلق عليه: سنّة». قال ذو الرّمّة:

بيضاء في المرآة سُنَّتُها ملساء ليس بها خال ولا نَدَبُ[3]

وأمّا سنّة النبي صلى الله عليه وسلّم فهي جامعة لهذه المعاني اللغوية السابقة؛ لجريان الأحكام الشرعية وفقها. ولما فيها من اطراد بمعنى الدوام والتعْميم، وهذه

---

(١) الآيتان ٣ـ٤ من سورة النجم.
(٢) ابن فارس: معجم مقاييس اللغة ٣/ ٦٠.
(٣) ابن منظور؛ لسان العرب مادة (سنن).

السنّة يسعد بها صاحبها؛ لأنها تصقل الحياة الإنسانية، فيكون وجه المجتمع السائر على هديها ناضراً بخيرها وببركتها. ويلاحظ في معاني السنة: التكرار، والاعتياد، والتقويم، وإمرار الشيء على الشيء، مرة بعد أخرى، من أجل إحداده وصقله.

وسنّ الله سنّة أيْ بَيَّن طريقاً قويماً، وسنّة الله: أحكامه وأمره ونهيْه. وقد ورد ذكر السنّة في القرآن الكريم سبع عشرة مرّة، وفي جميع المواضع معناها: أحكام الله الجارية المُطَّردة.

وأمّا السُّنَّة في الاصطلاح:

فهي ما صدر عن رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من قول أَوْ فعل أَوْ تقرير أَوْ صفة خُلُقية من مبدأ بعثته إلى وفاته، وقد تأتي قولاً أَوْ فعلاً من الصحابة أَوْ التابعين باعتبارهم شهود عصر النبوة والمقتبسين من مِشْكاتها.

الحديث لغة واصطلاحاً:

الحـديث في اللغـة: الجـديد. وقد أُطلق على الخبر باعتبار كل خبر يأتي جديداً، ولم يكن قبل ذلك. وذلك لتمييز الكلام القديم، وهو القرآن، عن الكلام الحديث، وهو ما عدا القرآن الكريم.

وأمّا في الاصطلاح:

فالحديث ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلّم من قول أَوْ فعل أَوْ تقرير أَوْ صفة خِلْقية أَوْ خُلُقية، وما أُضيف إلى الصحابة والتابعين باعتبارهم شهود عصر النبوة، ويدخل في الحديث الإخبار عن عصر النبوة وعن حياته صلى الله عليه وسلّم قبل البِعثة، وسائر الكلام عن أحوال البيئة النبوية.

الحديث أعم من السُّنَّة:

وإذا تأمّلنا مفهوم السُّنَّة ومفهوم الحديث فسيظهر لنا الفرق بين المفهومين، من حيث اتساع مفهوم الحديث، ليشمل السُّنَّة وما لا يدخل في السُّنَّة. فالحديث عن

حفر بئر زمزم يدخل في الحديث، ولا يدخل في السُّنَّة، لأن السُّنَّة لا تُعنى بأخبار ما قبل البعثة. ولا يدخل في السُّنَّة صفات النبي صلّى الله عليه وسلّم الخِلْقية، باعتبارها صفاتٍ فطرية وليست موضع اقتداء، ولا يُستفاد منها حكم شرعي، وذلك مثل الأحاديث التي تتناول لوْن بشرته وجمسه وطوله وشعره وصحته ومرضه، وما يرغب فيه من الطعام وما لا يرغبه، إذ ليس المقصود من هذه الأخبار الجريان والإتباع والاعتياد، وإنّما المقصود منها الوقوف على عصر النُّبوّة والتعرف على شخص النبي، صلّى الله عليه وسلّم، وعصره ومراحل سيرته.

علماء السُّنَّة وعلماء الحديث:

لقد وضّح علماؤنا الفرق الدقيق بين السُّنَّة والحديث، ورُوي عن عبد الرحمن بن مهدي (ت ١٩٧هـ) قوله: «سفيان الثوري إمام في الحديث وليس إماماً في السُّنَّة، والأوزاعي إمام في السُّنَّة وليس إماماً في الحديث، ومالك بن أنس إمام فيهما جميعاً»[(١)].

يُستفاد من هذه العبارة أنَّ السُّنَّة مادة الفقهاء والأصوليين الذين يبحثون عن أقوال النبي، صلّى الله عليه وسلّم، وأفعاله وتقريراته، التي تستمد منها الأحكام الشرعية، وتؤخذ منها الفرائض والنوافل والإباحات، ويُعرف منها الحلال والحرام. أمّا الحديث فهو مادة المحدِّث الذي يثبت النصوص كما جاءت، وقد لا يعنيه ما تحتويه هذه النصوص من أحكام دقيقة واستنباطات فقهية. وقد يَجمع العالِم بين الأمرين معاً، كما قال ابن مهدي عن الإمام مالك بن أنس. ولا يفوتنا أنْ ننبه إلى أنَّ كل سُنَّة حديث، وليس كل حديث سُنَّة. ومن أوضح الأمثلة على هذا حديث «الوضوء مما مسَّت النار». فعن أبي هريرة أنّه قال: «قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ : «الوضوء مما مسَّت النار، ولو من أثوار أقِط» فقال له ابن عبّاس: يا أبا هريرة! أنتوضأ من الدّهن؟ أنتوضأ من الحميم؟ فقال أبو هريرة: يا ابن أخي إذا سمعت حديثاً عن

---

(١) تنوير الحوالك، شرح موطأ الإمام مالك، ١/٣.

رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، فلا تضرب له مثلاً»[1].

فهذا الحديث يفيد حكماً شرعياً، وهو أنَّ من يأكل طعاماً مطبوخاً على النار فإنَّه يلزمه الوضوء بعد ذلك. ولكن النبي، صلّى الله عليه وسلّم، ترك الوضوء من ذلك، وكان يأكل ما مسَّت النار من لحم أَوْ غيره ثم يقوم فيصلي بوضوئه السابق. وتُرِك العمل بالحديث الأول لنسخ طرأ عليه، إذ رُفع حكمه بحكم جاء بعده.

قال أبو عيسى الترمذي: «والعمل على هذا، أي ترك الوضوء مما مسَّت النار، عند أكثر أهل العلم، من أصحاب النبي - صلّى الله عليه وسلّم - والتابعين ومن بعدهم، مثل سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، وهذا آخر الأمرين من رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم -»[2].

الخبر:

وقد يُطلق على الحديث لفظ «الخبر» باعتبار أَنَّ كل حديث يَحمِلُ إلى الناس خبراً عن أحوال النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم -. وإن كان الخبر أعمَّ من الحديث. إذ يدخل في الخبر كل ما يُنقل عن الناس دون التقيد بزمان أَوْ مكان. وعلى هذا فكل حديث خبر، وليس كل خبر حديثاً. وقد أطلق العلماء على المشتغل بالسُّنَّة لقب (المحدِّث)، وعلى المشتغل بالتاريخ لقب (الإخباري)[3].

السند والمتن

يتكوّن الحديث النبوي الشريف من جزئين رئيسيين؛ هما: السند والمتن.

تعريف السند: السند في اللغة ما ارتفع من الأرض في قُبُل الجبل أَوْ الوادي.

---

(١) الإمام الترمذي، الجامع، ١/١١٤، وابن ماجه ١/٩٢، والأقط: اللبن الجافّ.
والثَّور: القطعة منه، وجمعها: أثوار.

(٢) الإمام الترمذيّ، الجامع ١/ ١١٩-١٢٠. (٣) د. صبحي الصالح، علوم الحديث (١٠).

والجمع أَسناد. وسنَدَ في الجبل يَسْنُد سنوداً وأَسند رَقِيَ[1]. وقال ابن فارس: السند انضمام الشيء إلى الشيء. وفلان سنَدٌ أيْ معتمد. والسند ما أقبل عليك من الجبل، وذلك إذا علا عن السفح[2]. فهذه المادة اللغوية تجمع بين الارتفاع والترقي والتدرج نحو النهاية والغاية.

أمّا في الاصطلاح: فالسند الطريق الموصل إلى العبارة سواء، أكانت عبارة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أم غيره. والإسناد: الإخبار عن طريق المتن[3]. أوْ هو رفع الحديث إلى قائله. فالسند هو سلسلة الرواة. وقد يستعمل السند والإسناد لشيء واحد فُيقال سند الحديث وإسناد الحديث.

والربط بين المعنى اللغوي والاصطلاحي يكون بالمشابهة بين التدرج في الصعود إلى سفح الجبل أو قمته والتدرج في الصعود بالرواية من راوٍ إلى من فوقه، حتى نصل إلى العبارة أوْ الحديث.

تعريف المتن: المتن في اللغة ما صَلُبَ من الأرض وارتفع[4]. وقال ابن منظور: ومتن كل شيء ما ظهر منه. والمتن ما ارتفع من الأرض واستوى[5]. فهذه المادة تجمع بين معاني الصلابة والارتفاع والظهور والاستواء.

وأمّا **في الاصطلاح**: فهو الألفاظ المعبّرة عن المعاني المقصودة من النص. أوْ العبارة التي هي غاية السند ومقصوده، فالسند وسيلة والمتن غاية. وفي المتن تكون الأوامر والنواهي والأخبار والأحكام.

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ٤/٢٠٥.

(٢) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٣/١٠٥.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي ١/ ٤١-٤٢.

(٤) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ٥/٢٩٤.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ١٧/٢٨٤.

الحديث القدسي والحديث النبوي

إنَّ ما يصدر عن رسول الله من قول أو فعل أو صفة خُلُقيّة هو وحي من عند الله تعالى، وهذا الوحي إمّا أنْ يكون قرآناً أوْ حديثاً. والحديث قد يكون حديثاً قدسياً أو نبوياً. وفيما يلي بيان معنى كل نوع من هذه الأنواع وما بينها من الفروق:

أمّا القرآن الكريم: فهو «الكلام المعجز المُنَزَّل على النبي - صلّى الله عليه وسلّم - المكتوب في المصاحف، المنقول بالتواتر، المُتَعَبَّدُ بتلاوته»[1]. ومن هذا التعريف تبدو لنا خصائص القرآن الكريم فهو لفظ مخصوص مُنَزَّل، لا يحتمل الزيادة ولا النقصان، ولا التبديل ولا التغيير ولا يُقرأ بمعناه بل بلفظه. وهو يَنزل بواسطة جبريل عليه السلام وتَنَزُّله مخصوص. وهو المعجز في لفظه، لا يقوى أحد على محاكاته. وهو المنقول بالتواتر، أيْ اشترك في نقله جمهور عظيم من الناس على طول الزمان إلى رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - ولم ينفرد بنقله واحد أو آحاد. وهو المكتوب في المصاحف سواء في زمن النبي - صلّى الله عليه وسلّم - أم في زمن أبي بكر إلى أن جُمع في عهد عثمان على لغة قريش، ثم انتشرت المصاحف بعد ذلك.

أمّا الحديث القدسي: فهو ما رُوي عن النبي - صلّى الله عليه وسلّم - وفيه عبارة: قال الله تعالى، أوْ يرويه عن ربه تبارك وتعالى. أوْ يقول: إن روح القدس نفث في رُوعي. وهذا النوع من الحديث قليل بالنسبة لغيره. ومثاله: ما أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» من رواية أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - قال الله عزَّ وجلَّ: «أنا عند ظنّ عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، إن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأٍ ذكرته في ملأٍ هُم خير منهم، وإن تَقَرَّبَ إليّ شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرَّب إليّ ذراعاً تقربت منه

---

(١) عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، ١/١٢.

باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة»[1].

وإضافة الحديث إلى الله تبارك وتعالى جعلت العلماء يتساءلون عن هذه الإضافة هل هي إضافة القول، أمْ إضافة المعنى؟ وهل الحديث كلام الله حقيقة، أمْ ألقى المعنى في قلب النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ثم نطق به بكلامه ولفظه؟ وهنالك رأيان للعلماء في هذه المسألة:

الأول: أنَّ الحديث القدسي لفظه من عند الله، والنبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يؤديه كما تلقاه. يقول الشيخ محمد عبدالعظيم الزرقاني:

«وصفوة القول في هذا المقام أنَّ القرآن أُوحيت ألفاظه من الله اتفاقاً، وأنَّ الحديث القدسي أُوحيت ألفاظه من الله على المشهور»[2]. ويرى الزرقاني: «أنَّ الحديث القدسي ليست ألفاظه معجزة، وأنها لم تُمنح تلك الخصائص التي مُنحها القرآن الكريم، تخفيفاً على الأمة ورعاية لمصالح الخلق»[3]. وتابعه على هذا القول الشيخ التازي[4].

الثاني: أنَّ الحديث القدسي لفظه من رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ومعناه من عند الله، بالإلهام أوْ بالمنام، وهذا قول أبي البقاء العكبري والطيبي، قال أبو البقاء: «إنّ القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحي جليّ، وأمّا الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول، ومعناه من عند الله بالإلهام أوْ بالمنام». وقال الطيبي: «القرآن: هو اللفظ المنزل به جبريلُ على النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ والحديث القدسي: إخبار الله معناه بالإلهام أوْ بالمنام، فأخبر النبي أُمته بعبارة نفسه، وسائر الأحاديث لم يروها عنه تعالى».

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في «الصحيح» رقم الحديث (٢٦٧٥).

(٢) الزرقاني، مناهل العرفان، (١/٤٤).

(٣) نفس المرجع، ونفس الصفحة.

(٤) التازي، محاضرات في علوم الحديث، ١/٩٤).

وعلى هذا الرأي الدكتور دراز في كتابه النبأ العظيم حيث يقول: «وهذا أظهر القولين فيه عندنا؛ لأنه لو كان منزلاً بلفظه لكان له من الحرمة والقدسية في نظر الشرع ما للنظم القرآني إذ لا وجه للتفرقة بين لفظين منزلين من عند الله، فكان من لوازم ذلك وجوب المحافظة على نصوصه، وعدم جواز روايته بالمعنى إجماعاً. . . ولا قائل بذلك كله»[1].

ويقول: «أمّا الأحاديث النبوية فإنّها بحسب ما حوته من المعاني تنقسم إلى قسمين: قسم توفيقي، استنبطه النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بفهمه في كلام الله، أوْ بتأمله في حقائق الكون، وهذا القسم ليس كلام الله قطعاً، وقسم توقيفي تلقى النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ مضمونه من الوحي، فبيّنه للناس بكلامه، وهذا القسم وإن كان ما فيه من العلوم منسوباً إلى معلمه وملهمه سبحانه، لكنه ـ من حيث هو كلام ـ حَرِيٌّ بأن يُنسب إلى الرسول ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لأنَّ الكلام إنّما يُنسب إلى واضعه وقائله»[2].

وأمّا ما يتبادر من قول النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ «قال الله تعالى». فيقول الشيخ دراز ـ رحمه الله ـ: «والحديث القدسي لم ينزل للتحدي ولا للتعبُّد، بل لمجرد العمل بما فيه، وهذه الفائدة تحصل بإنزال معناه، فالقول بإنزال لفظه قول بشيء لا داعي ـ في النظر ـ إليه، ولا دليل في الشرع عليه، اللهم، إلاّ ما قد يلوح من إسناد الحديث القدسي إلى الله بصيغة: «يقول الله تبارك وتعالى كذا». لكنَّ القرائن التي ذكرناها آنفاً كافية في إفساح المجال لتأويله بأنَّ المقصود نسبة مضمونه لا نسبة ألفاظه. وهذا تأويلٌ شائعٌ في العربية، فإنّك تقول حينما تنثر بيتاً من الشعر: «يقول الشاعر كذا» وتقول حين تفسّر آية من كتاب الله بكلام من عندك: يقول الله تعالى كذا. وعلى هذه القاعدة حكى الله تعالى عن موسى وفرعون وغيرهما مضمون كلامهم بألفاظ غير ألفاظهم وأسلوب غير أسلوبهم»[3].

---

(١) دراز، النبأ العظيم، ص١١.

(٢) دراز، النبأ العظيم، ص١٠.

(٣) المرجع نفسه، ص ١١.

وتدور الأحاديث القدسية حول مواضيع التوجيه والزهد ورفع كفاءة الروح، ولا تتناول قضايا التشريع والأحكام، فهي أحاديث ذات نفحات قدسية روحانية توثق علاقة الإنسان بربه، وتحرره من الخوف على الرزق والأجل، وتحذره من الظلم والعـدوان، وتشجعه على الثبات. فهي منحة إلهية خاصّة وتوجيهات ربانية مليئة بالقداسة والهيبة.

وما صحّ من هذه الأحاديث قليل بالنسبة للأحاديث النبوية وقد جمعها المناويّ في كتابه «الاتحافات السّنية في الأحاديث القدسية» وذكر في هذا الكتاب مائتين واثنين وسبعين حديثاً.

أمّا الحديث النبوي: فهو ما صدر عن النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - من قول أَوْ فعل أَوْ تقرير أَوْ صفة خِلْقية أَوْ خُلُقية. ويكون اللفظ والمعنى من عند رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - باعتباره مأموراً بالبيان والتبليغ، معصوماً من الخطأ في ذلك موفقاً إلى السداد والصواب. وهذا معنى قول الشيخ دراز: «قسم توفيقي» استنبطه النبي - صلّى الله عليه وسلّم - «بفهمه في كلام الله» وبما وَفَّقه الله تعالى إليه من التشريع والبيان؛ وهذا في الأعمّ الأغلب، وهنالك أحاديث نبوية كريمة كثيرة كان النبي - صلّى الله عليه وسلّم - يتلقى معانيها من الوحي، ومثال ذلك:

ما أخرج البخاري بسنده إلى صفوان بن يعلى قال: إنَّ يعلى قال لعمر - رضي الله عنه - أرني النبي - صلّى الله عليه وسلّم - حين يوحي إليه، قال: فبينما النبي - صلّى الله عليه وسلّم - بالجِعْرانة[1]، ومعه نفر من أصحابه، فقال: يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة، وهو متضمخ[2] بطيب، فسكت النبي - صلّى الله عليه وسلّم - ساعة، فجاء الوحي فأشار عمر - رضي الله عنه - إلى يعلى، فجاء يعلى وعلى رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - ثوب قد أظل به، فأدخل رأسه، فإذا رسول

---

(١) الجِعْرانة: مكان بين الطائف ومكة.

(٢) متضمخ بطيب: يدهن جسمه به، ويكثر منه.

الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ محمرّ، وهو يغطُّ، ثم سُرِّي عنه، فقال: «أين الذي سأل عن العمرة؟ فأُتي برجل، فقال: اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات، وانزع عنك الجبة، واصنع في عمرتك كما تصنع في حجتك»(١).

الصحابي والتابعي

يتردد على ألسنة المحدثين مصطلح الصحابي والتابعي، ولا يخفى على أحد من المسلمين معنى هذين المصطلحين بشكل عام، فإذا ذكر الصحابي بادر الذهن إلى أبي بكر وعمر وأمثالهما من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ وإذا ذكر التابعي انصرف الذهن عن هؤلاء إلى سعيد بن المسيب والحسن البصري وغيرهما. ولكن وراء هذا المعنى العام معاني تفصيلية تترتب عليها ثمرات ونتائج، ويتوقف عليها الحكم بصحة الحديث أو عدم صحته. وفيما يلي بيان هذين المصطلحين:

١ـ **الصحابي**: الصحابي في اللغة مشتق من الصحبة، يقال: صحب فلان فلاناً لازمه أوْ سار معه، وليس للصحبة مدة محددة، فقد تكون دهراً، وقد تكون ساعة؛ لأن المدار على حدوث الفعل، ويصح القول: صحبت فلاناً دهراً، أوْ سَنَةً، أوْ شهراً، أوْ يوماً، أوْ ساعة.

أمّا الصحابيّ في مصطلح المحدثين: فهو كل مسلم لقي النبيَّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بعد بعثته، حال حياته ومات على الإيمان. وهذا التعريف يحتوي على شروط، هي:

أ ـ أن يكون مسلماً؛ فلا يعتد باللقاء من الكافر، ولا يكون صحابياً بهذا اللقاء. ولو لقيه وهو كافر، ثم أسلم بعد ذلك، ولم يحدث لقاء فإنّه لا يعتبر من الصحابة.

ب ـ أن يكون لقاءٌ بينه وبين النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فإذا أسلم ولم يتمَّ اللقاءُ

---

(١) أخرجه البخاريّ في الصحيح (٣/٣٩٣) فتح الباري ومسلم في الصحيح (٢/٨٣٦).

فلا يكون صحابياً، ولو كان إسلامه في حياة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ومن هؤلاء أصحمة ملك الحبشة، وقيس بن أبي حازم، وأبو مسلم الخوْلاني، وأبو عبدالله الصُّنَابِجيّ.

جـ ـ أن يكون اللقاء بعد البعثة، لا قبلها.

د ـ أن يموت على الإسلام، فلو لقيه مسلماً، ثم ارتد عن الإسلام فإنَّ الصحبة تزول عنه، مثل عبد الله بن جحش فقد أسلم ولقي النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ في مكة، وهاجر إلى الحبشة، ثم ارتد عن الإسلام، ومات على النصرانية. وأمّا من لقيه وآمن به، ثم ارتد عن الإسلام، ثم عاد إليه، فهذا يُحكم له بالصحبة على الأرجح، ومن هؤلاء الأشعث بن قيس وقرة بن هبيرة.

فالذين تتوافر فيهم هذه الشروط يُعدون في عِداد الصحابة سواء كانوا رجالاً أم نساءً، صغاراً أم كباراً، عبيداً أم أحراراً.

ولكي تكون الصحبة معتبرة في الرواية عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فلا بد أن يكون الصحابي مميزاً عند اللقاء. فقد روى محمود بن الربيع ـ رضي الله عنه ـ حديثاً قال فيه: «عقلت مَجّة مجّها النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من دلو في دارنا»[1] وكان يومها ابن خمس سنين. ومن ذلك ما روى البخاري بسنده عن أُم خالد بنت خالد قالت: أُتي النبي بثياب فيها خميصة سوداء صغيرة فقال: «من ترون أن نكسو هذه؟ فسكت القوم. قال: ائتوني بأُم خالد، فأتي بها تُحمل، فأخذ الخميصة بيده، فألْبسها، وقال: أَبْلي وأخْلِقي. وكان فيها علم أخضر أو أصفر، فقال: يا أُم خالد هذا سناه، وسناه بالحبشية»[2]. فَراوِيَةُ الحديث عقلته وهي تُحمل صغيرة، وروته بعد أن كبرت.

---

(١) أخرجه البخاريّ، في صحيحه بهامش فتح الباري، رقم الحديث (٧٧).

(٢) أخرجه الإمام البخاريّ في «صحيحه» رقم الحديث (٥٨٢٣). الخميصة: الثوب. ومعنى سناه: حسن

أَبْلي وأخلقي: دعاء بطول العمر أي فليطل الله عمرك ولتقطعي ما شئت من الثياب.

أما إذا كان الصغير دون سنّ التمييز، أو كأُولئك الأطفال الذين كانوا يُحملون إلى النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ عند ولادتهم، ليدعو لهم، ويحنكهم ـ والتحنيك وضع شيء من التمر في فم الطفل ـ فهؤلاء لم يعقلوا شيئاً عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ومنهم محمد بن أبي بكر الصديق، وعبدالله بن الحارث بن نوفل، وعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري[1]. فهؤلاء لهم شرف الصحبة لوقوع نظر النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ عليهم، ولكن لا تصح لهم رواية عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

كيف تعرف الصحبة؟

يُعرف الصحابي بأحد أمور، هي:

١ ـ التواتر: أن يُنقل خبر الصحبة بالتواتر بأن ينقل جمهور عظيم من الأمة بأنَّ فلاناً من الصحابة. فالأمة كلها تتناقل عبر أجيالها بأنَّ أبا بكر وعمر وعلياً وعثمان ـ رضي الله عنهم ـ من الصحابة.

٢ ـ أن يشتهر خبر الصحبة ويستفيض فعُكّاشَةُ بن مِحْصَن صحابي اشتهرت صحبته، ولكن خبر صحبته لا يصل إلى درجة التواتر كما في الخلفاء الأربعة.

٣ ـ أن يشهد له أحد الصحابة بالصحبة: كأن يقول دخلت معه على النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

٤ ـ أن يُخبر بالصحبة تابعي فيقول: فلان من الصحابة، فيحكم له بالصحبة لمعرفة التابعين بعصر النبوة.

٥ ـ أن يُخبر عن نفسه بأنّه صحابي، بشرط أن يكون الادّعاء مما يقبله الواقع التاريخي، فقد انتهى جيل الصحابة بعد مائة عام من وفاة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وذلك لقول النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قبل موته بشهر: «أرأيتكم

---

(١) السخاوي، فتح المغيث ٣/٨٧.

ليلتكم هذه فإنَّ على رأس مائة سنة منها لا يبقى على وجه الأرض ممن هو اليوم عليها أحد»[1].

وقد ادّعى جماعة منهم رَتَن الهندي الصحبة وأنه عاش مئات السنين بعد النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وهو كاذب في مدّعاه.[2].

عدالة الصحابة وفضلهم:

قال الخطيب البغدادي في الكفاية: «عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿**كنتم خير أمّة أُخرجت للناس**﴾[3]. وقوله: ﴿**وكذلك جعلناكم أُمة وسطاً**﴾[4]. وقوله: ﴿**لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة، فعلم ما في قلوبهم**﴾[5]. وقوله: ﴿**والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه**﴾[6]. وقوله: ﴿**يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين**﴾[7]. قال الخطيب: وجميع ذلك يقتضي القطع بتعديلهم، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله له إلى تعديل أحد من الخلق»[8].

وعدالة الصحابة لا تعني ثبوت العصمة لهم وخلوهم من المعصية، وإنّما المراد قبول رواياتهم من غير تكلُّف البحث عن أسباب العدالة وطلب التزكية. وأمّا ما حدث بين الصحابة من الحروب والقتال والفتن فلا يَطْعن في عدالتهم وتُحمل مواقفهم على الاجتهاد، ولكل مجتهد نصيب والمصيب واحد، والمخطىء معذور. وقد نَصَّت الآية الكريمة من سورة الحجرات على حدوث القتال بين الطائفتين من المؤمنين، ودعت سائر المسلمين إلى الإصلاح، ودعتهما إلى الرجوع عن البغي،

---

(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه، رقم الحديث (١١٦)، وأخرجه مسلم في صحيحه رقم (٥٢٣٧).

(٢) السخاوي، فتح المغيث ٩٨/٣.

(٣) الآية (١١٠) من سورة آل عمران.

(٤) الآية (١٤٣) من سورة البقرة.

(٥) الآية (١٨) من سورة الفتح.

(٦) الآية (١٠٠) من سورة التوبة.

(٧) الآية (٦٤) من سورة الأنفال.

(٨) الخطيب البغدادي، الكفاية.

وذكّرتهما بأخوة الإسلام. قال تعالى: **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا، إنّ الله يحب المقسطين. إنّما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم، واتقوا الله لعلّكم ترحمون﴾**[1]. وهاتان الآيتان واضحتان في الإخبار عن إمكان وقوع الاقتتال بين المؤمنين، وهما ترسمان للمؤمنين منهج الإصلاح والتوفيق عند النزاع والاقتتال.

أشهر المصنفات في تاريخ الصحابة

وقد أُلفت كتب كثيرة في تاريخ الصحابة أهمها:

١ ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمريّ القرطبي (ت٤٦٣هـ). ورتبه على حروف المعجم حسب الطريقة المغربية والأندلسية وهي مختلفة عن ترتيب الحروف في المشرق.

٢ ـ أُسْد الغابة في معرفة الصحابة، للإمام ابن الأثير علي بن محمد الجزريّ، (ت ٦٣٠هـ). وقد جمع فيه تراجم سبعة آلاف وخمسمائة صحابيّ. ورتبه على المعجم. إلاّ أنّه ادخل فيه من ليس من الصحابة.

٣ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ). وقد رتب الكتاب على حروف المعجم، وجعل كل حرف أربعة أقسام لتمييز من ثبتت صحبتهم ممن لم تثبت لهم صحبة.

التابعيّ

التابعيّ: من صحب الصحابيّ من المسلمين وروى عنه. وذهب الحاكم النيسابوري وأبو عمرو بن الصلاح إلى أنّ التابعيّ من لقي الصحابيّ ولو لم يسمعه، وقد رجح الإمام النووي هذا الرأي. وقال العراقيّ: «وعليه عمل الاكثرين من أهل الحديث، فقد ذكر الإمام مسلم والإمام ابن حبان سليمانَ الأعمش في طبقة

---

(١) الآيتان ٩ـ١٠ من سورة الحجرات.

التابعين. وقد رأى أنس بن مالك، ولم يصح له سماع منه»[1].

والتابعون متفاوتون في قربهم من عصر النبوة، وصحبة أصحاب النبي - صلّى الله عليه وسلّم -. وأوّل طبقاتهم الذين أدركوا الخلفاء الأربعة وبقية العشرة المبَشّرين بالجنّة. ومنهم سعيد بن المسيّب، وقيس بن أبي حازم (ت ٨٤هـ) وأبو عثمان النهدي (ت ٩٥هـ). والطبقة الثانية: الأسود بن يزيد (ت ٧٤هـ)، وعلقمة بن قيس (ت ٦١هـ) وغيرهما. وقد أوْصل الحاكم طبقات التابعين إلى خمس عشرة طبقة. آخر هذه الطبقات من أدرك أهلها آخر الصحابة موتاً. ومن التابعين من أدرك الجاهلية وأدرك حياة النبي - صلّى الله عليه وسلّم - إلى أن توفي، ولكنه لم يلق النبي - صلّى الله عليه وسلّم - وليس له صحبة، وهؤلاء يُسَمَّوْن المخضرمين، ومنهم أبو رجاء العُطارديّ (ت ١٠٦هـ)، وأبو وائل الأسديّ.

أشهر التابعين:

ومن أشهر التابعين - رضي الله عنهم - الفقهاء السبعة من أهل المدينة وهم: سعيد بن المسيّب (ت ٩٤هـ)، وأبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف (ت ٩٤هـ)، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة (ت ٩٤هـ)، وسليمان بن يسار (ت ٩٤هـ).

فضل التابعين ومكانتهم:

لقد بيّن القرآن الكريم فضل التابعين وشرفهم، عندما قرنهم مع المهاجرين والأنصار، قال تعالى: **﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، رضي الله عنهم، ورضوا عنه، وأعدَّ لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم﴾**[2].

وذكر النبيُّ - صلّى الله عليه وسلّم - فضلَهم فيما رواه عنه عبدالله بن مسعود:

---

(١) السيوطي، تدريب الراوي ٢/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٢) الآية (١٠٠) من سورة التوبة.

«خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[1]. قال عبدالله : فلا أدري أذكر رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بعد قرنه قرنين أو ثلاثة.

وقال صلّى الله عليه وسلّم : «يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقولون: فيكم من صاحب رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم. ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال: فيكم من صاحب أصحاب رسول الله؟ فيقولون: نعم، فيفتح لهم. ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس. فيقال: هل فيكم من صاحب من صاحب أصحاب رسول الله؟ فيقولون: نعم، فيُفتح لهم»[2].

يقول الإمام الحاكم: «فخير الناس قرناً بعد الصحابة من شافه أصحاب رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وحفظ عنهم الدين والسنن، وهم قد شهدوا الوحي والتنزيل»[3].

وما ذكرنا من الأحاديث يفيد تعديل التابعين بشكل عام. كما يُعَدَّل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ.

---

(١) أخرجه الإمام البخاريّ (٧ : ٣) بهامش فتح الباري.

(٢) أخرجه الإمام البخاريّ (٧ : ٣) بهامش فتح الباري. والفئام : الجماعة.

(٣) الحاكم؛ معرفةعلوم الحديث (٤٢).



الوحدة الثانية

التعريف بعلوم الحديث.

نشأة علوم الحديث وتطورها.

كتابة الحديث.

تدوين الحديث.

التصنيف في الحديث.

الرواية باللفظ والرواية بالمعنى.



التعريف بعلوم الحديث

علم الحديث هو العلم الذي تعرف به أقوال النبي - صلّى الله عليه وسلّم - وأفعاله وأحواله. وقد نشأ هذا العلم مع صدور الحديث عن رسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - منذ ابتداء بعثته. وكانت صورة هذا العلم في حياة النبي - صلّى الله عليه وسلّم - تتلخص في السماع والمشاهدة، ثم النقل والرواية، كما قال صلّى الله عليه وسلّم: «نضّر الله امرءاً سمع مقالتي، فوعاها، وحفظها، وبلّغها، فربّ حامل فقه إلي من هو أفقه منه»[1]. ولمّا كان الصحابة - رضي الله عنهم - متفاوتين في زمن الدخول في الإسلام، فمنهم السابق ومنهم المتأخر، ومتفاوتين في ملازمة النبي - صلّى الله عليه وسلّم - والحضور بين يديه، فقد كان أخذهم من الحديث متفاوتاً بين القلة والكثرة، ومن هنا كانت الحاجة ماسة إلى طلب الرواية والنقل. وفي حياة النبي - صلّى الله عليه وسلّم - كان بمقدور الصحابي أن يرجع إلى النبي ليأخذ منه مباشرة ما أخذه عنه بواسطة بعض الصحابة الآخرين. وكان الغالب على ذلك الجيل صدق الحديث وقوة الحافظة مما يجعل الرواية بعيدة عن عوامل الشك والكذب والنسيان.

وما أن انتقل النبي الكريم إلى الرفيق الأعلى، وانتشر الصحابة في الأقطار، ودخل الناس في دين الله أفواجاً، حتى أصبحت الحاجة إلى معرفة الحديث ورواية السنن أكبر، ولا سيما كلما بعد الزمان عن زمان النبي - صلّى الله عليه وسلّم -

---

(١) أخرجه الترمذيّ في جامعه ٥/٣٤، وأخرجه ابن ماجه ١/٨٤، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ١/٤٣٧، ٣/٢٢٥، ٤/٨٠، ٨٢، ٥/١٨٣.

وكذلك المكان. فكثر السؤال عن الحديث لمعرفة الأحكام وفهم القرآن الكريم، ونشطت الرحلة لطلب الحديث والبحث عنه. ومع تقدم الزمان اتسعت الرواية، لكثـرة الـرواة، واختلفت أحـوالهم وتفـاوتت مراتبهم من حيث الحفظ والاتقـان والصـدق، فنشـأ إلى جانب الرواية والنقل علوم تبحث في أحوال الراوي، رجل السند؛ والمروي أيْ الحديث. وبذلك ظهر علْمان رئيسان يتفرعان إلى علوم كثيرة، وهما:

علم الرواية:

ومدار هذا العلم على حفظ الحديث في صدور الحُفّاظ أو بالكتابة، ثم تبليغه بوسيلة من وسائل التبليغ الشفوية أو الكتابية.

علم الدراية:

وهـو «العلم الـذي تُعرف به حقيقه الرواية وشروطها وأنواعها، وأحكامها، وأحوال الرواة وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها»[1].

وفـروع هذين العلمين تُعـرف بعلوم الحديث، وهي مستمدة من علوم كثيرة مختلفـة في موضـوعاتها، ولكن هذه العلوم تتحد في ثمرتها، وهي خدمة حديث رسـول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فبعضهـا يرجـع إلى علوم اللغـة نحواً وصرفاً ومعـاني، وبعضهـا يرجع إلى علم التاريخ الذي يؤرخ للأعلام والبلدان والقبائل والأمم، وبعضها يرجع إلى علوم العقيدة، وبعضها يرجع إلى علم الفقه وأصوله.

نشأة علوم الحديث وتطورها

مرت علوم الحديث في أطوار كثيرة إلى أن استقرت مناهجها، وصنفت كتب الحديث في الرواية والدراية، وهذه الأطوار نذكرها بإيجاز على النحو التالي:

١ـ علوم الحديث في زمن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: سبق أن ذكرنا أنَّ علم

---

(١) السيوطي، تدريب الراوي، ١/ ٤٠.

الحديث في هذه الفترة كان يدور حول سماع الصحابة من النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ومشاهدة أحواله، ثم يبلغ الشاهد الغائب. والغالب على هذه المرحلة عنصر الرواية والحفظ والتبليغ.

٢ـ علوم الحديث في زمن الصحابة: وتبدأ بعد وفاة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ حيث ظهرت الحاجة إلى الرواية وكثرت الرحلة في طلبها. مع ما كان عليه **الصحابة من الحذر واليقظة مخافة الوقوع في الخطأ**. فقد روى الإمام البخاري وغيره من طريق عبد الله بن الزبير قال: «قلت للزبير: إني لا أسمعك تُحدِّث عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كما يُحدِّث فلان وفلان، قال: أما إني لم أُفارقه، ولكن سمعته يقول: «من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار»[١].

واستدلال الزبير بهذا الحديث يشير إلى ظهور مرحلة الدراية والبحث خوفاً من تلبس السُّنَّة بشيء من الخطأ أوْ النسيان وربما الكذب، يقول الإمام ابن حجر تعقيباً على هذا الحديث: «والثقة إذا حدث بالخطأ فحُمل عنه وهو لا يشعر أنَّه خطأ، يُعمل به على الدوام للوثوق بنقله، فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشرع. فمن خشي من الإكثار من الوقوع في الخطأ، لا يؤمن عليه الإثم إذا تعمّد الإكثار»[٢].

وبظهور مثل هذا الحذر والتيقظ والحرص على التثبت في الرواية ظهرت بواكير علم الدراية، حيث لم يعد يُقبل قول كل أحد، بل يُنْظر إلى تثبت الراوي وإتقانه. فكان أبو بكر وعمر وعلي ـ رضي الله عنهم ـ يسألون الراوي عن شاهد يؤيده فيما روى، أو يطلبون يمينه على أنَّه سمع النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال ذلك. وقد ظهر إلى جانب هذا النوع من البحث في الراوي بحث آخر في المرويّ، وهو نقد المتن عندما يكون الدافع لهذا النقد ما يبدو في الخبر من معارضة لمبادىء الإسلام، أوْ لآية في القرآن الكريم أو لحديث آخر، أوْ لمعارض عقلي مُعتَبَر. ومن ذلك ما

(١) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه ١/٢٠١ بهامش فتح الباري.

(٢) ابن حجر، فتح الباري ١/٢٠١.

أخرجه الإمام البخاريّ عن ابن أبي مُلكية، قال توفيت ابنة لعثمان ـ رضي الله عنه ـ بمكة وجئنا نشهدها، وحضرها ابن عمر وابن عبّاس ـ رضي الله عنهم ـ وإنّي لجالس بينهما، أوْ قال جلست إلى أحدهما، ثم جاء الآخر، فجلس إلى جنبي، فقال عبدالله بن عمر لعمرو بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء؟ فإنَّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: إنَّ الميت ليعذب ببكاء أهله عليه. فقال ابن عبّاس: قد كان عمر يقول بعض ذلك، . . . لمّا أُصيب عمر دخل عليه صهيب يبكي، ويقول: وا أخاه، وا صاحباه! فقال عمر: يا صهيب، أتبكي عليّ، وقد قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «إنَّ الميت ليُعذّب ببعض بكاء أهله عليه». قال ابن عبّاس: فلما مات عمر ذكرتُ ذلك لعائشة ـ رضي الله عنها ـ فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدَّث رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ «إنّ الميت ليُعذّب ببكاء أهله عليه»، ولكن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «إنّ الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه». وقالت: حسبكم من القرآن ﴿ولا تزر وازرة وزر أخرى﴾[1].

وأخرج الإمام مسلم من رواية عروة بن الزبير، قال: ذُكر عند عائشة أنّ ابن عمر يرفع إلى النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «إنّ الميت ليُعذّب ببكاء أهله عليه». فقالت: وَهِل ابن عمر (أيْ غلط ونسي) إنّما قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «إنّه ليُعذّب بخطيئته أوْ بذنبه، وإنّ أهله ليبكون عليه الآن». وذاك مثل قوله ـ ابن عمر ـ: إنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قام على القليب يوم بدر، وفيه قتلى بدرٍ من المشركين. فقال لهم ما قال: «إنّهم ليسمعون ما أقول» وقد وَهِل. إنما قال: «إنهم ليعلمون أن ما كنتُ أقول لهم حقٌّ» ثم قَرأتُ: ﴿إنك لا تُسمع الموتى وما أنت بمُسْمع مَنْ في القبور﴾[2]

وهكذا فقد ناقشت عائشة ـ رضي الله عنها ـ روايات ابن عمر بأدلة من القرآن

---

(١) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه ٣/ ١٥١ـ١٥٢ بهامش فتح الباري.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ٢/ ٦٤٣.

الكريم، وأدلة من العقل، ومثل هذا الحوار يؤكد لنا ظهور علم الدراية في ذلك الزمن المبكر.

هذا مع العلم أنّ الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ لم يوافقوا عائشة على ما ذهبت إليه في اعتراضها على هذه الرواية. وقد عنون البخاريّ بما يفيد ردّ هذا الاعتراض، فقال: (باب قول النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «يُعذَّب الميت ببكاء أهله عليه» إذا كان النَّوْح من سنّته) فيكون البخاريّ قد حمل البكاءَ المعذَّب عليه على ما يكون من عادة الميت قبل موته، عندما يسمع النُّواح من أهله فلا يمنعهم ولا ينهاهم، ويرضى بذلك، أوْ أن يوصي بالبكاء عليه بعد موته.

السؤال عن الإسناد

لقد أدرك الصحابة خطورة الرواية عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأنها تحمل إلى الأُمة أحكام الحلال والحرام، ومن هنا كان التثبت وطلب الإسناد، حتى لا يدخل في الدين ما ليس منه. ولم ينته عصر الصحابة حتى استقر طلب السند، ولا سيما بعد ظهور الفتن السياسية، التي بدأت بمقتل عثمان بن عفّان ـ رضي الله عنه ـ فكانت الفتنة باعثاً على ظهور المنهجية النقدية فحصنوا الحديث النبوي الشريف بوسائل الحفظ والتثبت. «عن مجاهد بن جبر قال: جاء بُشير العدويّ إلى ابن عبّاس، فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، فجعل ابن عبّاس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عبّاس، مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أُحدِّثك عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ولا تسمع!! فقال ابن عبّاس: إنّا كنّا مرّة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلاّ بما نعرف»[1].

في هذا النص يشير ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ إلى اختلاف الأحوال،

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١٣/١، والصعب: الجمل الذي لم يُركب.

وظهور الأهواء والفتن عندما قال: «فلما ركب الناس الصعب والذلول». وهذا النص يبيِّن أثـر الفتنة الإيحابي على الحديث، فإذا كان المسلمون قد خسروا خلافتهم الراشدة بسبب الفتن المتلاحقة، إلاّ أنهم ربحوا في مجال الدراية والبحث والنقد والتثبت، مما ساعدهم على حفظ أصول الدين وسنة النبي الكريم ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ[1].

وكمـا اهتم الصحابة الكرام بالبحث والدراية، فقد واصلوا اهتمامهم بالرواية وحفظ الأحاديث وجمعها والسؤال عنها. وبدأوا الرحلة في طلب الحديث، فهذا أبو أيوب الأنصاريّ، على تقدم صحبته وكثرة سماعه، من رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ رحل من المدينة إلى مصر ليسمع من عقبة بن عامر حديثاً واحداً، ولما سمعه انصرف إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة[2].

وهذا أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ مع طول ملازمته للنبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فقـد كان إذا سمـع حديثـاً أمـر بكتـابته، حتى تجمعت لديه أحمال من الأحاديث المكتوبة.

وقد ضبط عدد من الصحابة مروياتهم بالكتابة، كما فعل عبدالله بن عمرو بن العاص وابن مسعود وأبو هريرة، وجابر بن عبدالله وسمرة بن جندب.

علوم الحديث في القرن الثاني:

ومع انتهاء عصر الصحابة ودخول المائة الثانية ظهرت الحاجة إلى مزيد من البحث والتوسع في دراسة الحديث سنداً ومتناً. ولاسيما بعد ظهور الفرق والمذاهب السياسية. فبرز علم الجرح والتعديل وهو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث القبول والردّ. وتوسع العلماء في التأريخ لرجال الحديث وذكر تراجمهم، وكان

---

(١) انظر الفكر المنهجي عند المحدثين للدكتور همّام سعيد ص٥٦.

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم ص ٥.

من هؤلاء العلماء: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ) ومعمر بن راشد الصنعاني (ت ١٥٣هـ) ومالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) وشعبة بن الحجاج (ت ١٦٤هـ) وعبدالله بن المبارك ويحيى بن سعيد القطّان (ت ١٧٩هـ) وسفيان بن عيينة (ت ١٩٧). ومن هؤلاء من ترك لنا آثاراً نفيسة، تداولتها الأجيال بعده، مثل الإمام مالك بن أنس الذي ضمن كتابه الموطأ الكثير من الكلام عن الرجال والأحاديث. ومنهم الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ) الذي يعتبر بحق أوَّل من صنّف في علوم الحديث، حيث ألّف كتاب الرسالة بيَّن فيه طريقته في الاجتهاد، وذكر الضوابط التي يحكم للحديث على أساسها بالصحة والقبول. وتكلّم عن خبر الواحد وشروط الصحة، والتوفيق بين الأحاديث المتعارضة. وقد برز دور علوم الحديث من خلال علم أصول الفقه، باعتبار السُّنَّة أحد المباحث الرئيسة في أُصول الفقه.

علوم الحديث في القرن الثالث:

ومع دخول القرن الهجري الثالث توسع الكلام في علوم الحديث، وتوسع التصنيف والتأليف، ومن أشهر علماء هذا القرن علي بن المديني (ت ٢٣٤هـ) شيخ البخاري، الذي تفنن في التأليف حتى بلغت قريب المائتين. وقد ذكر الحاكم النيسابوري الكثير من مصنفاته، وهي تعطينا صورة واضحة عن نشأة علوم الحديث وتطورها، ومن هذه المصنفات:

(كتاب الأسامي والكنى، ثمانية أجزاء؛ كتاب الضعفاء، عشرة أجزاء؛ كتاب المدلسين، خمسة أجزاء؛ كتاب أوّل من نظر في الرجال وفحص عنهم، جزء؛ كتاب الطبقات، عشرة أجزاء؛ كتاب الوهم والخطأ، خمسة أجزاء؛ كتاب من روى عن رجل ولم يره، جزء؛ كتاب علل المسند، ثلاثون جزءاً؛ كتاب العلل لإسماعيل القاضي، أربعة عشر جزءاً؛ كتاب علل حديث ابن عيينة، ثلاثة عشر جزءاً؛ كتاب من لا يحتج بحديثه ولا يسقط)[1].

---

(١) الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث/ ٧١.

وليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ) جهود عظيمة في علوم الحديث ولاسيما في التواريخ والتراجم. وأمّا الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) فقد نقل عنه تلاميذه مئات الأجزاء في مختلف موضوعات الحديث وعلومه.

وكذلك فقد صنّف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري كتباً في التاريخ والضعفاء والكنى والعلل. كما ألّف مسلم بن الحجاج في الكنى والطبقات والعلل. ومن علماء هذا القرن المصنفين أبو داود السجستاني والترمذي وابن ماجة وأبو زرعة وأبو حاتم. وقد غلب على هذا القرن المؤلفات المتخصصة في فرع واحد من فروع علوم الحديث، ولم تظهر الكتب الجامعة التي تجمع علوم الحديث كلها في كتاب واحد.

علوم الحديث في القرون الرابع والخامس والسادس:

وقد ظهرت في هذه المرحلة مؤلفات جمعت الكثير من أنواع علوم الحديث، وكان أهمها كتاب «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي»، لأبي محمد الحسن بن خلاد الرّامَهُرْمزي (ت ٣٦٠هـ) إلّا أنَّ هذا الكتاب لم يستوعب جميع الأنواع. ثم جاء بعده الحاكم النيسابوريّ صاحب المستدرك (ت ٤٠٥هـ) فألّف كتاب «معرفة علوم الحديث» واحتوى على اثنين وخمسين نوعاً. وقد شرع الحاكم في إيجاد التعريفات لمصطلحات الحديث. ويمكن القول إنّ كتاب «معرفة علوم الحديث» هو أوّل كتاب اصطلاحي متخصص. وألّف أبو بكر علي بن أحمد بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) كتاب «الكفاية في قوانين الرواية» فجاء كتاباً حافلاً في أنواع علوم الحديث وتوسع في كل نوع. إلى جانب تصانيفه الكثيرة في كل نوع من أنواع علوم الحديث. وصدق أبو بكر بن نقطة عندما قال: كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه. ثم صنّف القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤هـ) كتاباً سمّاه «الإلماع في آداب الرواية وتقييد السماع». ثم أبو حفص عمر بن عبدالمجيد القرشي الميانجي (ت ٥٨٠هـ) فألّف جزءاً سمّاه «ما لا يسع المحدث جهله».

هذا، إلى جانب مئات الكتب في الرجال والثقات والضعفاء والطبقات والأطراف، مما لا يتسع له المقام في هذه العجالة.

المرحلة التعليمية في القرن السابع وما بعده:

وأطلقنا على هذه المرحلة اسم المرحلة التعليمية؛ لأنَّ الكتب أصبحت تؤلف للتدريس في المدارس المنتشرة في أرجاء العالم الإسلامي. وكان على رأس المؤلفين المدرسين الإمام أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ) فقد ولي تدريس الحديث في المدرسة الأشرفية، فألّف لتلاميذه كتاب «علوم الحديث» ويُعرف بـ «مقدمة ابن الصلاح»، وذكر فيه خمسة وستين نوعاً. وقد اهتم العلماء باختصاره وشرحه والتعليق عليه. وكان من أهم مختصراته «الإرشاد» للإمام النوويّ (ت ٦٧٦هـ) ثم اختصره في كتاب «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير» وكتاب «اختصار علوم الحديث» لأبي الفداء عماد الدين ابن كثير (ت ٧٧٤هـ).

وقد نظم الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦هـ) كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح في ألف بيت، وقد عرف هذا الكتاب بألفية العراقي أو «نظم الدرر في علم الأثر» ثم شرح الألفية بكتاب سمّاه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» وألّف كتاباً علّق فيه على كتاب ابن الصلاح سمّاه «التقييد والإيضاح».

وللحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ) كتب عدّة منها: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» وشرح النخبة المسمّى «نزهة النظرة» وله كتاب «النكت على مقدمة ابن الصلاح».

وألّف محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ) كتاباً سمّاه «فتح المغيث في شرح ألفية الحديث».

وألّف السيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) كتاب «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي» وهكذا، فقد تواصل التأليف في علوم الحديث، ولكنه لم يخرج عن شروح ومختصرات ومنظومات لبعض الكتب السابقة.

كتابة الحديث

لم يكتب الحـديث في حياة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كما كتب القرآن الكـريم، ولم يتخذ النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لنفسه كتبة يكتبون الحديث. ويرى الاستاذ الدكتور صبحي الصالح ـ رحمه الله ـ أنّ ذلك يرجع إلى ندرة الوسائل الكتابية، وإلى ضعف البواعث النفسية عند أكثرهم على كتابة السُّنّة[1]. ولست مع هذا الرأي؛ لأنّ ندرة الوسائل لا تقف أمام عمل على درجة كبيرة من الأهمية ككتابة الحديث. وأمّا البواعث النفسية فمما لا ريب فيه أنّ البواعث النفسية الداعية إلى كتابة السُّنّة وحفظها قوية، لاسيما وأنّ الصحابة يعلمون مكانة السُّنّة من الدين.

وقد ثبت أنّ امتناع الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن الكتابة إنما جاء من نهي النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «لا تكتبـوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه، وحدثوا عني ولا حرج»[2]. ثم جاء الإذن من النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لعبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ بالكتابة، فقد جاء عنه قوله: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أُريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أتكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فأومأ بأصبعه إلى فيه، فقال: اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلّا حق»[3].

ويمكن التوفيق بين النصين سيراً على طريقة العلماء في اعتبار الإذن بالكتابة هو آخر الأمرين منه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بأن يقال:

١ـ لقد شاء الله ـ تعالى ـ أن يحفظ كتابه الكريم من التحريف والاختلاف فصانه

---

(١) علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحي الصالح ص ١٨ـ١٩.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣/١٢، ٣٩، والإمام مسلم في صحيحه ٤/٢٢٩٨.

(٣) أخرجه الإمام أبو داود ٤/٦٠.

من كل شيء يكتب إلى جانبه حتى ولو كان السُّنَّة التي هي وحي. وهذا من الشواهد على صدق النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إذ أنّه ميّز كتاب الله عن سُنَّته، كي يبقى الكتاب معجزة الإسلام الكبرى. ولولا ذلك لكثرت الشروح والتعليقات على آيات القرآن الكريم، ثم اختلط الأمر على الكاتبين، فلا يستطيعون تمييز النص المُتَعَبّد بتلاوته عن سائر النصوص. وهذا ما حدث لرسالات الأنبياء قبل محمد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فقد اختلطت الحقيقة بالخيال، والخطأ بالصواب، والوحي بالرُؤى والأحلام. حتى ذهب الأصل واختفى تحت وطأة الزيادات والإضافات فلم يعد للوحي تميزه وهيمنته، وأصبح الوحي عند اليهود والنصارى: **حركة الله في التاريخ**؛ بمعنى أنَّ كل شيء يحدث في التاريخ يضاف إلى الوحي، باعتباره إرادة الله وحركته في الأحداث. وما القراءات الشاذة عندنا إلّا إضافات تفسيرية كتبت إلى جانب الآيات، ثم ظن الكاتب أنّها من القرآن الكريم. ولكن الكثرة الكاثرة من الصحابة الذين افردوا النص ولم يكتبوا شيئاً إلى جانبه، بالإضافة إلى الذين حفظوه كل هؤلاء تواترت الرواية القرآنية عنهم، وحكموا على الزيادة بالشذوذ وعدم القبول.

وإننا نستطيع القول: إنّ تواتر القرآن الكريم كان بتوفيق الله وحفظه، ثم بالمنهج الذي صانه، ولولا هذا النهي عن كتابة الحديث لتعددت الروايات والألفاظ ولما حصل هذا التواتر؛ وصدق الله العظيم عندما يقول: ﴿**إنّا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون**﴾[1].

وقد عقب الإمام الخطابي على حديث النهي بقوله: «وقد قيل إنّه إنّما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لئلا يختلط به، ويشتبه على القارىء، فأمّا أن يكون نفس الكتاب محظوراً وتقييد العلم بالخط منهياً عنه، فلا»[2]. وقد جاء هذا القول بعد أن قال: «يشبه أن يكون النهي متقدماً، وآخر الأمرين الإباحة»[3].

---

(١) الآية ٩ من سورة الحجر.

(٢) معالم السنن للخطابي ٤/١٨٤.

(٣) نفس المصدر والصفحة.

٢ـ كان الإذن منـه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بالكتابة بعد السنة السابعة؛ لأنّ عبدالله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ هاجر مع أبيه بعد الحديبية، ويظهر من النص أنّ عبدالله أفرد كتابة الحديث في كتاب، ولم يجعله مع القرآن.

٣ـ لمّا كانت السُّنَّة في عهد النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ناميةً، باعتبار توالي صدورها عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يُضاف إليه أنّ هذه السُّنَّة قد تتناول أحكاماً مرحلية يعتريها النسخ، فقد كان النهي عن كتابتها له فوائده المنهجية حتى لا يأخذ المكتوب طابع النهائية، ولو أُطلق العنان للصحابة من أول الأمر للكتابة لوصلتنا نسخ عديدة فيها الاختلاف، وكل يجزم بصحة نُسخته.

لذلك كانت السياسة العامة النهي عن كتابة السُّنَّة، فيما عدا الإذن الخاص أوْ في مسائل محددة ذات أنصبة وفروض وأرقام، يصعب ضبطها من غير كتاب. وهذا المحذور يزول بعد وفاة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لأنّ السُّنَّة قد توقف صدور المـزيد منهـا، إلى جانب ثبات أحكامها، ووصولها إلى المرحلة النهائية. وكتابة الكتب بعد وفاة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لا تأخذ طابع القبول، الذي تأخذه لو كتبت في عهده ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، بل يبقى الأمر بعد وفاة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ موضع اجتهاد وحوار. وقد يُخَطِّيءُ بعض الصحابة بعضهم، ويدعي أحدهم نسخ حديث يعتبره غيره محكماً غير منسوخ.

٤ـ لو قُدِّر للسُّنَّة أنْ تُجمع في حياة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لما ظهرت هذه النـزعـة النقـدية المنهجية، التي مدت آثـارهـا إلى مختلف جوانب المعرفة الإسلامية. والتي كانت ميدان تنافس بين العلماء، وستبقى كذلك إلى يوم القيامة، بإذن الله تعالى.

٥ـ إنّ كتابة السُّنَّة في عهد النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أمر يشغل المسلمين بنصية السُّنَّة أكثر مما يشغلهم بالصحبة والممارسة والاقتباس المباشر، وهذا الثاني هو ما يميز جيل الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ عن كل جيل بعدهم إذ أنّهم تعاملوا مع ذات رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وشخصه.

ونخلص من هذا إلى أنّ النهي عن كتابة السُّنَّة كان نهياً نصياً منهجياً، والإذن بكتابتها كان محدوداً في الأشخاص المعينين، وفي الموضوعات التي تحتاج إلى تذكر، وللطُّرَّاء الذين يرجعون لأقوامهم ويريدون شيئاً مكتوباً؛ إمّا لإتقانه وتذكره، وإمّا زيادة في التوثيق والتصديق. فقد أخرج البخاري في صحيحه، من رواية أبي هريرة، أنَّ خزاعة قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأُخبر بذلك النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فركب راحلته فخطب، فقال:

«إنّ الله حبس عن مكة القتل ـ أو الفيل، شَكَّ أبو عبدالله ـ وسلّط عليهم رسولَ الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ والمؤمنين ألا وإنّها لم تحلَّ لأحد قبلي، ولم تحلَّ لأحد بعدي، ألا وإنّها حَلَّتْ لي ساعة من نهار. ألا وإنّها ساعتي هذه حرام. لا يُختلى شوكها ولا يعضد شجرها، ولا تلتقط ساقطتها إلا لمنشد. فمن قُتل فهو بخير النظرين: إمّا أن يُعقل وإمّا أن يقاد أهل القتيل». فجاء رجل من أهل اليمن، فقال: اكتب لي يا رسول الله، فقال: «اكتبوا لأبي فلان» فقال رجل من قريش: إلّا الإذْخَر يا رسول الله، فإنّا نجعله في بيوتنا وقبورنا، فقال: «إلّا الإذْخَر». قال أبو عبدالله: يقال: يقاد بالقاف، فقيل لأبي عبدالله: أي شيء كتب له؟ قال: كتب له هذه الخطبة»[1].

فلا يُفهم من هذا الحديث الإذن العام، وإنّما يُفهم منه الإذن الخاص لمن احتاج إلى الكتابة. وأمّا حديث عبدالله بن عمرو بن العاص ففيه أمران: الإذن بالكتابة والرد على قولهم «ورسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بشر يتكلم في الرضى والغضب» فرد النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ على قولهم هذا بقوله: «اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلّا حق» وهذا الموضع من الحديث أبلغ في الاعتبار وأهم من الإذن بالكتابة. فيكون إنكار النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ على قول من ظنّ أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كسائر البشر قد يخرجه الغضب عن الحق

---

(١) أخرجه الإمام البخاريّ ١/٢٠٥ (بهامش فتح الباري) وأبو داود ٤/٦٢.

والصواب. فيكون سياق الحديث في معرض الإنكار على من زعم أنّ النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يتكلّم في الرضا والغضب، وقد يحمله هذا على الخطأ.

كتابة الحديث بعد وفاة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ

بقي أمر كتابة الحديث بعد وفاة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ موضع خلاف بين الصحابة بين النهي عن الكتابة نظراً لبقاء علة النهي، وهي الخوف من انشغال المسلمين بالحديث وكتابته عن القرآن الكريم وحفظه. وكان هذا الاتجاه قوياً في صدر خلافة الراشدين، ومن أصحاب هذا الرأي عمر بن الخطاب وأبو سعيد الخدري وأبو موسى الأشعري ـ رضي الله عنهم ـ.

وذهب جمهور الصحابة إلى إباحة الكتابة، وزوال المانع منها، وكتب كثيرون منهم، أوْ كُتب لهم، فقد كتب عبدالله بن عمرو بن العاص في حياة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وروى البخاريّ بسنده إلى أبي هريرة قوله: «ما أحد من أصحاب محمد ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أكثر حديثاً مني عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إلا عبد الله بن عمر فإنّه كان يكتب وأنا لا أكتب»[1]. وكان أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ يكتب أو يأمر بالكتابة فقد أخرج الإمام مسلم بسنده إلى الصحابي الجليل محمود بن الربيع حديثاً جاء فيه: لمّا حدث عتبان بن مالك، قال أنس: «فاعجبني الحديث، فقلت لابني: اكتبه فكتبه»[2]. وكتب جابر بن عبدالله ـ رضي الله عنهما ـ كتاباً صغيراً فيه مناسك الحج. وكتب سمرة بن جندب ـ رضي الله عنه ـ وصية لأبنائه ضمنها أحاديث سمعها من رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وجعلها وصية لأبنائه وذكر الإمام البخاريّ طرفاً منها. وكتب أبو سبرة ـ رضي الله عنه ـ ما أملاه عليه عبدالله بن عمرو ـ رضي الله عنهما ـ. وهكذا فإنّ كتابة الحديث قد شاعت بين الصحابة حتى كان الكاتبون منهم أكثر من الناهين عن ذلك.

---

(١) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه رقم ١١٣ بهامش فتح الباري.

(٢) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه رقم ٤٢٤، والإمام مسلم برقم ٣٣، والنسائي برقم ٧٨٨، وابن ماجه برقم ٦٦٠.

أمّا التابعون: فقد ظهر منهم من ينادي بترك كتابة الحديث وهم عامر بن شراحيل الشعبي (ت١٠٣هـ)، ويونس بن عبيد (ت١٤٠هـ)، وخالد الحَذّاء (ت١٤١هـ). ولكنّ جمهور التابعين على إباحة الكتابة وفعلها، ومنهم عبدالعزيز بن مروان (ت بعد ٨٠هـ) الذي كتب إلى كثير بن مرة الحضرمي، وكان قد أدرك سبعين بدرياً، أن يكتب إليه مما سمع من أحاديث الصحابة إلاّ حديث أبي هريرة فإنّه عندنا. وكتب مجاهد بن جبر المكي (ت١٠٣هـ) تلميذ ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ، وخالد بن معدان الكلاعي (ت١٠٣هـ) وكان علمه في مصحف له ازرار وعُرى. ومقسم بن بكرة (ت١٠١هـ) وكان حديثه مدوناً في كتاب. وكتب عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت١١٧هـ)، عن أبي هريرة كتاباً.

وخلاصة القول إنّ عدد الذين كتبوا الحديث من الصحابة والتابعين يكفي للقول بأنّ السُّنّة نقلت بالكتابة كما نقلت بالمشافهة. وقد اجتمع الرأيان على نقل السُّنّة الرأي بنقلها مشافهة والرأي بكتابتها.

تدوين الحديث

نقصد بالتدوين جمع الأحاديث في ديوان واحد، وهو غير الكتابة؛ لأن الكتابة جهد فردي حيث يقوم الراوي بكتابة مسموعاته في كتاب لنفسه. وأوّل من عزم على تدوين الحديث عبدالعزيز بن مروان (ت ٨٥هـ)، وكان أميراً على مصر، إلاّ أنّه مات قبل أن ينفِّذ عزمه، فشرع في هذا العمل ابنه الخليفة الراشد عمر بن عبدالعزيز (ت ١٠١هـ)، وكان الدافع لهذا التدوين أمرين:

١ ـ صيانة الحديث بعد أن اتسعت روايته، من أن يختلط الصحيح منه بالموضوع. ويُروى عن ابن شهاب الزهريّ أنّه قال: «لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها ولا نعرفها، ما كتبتُ حديثاً ولا أذنتُ في كتابه»[1].

٢ ـ الخوف على الحديث من الضياع بموت علمائه ورواته. وعندما أمر عمر بن

(١) تقييد العلم للخطيب البغدادي ص ١٠٨.

عبدالعزيز بالتدوين كتب إلى أهل المدينة يقول: «انظروا حديث رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فاكتبوه، فإني خفت دروس العلم، وذهاب أهله».

وكان على رأس المحدثين الذين ندبهم عمر بن عبدالعزيز لهذه المهمة أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري. وكان في كتاب عمر إلى أبي بكر بن محمد بن حزم: «انظر ما كان من حديث رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء، ولا تقبل إلّا حديث النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وَلْتُفْشُوا العلم، وَلْتَجْلِسُوا حتى يُعَلَّم من لا يَعْلَم، فإنّ العلم لا يهلك حتى يكون سراً»[1]. وقد أمر عمر أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنْ يكتب له العلم من عند عمرة بنت عبدالرحمن، والقاسم بن محمد، فكتبه له[2]. وقد نشأت عمرة في حجر عائشة ـ رضي الله عنها ـ وكانت من أثبت الناس في حديث عائشة. وأمّا القاسم بن محمد فهو ابن أخي عائشة، وكان عالِم زمانه، ومن فقهاء المدينة السبعة توفي سنة ١٠٣هـ.

التصنيف في الحديث

ومع منتصف القرن الثاني الهجري ظهرت الرواية في صورة جديدة، وهي صورة الأصناف، ونقصد بالأصناف تأليف الكتب المصنّفة في الحديث. فكان أوّل من صنّف وبوَّب الربيع بن صبيح السعدي مولاهم[3] (ت ١٦٠هـ)، وسعيد بن أبي عَرُوبَة (ت ١٥٦هـ) بالبصرة، وخالد بن جميل الذي يُقال له العبد، ومعمر بن راشد الأزدي (ت ١٥٣هـ) باليمن، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠هـ) بمكة، وسفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١هـ) بالكوفة، وحماد بن سلمة

---

(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه ١/١٩٤ بهامش فتح الباري.

(٢) الرازي، الجرح والتعديل ١/٢١.

(٣) مولاهم: أي هو من الموالي وليس من العرب.

(ت١٦٧هـ) بالبصرة، وصنّف سفيان بن عيينة (ت ١٩٧هـ) بمكة، والوليد بن مسلم (ت ١٩٤هـ) بالشام، وجرير بن عبدالحميد (ت ١٨٨هـ) بالريّ، وعبدالله بن المبارك (ت ١٨١هـ) بمرو وخراسان، وهُشيم بن بشير (ت ١٨٣هـ) بواسط. وصنّف أيضاً بالكوفة زكريا بن أبي زائدة (ت ١٤٩هـ)، ومحمد بن فضيل بن غزوان (ت ١٩٤هـ)، ووكيع بن الجرّاح (ت ١٩٧هـ)، وصنّف عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١هـ) باليمن.

ويغلب على كتب الرواية حتى نهاية القرن الثاني ما يلي:

١ ـ كان معظمها متخصصاً في موضوع واحد كالتفسير أَوْ الأدب أَوْ الفتن أَوْ المغازي أَوْ الأحكام.

٢ ـ كانت كتب آثار، أي تجمع، أحاديث النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأقوال الصحابة والتابعين.

٣ ـ كان يغلب عليها طابع الجمع دون العناية بتمييز الصحيح من غيره، وبعبارة أخرى: لم تكن هذه الكتب ذات مناهج في الاختيار والبحث.

الجوامع والمسانيد والمعاجم

ثم ظهر علم الرواية على شكل كتب جامعة ومسانيد كبيرة ومعاجم، وكان ذلك مع مطلع القرن الثالث الهجري. ويمكن أَنْ نقسِّم كتب الرواية في هذه المرحلة إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

١ ـ الجوامع المبوبة:

وهي كتب لم تقتصر على صنف واحد من أصناف الحديث، بل جمعت أصنافاً كثيرة فكان فيها العقيدة والأحكام والسير والأدب والتفسير والفتن والزهد، على تفاوت بينها في استيعاب هذه الأصناف، وهي مرتبة على أبواب حسب الموضوعات.

وأشهر هذه الجوامع:

ـ الجامع الصحيح المسند المختصر من أحاديث رسول الله وسننه وأيامه،

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري .
- الجامع الصحيح ، للإمام مسلم بن الحجّاج النيسابوري .
- الجامع ، للإمام محمد بن عيسى الترمذي .
- السنن، للإمام سليمان بن الأشعث السجستاني ، أبو داود.
- السنن، للإمام أحمد بن شعيب النسائي .
- السنن، للإمام محمد بن ماجة القزويني .
- السنن، للإمام عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي .

٢ـ المسانيد:

وهي كتب مرتبة على الصحابة بحيث تذكر روايات الصحابي الواحد كلها في مكان واحد، ثم ينتقل إلى صحابي آخر. دون مراعاة للموضوعات الحديثية . كما فعل الإمام أحمد بن حنبل في كتاب المسند حيث بدأ بالخلفاء الأربعة فذكر أحاديث كل واحد منهم، ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة، إلى أن ذكر طائفة كبيرة من الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ، بلغت أربعة وتسعمائة . وبعض هذه المسانيد اتبع أسلوب جمع روايات الصحابي الواحد، ولكنه بوّب أحاديث كل صحابي ، كما فعل البزار في مسنده الكبير.

٣ـ المعاجم:

وهي الكتب التي يروي فيها المصنف أحاديث شيوخه ويرتب أسماء الشيوخ على حروف المعجم كمعجم الطبراني الصغير.

الرواية باللفظ والرواية بالمعنى

تباينت وجهات العلماء حول رواية الحديث باللفظ أو بالمعنى ، فمنهم من ذهب إلى اشتراط تحري لفظ المحدث، وأن يؤدي الراوي الحديث كما سمعه بالمحافظة على حروفه وكلماته دون تغيير، ولا إبدال كلمة في موضع كلمة . وكان على هذا المنهج عبدالله بن عمر ـ رضي الله عنهما ـ فقد سمع عبيد بن عمير وهو

يحدث ويقول: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ مثل المنافق كمثل الشاة الرابضة بين الغنمين. فقال ابن عمر: ويلكم لا تكذبوا على رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إنما قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ «مثل المنافق كمثل الشاة العائرة[1] بين الغنمين»[2]. وعندما حدث سعد بن عبيدة عن ابن عمر أنَّ النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال[3]: بُنِيَ الإسلام على خمس: على أن يُوحَّد الله وصيام رمضان والحج. فقال رجلٌ: الحجُّ وصيامِ رمضان؟؟ قال: لا. صيام رمضان والحج. هكذا سمعته من رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ

وكان محمد بن شهاب الزهري والقاسم بن محمد ومحمد بن سيرين ورجاء بن حيوة والأعمش يتحرون الألفاظ حتى في الحروف. قال الأعمش: «كان هذا العلم عند أقوام كان أحدهم لأنْ يخرَّ من السماء أحب إليه من أنْ يزيد فيه واواً أَوْ ألفاً أو دالاً»[4]. وكان أنس بن مالك ـ رضي الله عنه ـ يتقي في حديث رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ما بين التي والذي ونحوهما. وكان مالك يتحفظ من الباء والتاء[5]. وروى سفيان عن الأعمش حديث: «لا تزجي صلاة لا يقيم الرجل فيها صلبه في الركوع والسجود». قال سفيان: هكذا قال الأعمش: لا تزجي يريد لا تجزي[6].

وأمّا الراوية بالمعنى وذلك بأنْ يأتي المحدث بالحديث دون التقيد بالكلمات

(١) العائرة: الحائرة، المترددة لا تدري أيهما تتبع.

(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب. ص ٢٦٨ والحديث أخرجه مسلم (٤/٢١٤٦)، والنسائي (٨/١٢٤)، والدارمي في المقدمة (١/٧٩)، وأحمد في المسند (٢/٣٢، ٤٧، ٦٧، ٨٢، ٨٨، ١٠٢).

(٣) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١/٤٥.

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب ص ٢٧٤.

(٥) الكفاية ص ٢٧٥.

(٦) الكفاية ص ٢٧٧، والحديث أخرجه أبو داود (١/٢٣٤)، والنسائي (٢/١٨٣، ٢١٤)، ابن ماجه (١/٢٨٢)، والترمذي (٢/٥١) وقال حديث حسن صحيح.

التي سمعها، بل يبدل كلمة بكلمة في معناها، ويأتي بما في الحديث من حكم وأمر ونهي، فقد ذهب إلى جواز هذا طائفة من الصحابة والتابعين وعلماء الحديث، فقد روى عن مكحول أنّه قال: «دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع فقلنا له: يا أبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ليس فيه وهم ولا تَزَيُّد ولا نسيان، فقال: حسبكم إذا حدثناكم على المعنى»[1]. وقال الحسن: «لا بأس إذا أصبت المعنى»[2]. وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ولو رأى إنسان سفيان (الثوري) يحدث لقال: ليس هذا من أهل العلم يُقَدِّم ويؤخر ويثبج (أيْ يتفنن في صياغة الكلام وادائه)، ولكن لو جهدت جهدك أنْ تزيله عن المعنى لم يفعل»[4].

قال الخطيب البغدادي: «ورواية حديث رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وحديث غيره على المعنى جائزة عندنا، إذا كان الراوي عالماً بمعنى الكلام وموضوعه، بصيراً بلغات العرب ووجوه خطابها، عارفاً بالفقه واختلاف الأحكام، مميزاً لما يحيل المعنى وما لا يحيله، وكان المعنى أيضاً ظاهراً معلوماً، وأمّا إذا كان غامضاً محتملاً فإنّه لا يجوز رواية الحديث على المعنى، ويلزم إيراد اللفظ بعينه وسياقه على وجهه. وقد كان في الصحابة ـ رضوان الله عليهم ـ من يُتبع رواية الحديث عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بأن يقول: «أوْ نحوه»، «أوْ شكله»، «أوْ كما قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ» والصحابة أرباب اللسان، واعلم الخلق بمعاني الكلام، ولم يكونوا يقولون ذلك إلا تخوفاً من الزلل، لمعرفتهم بما في الرواية على المعنى من الخطر»[5].

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢ / ٣١.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب ٢ / ٣٢.

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٣٣.

(٤) المصدر نفسه.

الوحدة الثالثة

المتواتر .

الاحاد ـ الغريب ـ العزيز ـ المشهور .

الاسناد العالي والاسناد النازل .

المرفوع .

الموقوف .

المقطوع .

المتواتر والآحاد

الحديث الصادر عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ متفاوت من حيث كثرة رواته أو قلتهم، فبعض الأحاديث القولية أَوْ الفعلية تضمنت سنناً هي من فرائض الدين وقواعد الحلال والحرام، وهي مما تدعو الحاجة إلى معرفتها ولا يجوز الجهل بها، وذلك مثل فرائض الصلوات وأوقاتها والأذان وأنصبة الزكاة. ومثل هذه الأحاديث العلم بها ضروريٌّ، فعلمها جمهور الصحابة، ثم بلّغوها إلى من بعدهم، وهكذا فقد عمّ العلم بها إلى أَنْ وصلت إلى المصنفات الحديثية الجامعة.

وهناك أحاديث أخرى نقلها الواحد والاثنان والعدد المحصور من الصحابة إلى أَنْ وصلت إلى المصنفات الحديثية، وبقيت طرق النقل محدودة محصورة، ولم تصل إلى درجة العلم العام، بل بقيت في دائرة العلم الخاص. ومن هنا، فقد وجدنا الإمام محمد بن إدريس الشافعي يقسم الأحاديث إلى قسمين رئيسين وهما:

١ـ الأحاديث التي كان العلم بها علم عامة، وهي الأحاديث المتواترة.
٢ـ الأحاديث التي كان العلم بها علم خاصة، وهي أحاديث الآحاد وفيما يلي تفصيل ذلك:

المتواتر

تعريفه:

التواتر في اللغة: التتابع، يُقال: تواترت الإبل، إذا جاء بعضها في إثر بعض.

وأمّا في الاصطلاح: فالحديث المتواتر الذي رواه جمع كثير يؤمن تواطؤهم على الكذب، من مبدأ السند إلى منتهاه.

إنّ التواتر في الأخبار أمر معهود عند الناس في جميع الأزمان. فالناس يتناقلون عبر أجيالهم أخبار الملوك والأنبياء ونشوء الدول وانهيارها دون الحاجة إلى إثبات صدق الناقلين. وهذه الأخبار تأخذ صفة الجزم والقطع، وتفيد العلم الضروري أَوْ اليقيني. وسماع الخبر المتواتر كمشاهدة الحادثة. والخبر المتواتر فوق النقد والبحث؛ لأنّه لا يحتاج إلى برهان، ولا يخضع لقواعد الجرح والتعديل. وقد تضمن التعريف الشروط التي يجب توافرها في الخبر حتى يكون متواتراً، وهي:

أ ـ أن يرويه جمع كثير، لا يمكن اتفاقهم على الكذب؛ لاختلاف بلدانهم وقبائلهم، فالذين نقلوا عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فروض الحج والعمرة كانوا مئة ألف أَوْ يزيدون، وهم مبثوثون في أرجاء جزيرة العرب. وهؤلاء لا يمكن الاتفاق معهم على تزوير خبر، ويستحيل اجتماعهم على الكذب.

ب ـ أنْ يكون هذا الجمع الكثير من بداية السند إلى منتهاه، ويخرج من المتواتر ما رواه الواحد أَوْ العدد القليل في الحلقة الأولى، ثمَّ كَثُر ناقلوه بعد ذلك، فلا يكون التواتر متحققاً في جزء من السند.

ويكثر التواتر في الأحاديث الفعلية، مثل فرائض الصلاة والصيام والزكاة والحج.

أقسام المتواتر: المتواتر قسمان:

القسم الأول: المتواتر اللفظي: ما نقله الجمع الغفير بلفظ واحد، مثل حديث: «من كذّب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[1]. فقد روي هذا الحديث من مئات الطرق بهذا اللفظ أَوْ لفظ قريب منه جداً.

---

(١) رواه البخاريّ رقم (١٠٩)، ومسلم برقم (٢)، والترمذي برقم (٢٦٦٣)، وابن ماجه برقم (٣٢) كلهم من رواية أنس بن مالك، ورواه ابن ماجه برقم (٣٠)، والترمذي برقم (٢٦٦١) من طريق ابن مسعود. وهو عند البخاريّ برقم (١٠٦)، وعند مسلم برقم (١)، وعند الترمذي برقم (٢٦٦٢)، وابن ماجه برقم (٣١) من طريق عليّ. وروي من حديث جابر عند ابن ماجه برقم =

القسم الثاني: المتواتر المعنوي: وهو الأمر الوارد في روايات الجمع الغفير من الرواة مع اختلاف الوقائع المرويّة، يقول السيوطي: «ومنه ما تواتر معناه كأحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ نحو مائة حديث فيه رفع يديه بالدعاء. وقد جمعتها في جزء، لكنها في قضايا مختلفة، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك منها، وهو الرفع عند الدعاء، تواتر باعتبار المجموع»[1].

حكم المتواتر:

لمّا كان الحديث المتواتر مقطوعاً بصحته، فإنّ إنكاره أوْ جحوده يؤدي إلى الكفر. ويلزم من ذلك اعتقاد صحته كإعتقاد صحة القرآن الكريم. والعمل به واجب.

الآحـــاد

تعريفه:

الآحاد لغة: جمع أحد.

واصطلاحاً: ما لم يجمع شروط المتواتر، أوْ ما رواه عدد محصور من الرواة، واحدٌ فأكثر.

وأخبار الآحاد تفيد العلم النظريّ الذي لا يثبت إلا بالدليل والبيّنة. ومعظم الأحاديث النبوية مروية بطريق الآحاد، وهذا الجانب هو الأوسع والأكبر من مرويات الحديث.

= (٣٣). وروي من حديث أبي هريرة عند البخاريّ برقم (١١٠)، وعند مسلم برقم (٣)، وعند ابن ماجه برقم (٣٤). وروي من حديث أبي قتادة، عند ابن ماجه برقم (٣٥)، ومن حديث الزبير عند البخاريّ برقم (١٠٧)، وأبي داود برقم (٣٦٥١) وابن ماجه برقم (٣٦). ومن حديث أبي سعيد الخدري عند ابن ماجه برقم (٣٧). وهذه روايات الكتب الستة. وفي غيرها مئات الطرق.

(١) انظر تدريب الراوي للسيوطي ٢ / ١٨٠.

مثال: قال البخاري: «حدثنا الحُمَيْديُّ عبدالله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاريّ، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيميّ أنّه سمع علقمة بن وقّاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ على المنبر قال: سمعت رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يقول: إنّما الأعمال بالنيّات وإنّما لكل امرىء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أَوْ إلى امرأة ينكِحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه»[1].

هذا الحديث رواه صحابيّ واحد عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ولم يشاركه أحد في روايته، ورواه تابعيّ واحد عن الصحابيّ، واتصل السند برواية واحد عن واحد إلى أن انتهى إلى يحيى بن سعيد الأنصاريّ، فالحديث حديث آحاد، وهو يمثل أحد أقسام الآحاد.

وحديث الأحاد لا يفيد العلم ابتداءً بل يحتاج إلى معرفة صدق الناقلين وضبطهم وسلامة الحديث من الخطأ، والطريق إلى هذه المعرفة علم الدراية. وهكذا فإنّ حديث الآحاد يدخل في صنعة المحدثين ومناهجهم في البحث للوصول إلى تمييز الصحيح من الضعيف.

أقسام الآحــاد:

لقد تنوعت صور حديث الآحاد تبعاً لعدد الروايات مما جعل علماء المصطلح يطلقون على هذه الصور اسماءً مختلفة، تبعاً لتعدد الطرق أو تفردها، وهي:

١ـ الغريب. ٢ـ العزيز. ٣ـ المشهور.

وفيما يلي بيان لكل قسم من هذه الأقسام:

١ـ الغريب:

الغريب في اللغة: المنفرد، البعيد عن أقاربه.

---

(١) أخرجه البخاريّ في صحيحه (بهامش فتح الباري) ١/ ٩.

والغريب في اصطلاح المحدثين: الحديث الذي انفرد بروايته راوٍ واحد. وقد يكون هذا الانفراد في جميع حلقات السند، وقد يكون الانفراد في بعض حلقات السند.

فإذا كان التفرد في جميع حلقات السند فهو الفرد. ومثاله حديث «إنّما الأعمال بالنيّات»؛ لأن روايته لم تصح إلاّ من طريق واحد في جميع طبقات السند، فمن الصحابة لم يروه إلاّ عمر بن الخطاب، ولم يروه عنه من التابعين إلاّ علقمة بن وقّاص الليثيّ، ولم يروه عن علقمة بن وقّاص إلاّ محمد بن إبراهيم التيميّ، ولم يروه عن محمد بن إبراهيم التيميّ إلا يحيى بن سعيد الأنصاريّ.

وقد يكون الحديث غريباً في جزء من السند دون جزء، فلا يوصف عندئذ بالتفرد وإنّما يُقال: غريب نِسْبيّ.

مثال: قال البخاري: حدثنا عبدالله بن محمد المسنديّ، قال: حدثنا أبو روحٍ الحرميُّ بن عُمارة، قال: حدثنا شعبة، عن واقِد بن محمد، قال: سمعت أبي يحدث عن ابن عمر أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «أُمرت أن أُقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأنْ محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلاّ بحق الإسلام، وحسابهم على الله»[1].

هذا الحديث غريب إلى أنْ وصل إلى شعبة، حيث رواه عنه إثنان فزالت غربته في جزء من السند. فهو بالنسبة لجزء من السند غريب، وبالنسبة للجزء الآخر ليس غريباً. فقد رواه عن شعبة بن الحجاج حرميّ بن عُمارة، وعبد الملك بن الصباح. ورواه عن حرميّ إثنان: المسنديّ وإبراهيم بن محمد بن عرعرة.

٢ـ العزيز:

---

(١) أخرجه البخاريّ برقم (٢٥) من صحيحه.

العزيز في اللغة: من عَزَّ يَعِزُّ عِزّاً وعِزَّةً إذا قوي بعد ذِلّةٍ، وصار عزيزاً، وأعزه الله، وعززت عليه كرُمْتُ عليه. وعَزَّ الشيءَ يَعِزُّ عِزّاً وعِزَّةً، وهو عزيزٌ: قَلَّ حتى كاد لا يوجد. **والعزيز في مصطلح المحدثين: حديث الآحاد الذي رواه اثنان من الرواة.**

ومثاله: ما ذكرناه في مثال الغريب النسبيّ، حيث رأينا جزءاً من السند يرويه إثنان من الرواة، فقد روى الحديث حرميّ بن عمارة وعبد الملك بن الصباح عن شعبة، ورواه عن حرميّ إثنان، وهما: المسنديّ وإبراهيم بن محمد بن عرعرة. فهذا الجزء من السند عزيز، وأصل الحديث غريب. والحديث بمجموعه غريب نسبيّ.

٣ـ المشهور:

هو حديث آحاد، له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر. وقد يكون المشهور صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً.

وقد مثل الحاكم وابن الصلاح للحديث المشهور بحديث: «إنّما الأعمال بالنيات» فهذا الحديث بدأ غريباً، وانتهى مشهوراً، إذ رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاري عدد كبير من الرواة، فأصبح مشهوراً.

ومن الأمثلة على المشهور حديث «لا ضرر ولا ضِرار» فقد روي من عدة طرق ترتقي إلى رتبة الحسن.

ومن الأمثلة على المشهور وهو ضعيف حديث: «اطلبوا العلم ولو بالصين» إذ جميع طرقه لا تسلم من ضعف شديد، فلا يخرج الحديث من حالة الضعف.

وقد يُطلق على الحديث اسم المشهور لاشتهاره على الألسنة. وقد يكون لا أصل له ولا سند.

حكم حديث الآحاد:

حديث الآحاد لا يفيد العلم القطعي، وإنّما يفيد العلم البرهاني، القائم على الدليل بإثبات صدق الناقلين وسلامة الحديث من أسباب الضعف. ومثل هذا الحديث يوجب علم الظن، والظن هنا معناه العلم الغالب الراجح. وقد يرتفع هذا الرجحان حتى يقارب المتواتر، وقد ينزل إلى أدنى مراتب الرجحان. ومثال العلم الذي يستفاد من خبر الآحاد العلم المستفاد من شهادة الشاهدين العدلين في قضايا المعاملات أو شهادة الأربعة في حد الزنى، فهذه الشهادات هي من أخبار الآحاد وتفيد علم الظن، ولكن لا يجوز لأحد أن يقول: أنا لا أُنفذ الحكم إلّا إذا ثبت بالتواتر. لأن الناس اعتادوا قديماً وحديثاً أن يلزموا أنفسهم بأخبار الآحاد. فقد كان النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يرسل الرسل والرواة بالأخبار إلى الملوك والجهات وكان يحمل الواحد منهم الخبر أو الرسالة وتقوم الحجة بهذا الواحد ويُلزم من يصلهم الخبر بالحكم المستفاد منه ويرتب على ذلك المسالمة أو المحاربة وصون الدماء والأموال أو إباحتها دون أن يحتج أحدٌ بقوله: إن هذه أخبار آحاد لم تثبت عندي بالتواتر. ومما يستحق التنبيه أن الظن الوارد في قوله تعالى: ﴿إن يتبعون إلّا الظن﴾ ليس الظن المستفاد من الآحاد بل هو نوع من الظنّ الكاذب أو الظن المرجوح غير القائم على دليل. لذا فإنّ حديث الآحاد يوجب العمل. وإذا أفاد حكماً في الحلال أَوْ الحرام فحقّ هذا الحكم العمل به.

الإسناد العالي والإسناد النازل

علوّ الإسناد أَوْ نزوله صفة يوصف بها الإسناد في كثرة حلقاته أَوْ قلتها من راوٍ معين أَوْ زمن معين إلى النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أَوْ مَنْ دونه. فقد يتوصل البخاريّ إلى رواية حديث يتألف إسناده من ثلاثة رجال بين البخاريّ والنبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، وقد يتوصل إلى رواية أخرى لهذا الحديث يتألف إسنادها من أربعة رجال أَوْ خمسة. فالإسناد الثلاثي إسناد عالٍ والإسناد الرباعي أو الخماسي إسناد

نازل. ويلاحظ هنا أن القياس بين نهايتين؛ بين البخاريّ وبين النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. وقد تكون النهايتان البخاريُّ وأحدَ الصحابة، أوْ البخاريُّ والتابعيّ.

لا يخلو عصر من العصور من رواة هم أعلى سنداً من غيرهم وآخرين يُعَدُّ إسنادهم نازلاً. حتى الراوي الواحد قد يكون له روايات ذات إسناد عالٍ، وأخرى ذات إسناد نازلٍ، وقد تبدأ رواية معينة بإسناد نازل، ثم يعلو الراوي بإسناده، فيروي الحديث عن شيخ شيخه بدل أن يرويه عن شيخه، فتقل حلقات الرواة في الإسناد.

ولا يتحقق علوّ الإسناد إلاّ من خلال الرحلة وعدم الرضى بالوسائط عن الأحياء. وصاحب الإسناد العالي يسعى إلى تجاوز الواسطة والاتصال مباشرة بالرواة المعمّرين أو الموجودين في بلاد بعيدة اختصاراً للسند؛ لأنّه كلما قصر السند قَلَّتْ احتمالات الضعف، وقَلَّتْ جوانب البحث المطلوبة في رجال الحديث.

طلب علوّ الإسناد:

قال الإمام الحاكم: «وفي طلب الإسناد العالي سُنَّة صحيحة»[١]. ثم ساق دليلاً على ذلك ما أخرجه الإمام البخاريّ والإمام مسلم في صحيحيهما من حديث أنس بن مالك أنّ ضمام بن ثعلبة وفد إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يسأله عن أمور بلغته عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وكان يقول في كل مرة «يا محمد، أتانا رسولك فزعم أنّك تزعم أنّ الله أرسلك، فقال: صدق».

وصنيع ضمام هذا طلبٌ لعلوّ الإسناد. قال الحاكم: «وفيه دليل على إجازة طلب المرء العلو في الإسناد، وترك الاقتصار على النزول فيه. وإنْ كان سماعه عن الثقة. إذ أنّ البدويّ لما جاءه رسول رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فأخبره بما فرض الله عليهم لم يقنعه ذلك حتى رحل بنفسه إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وسمع منه ما بلّغه الرسول عنه»[٢].

---

(١) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٥. (٢) الحاكم، معرفة علوم الحديث ص ٦.

شرط الإسناد العالي:

ويُشترط في الإسناد العالي أن يكون صحيحاً، أمّا إذا رحل الراوي وطلب الإسناد العالي، ثم وصل إليه بالرواية عن ضعيف، فإنّ هذا الإسناد لا يُعْتَدُّ به ـ والإسناد النازل الصحيح مقدم عليه ـ ومن هنا، فقد وجدنا أئمة الحديث، ومنهم الإمام البخاريّ والإمام مسلم ينزلان في السند أحياناً طلباً لصحة السند.

أعلى الأسانيد عند البخاريّ:

إنّ أعلى الأسانيد عند الإمام البخاريّ هي الأسانيد الثلاثية، ومثال ذلك قوله: حدثنا المكيّ بن إبراهيم، قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد، عن سلمة، قال: سمعت النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يقول: «مَن يَقُلْ عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»[1]. وبالرغم من كون الإمام أحمد شيخاً للبخاري إلاّ أنَّ البخاريّ يساوي الإمام أحمد في علوّ الإسناد، إذ أنّ أعلى أسانيد الإمام أحمد ثلاثية، ولكنها أكثر من ثلاثيات البخاريّ، ومثال ذلك قوله: حدثنا سفيان، قال: قلت لعمر: سمعت جابراً يقول مرّ رجل في المسجد معه سهام، فقال له النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «أمسك بنصالها»، فقال: نعم[2].

الحديث المرفوع

تعريفه:

المرفوع: ما أضيف إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ اتصل إسناده أمْ لم يتصل. وهذا يعني أنّ شرط الرفع أنْ يُضاف الحديث إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وقد يكون صحيحاً أوْ ضعيفاً، وقد يكون متصلاً أوْ منقطعاً. وقد يسقط منه الصحابيّ أوْ التابعي أوْ غيرهما. وقد يكون المضاف إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قولاً أو فعلاً أو تقريراً أوْ صفة.

(١) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه برقم (١٠٩).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٠٨/٣).

أنواع المرفوع: المرفوع نوعان:

١ـ المرفـوع الصريح، وذلك إذا كانت الإضافة إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ مباشرة، مثل: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، أَوْ رأيت رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، أَوْ أمرنا، أَوْ نهانا، أَوْ كان رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يفعل كذا.

٢ـ المرفوع الحكمي، وليس فيه صِفة الرفع الصريحة، وإنّما الضمنية، بأنّ يقول الصحابيّ قولاً أَوْ يفعل فعلاً لا يضيفه إلى النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ويكون هذا القول أَوْ الفعل متضمناً حكماً شرعياً من أحكام الحلال والحرام التي لا يقولها الصحابيّ باجتهاده وإنّما يتلقاها عن النبيّ ـ.

أمثلة المرفوع الصريح:

١ـ المرفـوع القولي: عن أوس بن أوس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ـ صلّى الله «إنَّ من أُفضل أيامكم يوم الجمعة، فيه خُلِقَ آدم ـ عليه السلام ـ وفيه قُبض، وفيه النفخة، وفيه الصعقة، فأكثروا عليّ من الصلاة»[1].

٢ـ المرفوع الفعلي: عن عبدالله بن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ: «أنَّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ صلّى يوم كَسَفَت الشمس أربع ركعات في ركعتين وأربعَ سجدات»[2].

٣ـ المرفوع الوصفي: وصف ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ في صلاة الاستسقـاء فقـال: «خـرج رسول الله ـ صلّى الله عليه

---

(١) أخرجه الإمام النسائي في سننه برقم (١٣٧٤)، وأبو داود برقم (١٠٤٧)، وابن ماجه (١٦٣٦).

(٢) أخرجه الإمام البخاريّ في صحيحه برقم (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠٢)، والنسائي (١٤٦٩)، وأبو داود (١١٨١).

وسلّم ـ متواضعاً، متبذِّلاً، متخشعاً، متضرِّعاً»[1].

٤ـ المرفوع بقول الصحابيّ من السُّنَّة: عن عمّار قال: «حضرت جنازة صبيّ وآمرأة، فَقُدِّم الصبي مما يلي القوم، ووضعت المرأة وراءه، فصلَّى عليهما، وفي القوم أبو سعيد الخدريّ، وابن عبّاس وأبو قتادة وأبو هريرة، فسألتهم عن ذلك: فقالوا السُّنَّة»[2].

٥ـ المرفوع الصريح التقريري: عن جابر قال: «كنّا نتمتع مع النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فنذبح البقرة عن سبعة ونشترك فيها». [3].

٦ـ المرفوع الحكمي: عن أبي رافع وأبي قتادة قالا: «صلّينا خلف عمر الفجر فقنت بعد الركوع»[4].

---

(١) أخرجه النسائي من السنن برقم (١٥٢١)، وأبو داود (١١٦٥)، والترمذي (٥٥٨)، وابن ماجه (١٢١٦). والتبذُّل: لبس القديم من الملابس، أوْ ملابس العمل والمهنة.

(٢) أخرجه النسائي برقم (١٩٧٧)، وأبو داود (٣١٩٣).

(٣) أخرجه الإمام النسائي برقم (٤٣٩٣). والتمتع الفصل بين العمرة والحج بحلّ الإحرام.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف برقم (٤٩٨٠).

الحديث الموقوف

تعريفه:

الموقوف: «ما أضيف إلى الصحابي من قوله أوْ فعله».

تدخل أقوال الصحابة وأفعالهم في الحديث باعتبار صحبتهم للنبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ واقتباسهم من هدي النبوّة، وتأدبهم بأدبها. وقد زكاهم الله في كتابه، وزكاهم رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ووصفهم بخير القرون. وقد رويت أقوال الصحابة وأفعالهم في كتب الحديث. وقد أحتج العلماء بأقوال الصحابة وأفعالهم.

مثال: عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة، أنَّ عبدالله بن مسعود قال: «ما أنت **بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلّا كان لبعضهم فتنة**»[1].

ومن الموقوف ما يلحق بالمرفوع، باعتبار أنّه لا مجال فيه للاجتهاد، فترجح أنّه حديث مرفوع إلّا أنّ الصحابيّ لم يذكر فيه صيغة الرفع. وذلك كما في المثال السادس في المرفوع؛ «صلّينا خلف عمر الفجر فقنت بعد الركوع» إذ أنّ أفعال الصلاة وهيئآتها ليست مجال اجتهاد. وهي مأخوذة عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

وقد يكون الموقوف صحيحاً مستوفياً لشروط الصحة، وقد يكون ضعيفاً أوْ موضوعاً، وقد يكون الموقوف متصلاً لا انقطاع فيه، وقد يكون منقطعاً فَقَد حلقة من حلقات السند أوْ أكثر.

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١/١١.

الحديث المقطوع

تعريفه:

المقطوع: ما أُضيف إلى التابعيّ من قوله أَوْ فعله. إذْ أنّ أَقوال التابعين وأَفعالهم كانت موضع اهتمام علماء الحديث؛ لأنَّ التابعين لازموا الصحابة - رضي الله عنهم - وأخذوا عنهم أحكام الشريعة. وكان هدي التابعين من هدي الصحابة، وهم من خير القرون التي زكاها النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - عندما قال: «خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»[1].

أمثلة على المقطوع:

(١) عن الزهري وقتادة قالا: «الكفن من جميع المال»[2].

(٢) عن ابن سيرين قال: «يغسل الميت وتراً»[3].

وقد يكون المقطوع صحيحاً إلى التابعيّ، وقد يكون ضعيفاً أَوْ موضوعاً. وقد يكون متصلاً وقد يكون منقطعاً.

---

(١) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه جـ٧ ص٣ بهامش فتح البخاري.

(٢) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/٤٣٥).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/٣٩٧).



الوحدة الرابعة

مكانة السنة النبوية وحجيتها.

مناقشة الطاعنين بها والرد على شبهاتهم.

مصدرية السُّنَّة للأحكام والاحتجاج بها

السُّنَّة مصدر من مصادر الأحكام الشرعية لقول الله تعالى : ﴿**وما آتاكم الرسول فخـذوه وما نهاكم عنه فانتهوا**﴾[1] . وعندما يرتب العلماء مصادر الشريعة قائلين : القرآن ثم السُّنَّة فإنَّ هذا الترتيب ترتيب في الذِّكر والشرف ولا يؤخذ بمعنى أن السُّنَّة متأخرة في مصدريتها عن القرآن الكريم . ولقد عَنْون الخطيب البغدادي فصلاً من كتابه «الكفاية» فقال :

«باب ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله تعالى وحكم سُنَّة رسوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من حيث وجوبُ العمل ولزومُ التكليفـ»[2] . ولا ريب أنَّ السُّنَّة في معظمها تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث ثبوتها إذ القرآن الكريم كله متواتر، وقليل من السُّنَّة ما نُقل بالتواتر . وأمّا من حيث إفادتُها للأحكام الشرعية ، فالقرآن يحلل ، والسُّنَّة تحلل ؛ والقرآن يحرِّم ، والسُّنَّة تحرِّم ؛ والقرآن الكريم يندب ، والسُّنَّة تندب ؛ والقرآن الكريم يبيح ، والسُّنَّة تبيح . فالسُّنَّة مثل القرآن الكريم في التشريع وإفادة الأحكام . وقد روى المقدام بن معد يكرب عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أنَّه قال : أَلَا إنّي أُوتيت القرآن ومثله ، ألَا يوشك رجل شبعان على أَريكته يقول : «عليكم بهذا القرآن ، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّموه، ألا لا يحل لكم لحم الحمار الأهلي ، ولا كل ذي ناب من السباع ، ولا لقطة معاهد إلَّا أن يستغني عنها صاحبها»[3] .

---

(١) سورة الحشر آية ٧ .   (٢) الكفاية للخطيب البغدادي ص ٣٩ .

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ٥ / ١١ ، والترمذي بمعناه ٥ / ٣٧ ، وابن ماجه في المقدمة ، وأخرجه الخطيب البغدادي في الكفاية ص٣٩ ، وأخرجه محمد بن نصر في كتاب السُّنَّة ص١١٦ .

ولمَّا كان القرآن الكريم كتاب تَعَبُّدٍ وتلاوة كانت آياته محدودة وكلماته معدودة، وهو دستور مجمل، يُعنى بالكليات أكثر مما يُعني بالفرعيات والجزئيات، وما ورد فيه من تفاصيل الأحكام قليلٌ، كما في آيات المواريث؛ ولذا فقد أحال القرآن الكريم على السُّنَّة لتبيِّن الأحكام على وجه الابتداء أَوْ التفريع أو النسخ. والقرآن الكريم من غير سُنَّة لا يمكن فهمه ولا يمكن تطبيقه. والذين يقبلون القرآن وحده، ويشككون في السُّنَّة إنَّما يحاربون القرآن بأسلوب ذكي، قد يغيب عن كثير من المسلمين، وهم يعملون على تعطيل القرآن عن العمل. فالقرآن أحوج إلى السُّنَّة من السُّنَّة إلى القرآن، هكذا قال مكحول[1].

روى الخطيب بسنده إلى الحسن أَنَّ عمران بن حصين ـ رضي الله عنهما ـ كان جالساً ومعه أصحابه فقال رجل من القوم: «لا تحدثونا إلاّ بالقرآن، قال: فقال له: أُدنه، فدنا، فقال: أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجدُ فيه صلاة الظهر أربعاً؛ وصلاة العصر أربعاً؛ والمغرب ثلاثاً، تقرأ في اثنتين؟ أرأيت لو وُكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجدُ الطواف بالبيت سبعاً، والطواف بالصفا والمروة؟ ثم قال: أيْ قوم، خذوا عنّا فإنّكم والله إن لا تفعلوا لَتَضِلُّنَّ»[2].

ولقد بيَّن الإمام محمد بن نصر المروزي مكانة السُّنَّة وأقسامها، فقال:
«فالسُّنَّة تنصرف على أوجه: سُنَّة اجتمع العلماء على أنَّها واجبة. وسُنَّة اجتمعوا على أنَّها نافلة، وسُنَّة اختلفوا فيها: أواجبة هي أم نافلة؟ ثم السُّنَّة التي اجتمعوا على أنَّها واجبة تنصرف على وجهين: أحدهما عمل والآخر إيمان فالذي هو عمل ينصرف على أوجه:

سُنَّة اجتمعوا على أَنَّها تفسير لما افترضه الله مجملاً في كتابه، فلم يفسره،

---

(١) الكفاية ص٤٧. ومكحول أحد كبار التابعين الفقيه الدمشقي إمام أهل الشام، توفي (سنة ١١٣هـ). تهذيب التهذيب ١٠/٢٨٩.

(٢) الكفاية للخطيب ص ٤٨.

وجعل الله تفسيره وبيانه إلى رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال الله ـ عزَّ وجل ـ:
﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم**﴾.

والـوجه الثاني: سُنَّة اختلفوا فيها، فقال بعضهم: هي ناسخة لبعض أحكام القرآن، وقال بعضهم: لا، بل هي مُبَيِّنة في خاص القرآن وعامه، وليست ناسخة له؛ لأنَّ السُّنَّة لا تنسخ القرآن، ولكنها تبيِّن عن خاصِّه وعامِّه، وتفسر مجمله ومبهمه.

والوجه الثالث: سُنَّة اجتمعوا على أنَّها زيادة على ما حكم الله به في كتابه، وسُنَّة هي زيادة من النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ليس لها أصل في الكتاب إلاّ جملة الأمر بطاعة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ والتسليم لحكمه وقضائه، والانتهاء عمّا عنه نهى»[1].

وهكذا فإنَّه يتبيَّن لنا أن القرآن الكريم لا تُعرف أحكامه إلاّ من خلال السُّنَّة، وأنَّ الإسلام لا يتكامل بناؤه ونظامه إلاّ من خلال السُّنَّة، ورحم الله عبد الرحمن بن مهدي إذ يقول:

«الرجل إلى الحديث أحوج منه إلى الأكل والشرب»[2]. ولسنا مخيرين بأخذ السُّنَّة أو تركها فلا إسلام بلا سُنَّة، وكما قال الإمام الشافعي ـ رضي الله عنه ـ: «القرآن وعاء والسُّنَّة غطاء»، ومعنى كلامه أنَّ السُّنَّة هي الكاشفة عن معاني القرآن وأحكامه.

قال ابن حزم[3]: «لمَّا بينّا أنَّ القرآن هو الأصل المرجوع إليه في الشرائع نظرنا فيه فوجدنا فيه إيجاب طاعة ما أمرنا به رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ووجدناه،

---

(١) السنة للإمام محمد بن نصر المروزي ص ٣٠-٣١.

(٢) الكفاية للخطيب البغدادي/ ٤٩.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ١/ ٩٦.

عزَّ وجل، يقول فيه واصفاً لرسوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: ﴿**وما ينطق عن الهوى، إنْ هو إلاّ وحي يوحى**﴾[1]، فصحَّ لنا بذلك أنَّ الوحي ينقسم من الله عزَّ وجلّ إلى رسوله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ على قسمين: أحدهما وحيٌ متلوٌ مؤلف تأليفاً معجز النظام، وهو القرآن، والثاني وحيٌ مرويٌ منقول غير مؤلف ولا معجز النظام، ولا متلوٌ لكنه مقروء، وهو الخبر الوارد عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وهو المبيِّن عن الله عزَّ وجلّ مراده منّا، قال تعالى: ﴿**لتبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم**﴾[2]. ووجدناه تعالى قد أوجب طاعة هذا القسم الثاني، كما أوجب طاعة القسم الأول، الذي هو القرآن ولا فرق، فقال تعالى: ﴿**وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول**﴾[3]، فكانت الأخبار التي ذكرنا أحد الأصول الثلاثة التي أُلزمنا طاعتها في الآية الجامعة لجميع الشرائع أولها عن آخرها. وهي قوله تعالى: ﴿**يا أيُّها الذين آمنوا أَطيعوا الله**﴾ فهذا أصل وهو القرآن، ﴿**وأطيعوا الرسول**﴾ فهذا ثانٍ، وهو الخبر عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ﴿**وأولي الأمر منكم**﴾[4] فهذا ثالث وهو الإجماع».

وقال ابن حزم: «ولو أنَّ امرءاً قال: لا نأخذ إلاّ بما وجدنا في القرآن، لكان كافراً بإجماع الأمة، ولكان لا يلزمه إلاّ ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، لأنَّ ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم الصلاة، ولا حدَّ للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك»[5].

ردّ الشبهات

لقد وجِّهت إلى السُّنَّة النبوية الشريفة سهام الكيد من أَعداء الإسلام، قديماً وحديثاً، ظانين أنَّهم بذلك يصلون إلى هدفهم، وهو تشكيك المسلمين بسُنَّة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ليتركوها، فيتعطل القرآن الكريم عن العمل، ويبقى مجملاً

---

(١) سورة النجم الآيتان ٣، ٤.
(٢) سورة النحل الآية ٤٤.
(٣) سورة المائدة الآية ٩٢.
(٤) سورة النساء الآية ٥٩.
(٥) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١٢.

من غير بيان. وفاتهم أنَّ دين الله تعالى محفوظ، مصان عن الترك والتعطيل، وأنَّ كتابه الكريم لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه: وأن بيانه ـ السُّنَّة ـ محفوظ، كما أنَّ الكتاب محفوظ، لقوله تعالى: ﴿**إنَّا نحن نزّلنا الذكر وإنَّا له لحافظون**﴾.

وإنَّ أبرز الطعون الموجه إلى السُّنَّة تتلخص بما يلي:

١ـ التشكيك بسلامة الحديث من الوضع.

٢ـ التشكيك في بداية ظهور الإسناد.

٣ـ التعريض ببعض الصحابة المكثرين من الحديث.

٤ـ التعريض ببعض كبار الحفّاظ من المحدثين.

٥ـ الإدّعاء بأنَّ المحدِّثين اهتموا بالشكل ولم يهتموا بالمضمون.

وفيما يلي تفنيد لهذه الطعون

١ـ التشكيك بسلامة الحديث من الوضع:

زعم هؤلاء الطاعنون أن الحديث النبويَّ لم يكتب في حياة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وإنَّما بعد وفاته. وقد كتب بعد أنْ عصفت الفتن السياسية بدولة الخلافة وظهرت الفرق والبِدع والأهواء، وظهر الكذب في الحديث لحرص كل فئة على دعم رأيها بحديث نبويّ، فإن لم يسعفها الصدق لجأت إلى الكذب والوضع.

ومما لا ريب فيه أنَّ الفتنة قد ظهرت في جيل الصحابة الذين عاصروا النبيّ ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأخذوا عنه. وقد أُجَّجَ هذه الفتنة قوم لم يدخل الإيمان إلى قلوبهم، وأرادوا بالأُمة وبدينها وبسُنَّة نبيِّها ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ شراً كبيراً.

وفي الوقت الذي يرى الطاعنون أنَّ ظهور الفنن في ذلك العصر المبكر أضرَّ بالسُّنَّة، فإنّنا نرى أنَّ ظهور الفتن في ذلك العصر أفاد السُّنَّة ولم يضرها، وأصلحها ولم يفسدها، وصانها ولم يهدمها. وقد حدث للسُّنَّة ما حدث للّغة. فقد ظهر اللحن وفشا في العرب بعد اختلاطهم بالعجم، ولكن هذا اللحن وتلك العجمة أفادا اللغة العربية، عندما هبَّ العلماء الأوائل لتأصيل مناهج اللغة، وهم القادرون على

المقارنة بين الصورة الفصيحة الموجودة في جزيرة العرب، وبين الصورة المشوّهة الموجودة في بلاد العراق وفارس والشام ومصر. وبمعرفة الأصيل وتمييزه عن الدخيل استطاع العلماء وضع قواعد اللغة العربية ووضعوا الشكل والنقط، مما أفاد اللغة وصانها، ونحن اليوم مدينون في ضبط لغتنا لذلك العصر الذي فشا فيه اللحن والغلط. وكذلك أمر الحديث. ففي عصر الصحابة الذين حفظوا الحديث وصانوه ظهرت الفتن، وبدأت بوادر الكذب والوضع، فوقف الصحابة ـ رضي الله عنهم ـ يؤكدون منهج الرواية والتثبت فيها ويرسخونه. فكانت الفتنة في ذلك الزمن المبكر سبباً في صيانة الحديث وحفظه، لقد أثّرت الفتن على النظام السياسي الإسلامي، ولكنها عصفت بالكذابين والوضّاعين وأصحاب الأهواء فنبّهت علماء الصحابة والتابعين إلى استكمال شروط الرواية والدراية. ولقد استفادت من هذا المنهج جميع العلوم الإسلامية، وكان تأصيلها وتدوينها في وقت نشوئها. ولو تأخرت الفتن بعد انتهاء عصر الصحابة لانقرض العصر الشاهد على النبوة، ولما أمكن وضع الضوابط والمناهج وعندئذ تكون الكارثة.

لقد خاب ظن المستشرقين وأعداء الإسلام المتكئين على الفتنة باعتبارها مصدر تشكيك بالسُّنّة. وكان الأجدر أنْ يعلموا أن الحديث استفاد من المغانم أكثر مما دفع من المغارم، ففي مجلس ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ جاء رجل يحدِّث عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ فجعل ابن عبّاس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عبّاس! مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أُحدثك عن رسول الله ولا تسمع، فقال ابن عبّاس: «إنّا كنّا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلمّا ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلّا بما نعرف»[1].

وقد بيَّن التابعي الكبير محمد بن سيرين أثر الفتنة فقال: «لم يكونوا يسألون عن

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١/١٣.

الإسنـاد فلمّـا وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السُّنَّة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم»[1].

٢ـ التشكيك في بداية ظهور الإسناد

لقد حاول الطاعنون من المستشرقين وغيرهم التشكيك بالسُّنَّة من حيث ظهور الإسنـاد، فادّعوا أنَّ الأسانيد تأخرت إلى الربع الأول من القرن الثاني، محاولين بذلك هدم الأسانيد باعتبارها منتحلة. وقد فسَّر (شاخت) أحد المستشرقين الفتنة المذكورة في كلام ابن سيرين بأنّها فتنة مقتل الوليد بن يزيد سنة (١٢٦هـ). ولو أنصف شاخت، وفكر بنزاهة وموضوعية لما تجاهل وفاة محمد بن سيرين التي كانت سنة ١١٠هـ، بينما كان مقتل الوليد سنة ١٢٦هـ. فكيف يتكلم ابن سيرين عن فتنة وقعت بعد موته بست عشرة سنة. أمّا (روبنسون) فقد قدم هذه الفتنة لتكون سنة ٧٥هـ، وهي ما وقـع بين عبد الله بن الزبير وعبد الملك بن مروان. وهي محاولة أُخرى لإبعاد نص ابن سيرين عن تأثيره البالغ في إظهار قيمة الإسناد وزمان ظهوره، ومـذهـب (روبنسـون) هذا بعيد؛ لأنَّ ابن سيرين يقـول: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد». ولم يقل: «كنّا لا نسأل عن الإسناد». وهذه العبارة التي استخدمها تفيد أنّه كان يتكلم عن شيوخه من الصحابة. ثم إنّ الفتنة إذا أُطلقت فهي الفتنة الكبرى، و(أل) التعريف للعهد، فهي الفتنة المعهودة التي لا يجهلها أحد. وهي أعظم فتنة حدثت في تاريخ الإسلام.

وبنـاءً عليه فإنَّ ظهـور الإسنـاد تزامن مع ظهـور الرواية، مع العلم أنَّ جيل الصحابة استمر خلال القرن الأول للهجرة، وبقي عدد من الصحابة حتى نهاية هذا القرن.

٣ـ التعريض ببعض الصحابة المكثرين:

ولما كان الصحابة الكرام هم الذين نقلوا الحديث عن رسول الله ـ صلّى الله

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه ١/١٥.

عليه وسلّم ـ فقد وجه الطاعنون سهام طعنهم لهؤلاء الصحابة للتشكيك فيما نقلوا من الحديث، ولاسيما المكثرون منهم. فأبو هريرة ـ رضي الله عنه ـ أكثر الصحابة رواية. وهو راوية النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ؛ لذا كان مقصوداً من أعداء الإسلام قديماً وحديثاً، وقد لخص هذه الافتراءات وتبناها محمود أبو رية في كتابه: «أضواء على السُّنَّة المحمدية» الذي صب جام غضبه وحقده على أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ اتباعاً لمنهاج أساتذته من المبشرين والمستشرقين، وكان من افتراءاته قوله: أجمع رجال الحديث أنَّ أبا هريرة كان أكثر الصحابة حديثاً عن رسول الله، على حين أنَّه لم يصاحب النبي إلاّ عاماً وتسعة أشهر، وقد ذكر أبو محمد بن حزم أن مسند بقي بن مخلد قد احتوى من حديث أبي هريرة على (٥٣٧٤) حديثاً، روى البخاري منها (٤٤٦). ثم اتهم أبو ريّة أبا هريرة بالكذب. وقد نال أبو ريّة من شخص أبي هريرة بالعديد من الافتراءات[١].

وقد رد العديد من العلماء[٢] على افتراءات أبي ريّة هذه وفندوها بالأدلة الواضحة. ومن ذلك:

١ـ أنَّ صحبة أبي هريرة للنبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ امتدت أربع سنين وليست كما قال أبو ريّة عاماً وتسعة أشهر. إذ أنَّه أسلم في خيبر سنة سبع، ومات النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ في ربيع الأول سنة إحدى عشرة.

٢ـ لازم أبو هريرة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ في حله وترحاله، ولم تشغله زراعة ولا تجارة، كما شغل سائر الصحابة، الذين كانوا تجاراً أو زُراعاً.

٣ـ الأحاديث المروية عن أبي هريرة لا تزيد على ألفي حديث، وفيما عداها طرق ومتابعات لهؤلاء الألفين.

---

(١) محمود أبو ريَّة، أضواء على السُّنَّة المحمدية ص ٢٠٠.

(٢) انظر كتاب «دفاع عن أبي هريرة» لعبد المنعم صالح العزي، وكتاب ظلمات أبي ريَّة للعلاَّمة محمد عبدالرزاق حمزة، وكتاب «السُّنَّة ومكانها في التشريع الإسلامي»، للدكتور مصطفى السباعي ـ رحمه الله ـ وكتاب «السُّنَّة قبل التدوين» للدكتور محمد عجاج الخطيب.

٤ـ أجمع الصحابة والتابعون وأتباع التابعين على فضل أبي هريرة وإمامته. وما أُخذ عليه من الإكثار في الحديث أخذ على غيره من الصحابة من باب التحوط والتَّثبُّت وعدم الانشغال عن القرآن الكريم.

٥ـ إنَّ لأحاديث أبي هريرة طرقاً أُخرى عن صحابة آخرين، وقلّما ينفرد أبو هريرة في حديث عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

٤ـ التعريض ببعض كبار الحُفّاظ من المحدِّثين

وكما لم يسلم الصحابة المكثرون من سهام الطعن فقد وجه الطاعنون سهامهم للأئمة الحُفّاظ الذين دار عليهم الحديث. ومن هؤلاء الإمام الحافظ محمد بن مسلم بن شهاب الزهري. فهو أحد الذين اعتمدت عليهم الرواية ودار عليهم الإسناد. وهو أحد الذين كلفهم عمر بن عبداالعزيز بتدوين الحديث، وقد تناوله المستشرق (جولد تسيهر) بالتجريح والاتهام، حتى اجترأ على اتهامه بالكذب والوضع، وهو الإمام المجمع على إمامته وعدالته، ومن هذه الافتراءات ما يلي:

١ـ يزعم جولد تسيهر أنَّ عبدالملك بن مروان بنى قبة الصخرة ليصرف أنظار المسلمين عن الكعبة التي كانت في قبضة عبدالله بن الزبير، وأنَّ عبدالملك استعان بصديقه الزهري ليضع له حديث «لا تُشد الرحال إلّا إلى ثلاثة مساجد».

يقول الدكتور مصطفى السباعي ـ رحمه الله ـ:

فهذا لعمري عجب من أعاجيب الافتراء والتحريف والتلاعب بحقائق التاريخ:

أولاً: إنّ المؤرخين الثقات لم يختلفوا في أن الذي بنى القبة (قبة الصخرة) هو الوليد بن عبدالملك، هكذا ذكره ابن عساكر والطبري وابن الأثير وابن خلدون وابن كثير وغيرهم، ولم نجدهم ذكروا ولو رواية واحدة نسبة بنائها إلى عبدالملك. ولا شك أنَّ بناءها ـ كما يزعم جولد تسيهر ـ لتكون بمثابة الكعبة يحج الناس إليها بدلاً من الكعبة، حادث من أكبر الحوادث وأهمها في تاريخ الإسلام والمسلمين، فلا يعقل أنْ يمر عليه هؤلاء المؤرخون مرّ الكرام، وقد جرت عاداتهم أنْ يدونوا ما هو

أقل من ذلك خطراً أَوْ أَهمية، كتدوينهم وفاة العلماء وتولي القضاء وغير ذلك، فلو كان عبدالملك هو الذي بناها لذكروها، ولكنّا نراهم ذكروا بناءها في تاريخ الوليد، وهؤلاء مؤرخون أثبات في كتابة التاريخ، نعم! جاء في كتاب الحيوان للدميري نقلاً عن ابن خلكان: أنَّ عبدالملك هو الذي بنى القبة، وعبارته هكذا: «بناها عبدالملك، وكان الناس يقفون عندها يوم عرفة». ورغماً عمّا في نسبة بنائها لعبدالملك من ضعف، ومن مخالفته لما ذكره أئمة التاريخ، فإنَّ هذا النص لا غبار عليه، وليس فيه ما يدل على أنَّه بناها ليفعل الناس ذلك، بل ظاهره أنهم كانوا يفعلونه من تلقاء أنفسهم، وليس فيه ذكر الحج عند القبة بدلاً من الكعبة، بل فيه الوقوف عندها يوم عرفة، وهذه العادة كانت شائعة في كثير من أمصار الإسلام، نص الفقهاء على كراهتها. وفرق كبير بين الحج إليها بدلاً من الكعبة، وبين الوقوف عندها تشبهاً بوقوف الحج في عرفة، ليشارك من لم يستطع الحج الحجاج في شيء من الأجر والثواب.

ثانياً: إنَّ نص الحادثة كما ساقها (جولد تسيهر) بَيِّنُ البطلان؛ لأنّ بناء شيء ليحج الناس إليه كفر صريح، فكيف يقدم عبدالملك عليه، وهو الذي كان يُلقب بـ «حمامة المسجد». لكثرة عبادته؟ على أنَّ خصومه طعنوا فيه بأشياء كثيرة، ولم نجدهم اتهموه بالكفر، ولا شنعوا عليه ببناء القبة، ولو كان الأمر ثابتاً لجعلوها في أوّل ما يشهرونه به.

ثالثاً: إنَّ الزهري وُلد ـ كما قدمنا ـ سنة إحدى وخمسين أو ثمان، ومقتل عبدالله بن الزبير كان سنة ثلاث وسبعين، فيكون عمر الزهري حينذاك، على الرواية الأولى، أثنين وعشرين عاماً، وعلى الثانية خمسة عشر، فهل من المعقول أنْ يكون الزهري في تلك السنّ ذائع الصيت عند الأمة الإسلامية بحيث تتلقى منه بالقبول حديثاً موضوعاً، يدعوها فيه للحج إلى القبة بدلاً من الكعبة؟

رابعاً: إنَّ نصوص التاريخ قاطعة بأنَّ الزهري في عهد ابن الزبير لم يكن يعرف

عبدالملك ولا رآه بعد، فالذهبي يذكر لنا أنّ الزهري وَفد لأوّل مرة على عبدالملك في حدود سنة ثمانين، وابن عساكر روى أنّ ذلك كان سنة اثنين وثمانين، فمعرفة الزهري لعبدالملك لأوّل مرة كانت بعد قتل ابن الزبير ببضع سنوات. وقد كان يومئذ شاباً، بحيث امتحنه عبدالملك ثم نصحه أنْ يطلب العلم من دور الأنصار، فكيف يصح الزعم بأنّ الزهري أجاب رغبة صديقه عبدالملك فوضع له حديث بيت المقدس ليحج الناس إلى القبة في عهد ابن الزبير؟

خامساً: إنّ حديث «لا تُشدّ الرحال. . .» روته كتب السُّنَّة كلها، وهو مرويّ من طرق مختلفة غير طريق الزهري، فقد أخرجه البخاريّ عن أبي سعيد الخدري، من غير طريق الزهري، ورواه مسلم من ثلاث طرق أحداها من طريق الزهري. . . فالزهري لم ينفرد برواية هذا الحديث كما يزعم جولد تسيهر. . .»[1].

وقد ترجم الدكتور السباعي للإمام الزهري، وبين مكانته وإمامته وردّ كيد (جولد تسيهر) إلى نحره. وفي كتاب السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي كلام جميل في الدفاع وردّ الطعون عن السُّنَّة وأهلها.

٥ـ الادعاء بأنّ المحدثين اهتموا بالشكل ولم يهتموا بنقد المتن:

زعم المستشرقون وتلامذتهم والمتأثرون بهم أنّ علماء الحديث برعوا في نقد السند ومعرفة الرجال، وكان التصحيح والتضعيف عندهم يدور مع السند. فإذا صح السند صح الحديث، ولا عبرة بالمتن. وإن جرى نقد للمتن فهو قليل إذا ما قيس بنقد السند. وعلل بعضهم هذه الظاهرة المزعومة بما نُسب إلى العقل العربي أو العقل السامي من وقوف عند الأشكال وعدم التعمق في فهم الموضوع. ولقد صَدَّق بعض المفكرين المسلمين هذه المقولة فَشَنَّ حملة على متون الأحاديث التي لم يقبلها عقله، وكأنه يقوم بواجبٍ لم يستطع علماؤنا السابقون أن يؤدوه. وقد استغل آخرون هذه المقولة للنيل من السُّنَّة النبوية ومناهجها.

---

(١) انظر د. مصطفى السباعي، السُّنَّة ومكانتها في التشريع الإسلامي ص ٢١٧ ـ ٢١٩.

الرَدّ:

إن هذا الزعم باطل، وتدحضه الأدلة الكثيرة التي نذكر منها:

١ ـ إنّ نقد المتن أمر مقرر في قواعد الحديث، وقد بدأ قبل الجرح والتعديل وظهور الإسناد، ونجد هذا في المناقشات الطويلة التي كانت تقوم بين الصحابة رضي الله عنهم، فعائشة اعترضت على عدد من الروايات؛ لا لضعف الرواة، ولكن لأنّ هذه الروايات لم تنسجم مع المبادىء العامة والبدهيات الشرعية والعقلية. وقد صنّف الزركشي كتاباً في استدراكات عائشة على الصحابة، وجميع هذه الاستدراكات نقد للمتن. وكذلك فعل عمر ومعاوية وغيرهما رضي الله عن الجميع.

٢ ـ إنّ نشأة المذاهب الفقهية والاختلافات بين هذه المذاهب مبني في معظمه على نقد المتن؛ فالشافعي يختلف مع غيره في كثير من الأحيان لا في ثبوت النص وإنما في فهم النص، بل إن أتباع المذهب الواحد تتباين أنظارهم تبعاً لفهمهم للمتن وتفسيره. والذين تمسكوا بظاهر النص ومنطوق المتن فئة واحدة هم الظاهرية.

٣ ـ وكذلك الحال في نشأة المذاهب السياسية والعقدية الكلامية؛ فمعظم الاختلاف مبني على فهم النصوص. ومتون الحديث تشكل قسماً كبيراً من هذه النصوص.

٤ ـ لقد نشأ علم كامل هو علم اختلاف الحديث ـ أو مختلف الحديث أو مشكل الحديث ـ وموضوع هذا العلم البحث في المتون، وألفت فيه كتب كثيرة، ومن ذلك كتاب «اختلاف الحديث» للإمام الشافعي، و«تهذيب الآثار» للطبري، و«مختلف الحديث» لابن قتيبة.

٥ ـ لقد أولى علم العلل متن الحديث عناية خاصة؛ حتى كان موضوع هذا العلم الحديث الذي ظاهر إسناده الصحة. وكان العلماء يضعفون الحديث ـ أحياناً ـ

والسند صحيحُ جيد، ويقولون: منكر المتن، شاذ، مضطرب، غريب[1]، فيه ظلمة، يقشعر منه الجلد، لا يطمئن له القلب، وغير ذلك من العبارات الكثيرة.

٦ ـ إنَّ الأحـاديث المـوضوعة يستدل على وضعها من المتن قبل الاستدلال من السند، لأن أكثر الكذابين كانوا يسرقون الأسانيد، بمعنى أنهم يركّبون الإسناد الجيد على المتن المـوضـوع أو يُلَقِّنـون الثقـة في مراحـل اختـلاطه فيروي الموضوعات بأسانيده الصحيحة، وقد عمد بعض الكذابين إلى كتب شيوخهم الثقات فأدخلوا عليها أحاديث مكذوبة، وكتبوها بين السطور، إلى غير ذلك من الوسائل الخبيثة، ولكن العلماء كشفوا هذا كله وسجلوه في كتب الموضوعات.

٧ ـ إنَّ السند هو إحدى الدلالات على الصحة، وليس هو الدليل الوحيد عليها.

٨ ـ إنَّ النقد عند علماء الحديث يمكن أن نطلق عليه: (نقد المرويّ) بغض النظر عن كون الموضوع الواقع عليه النقد سنداً أو متناً، والسند والمتن جميعاً عند الناقد جملة واحدة؛ قد يدخل الخطأ والوهم على أي جزء منها، فقد يخطىء في ذكر الاسم وقد يخطىء في عبارة التحمل ـ حدثنا، أو أخبرنا ـ وقد يخطىء في الرفع أو الوقف أو الإرسال، وقد يخطىء في عبارة المتن فيختصرها اختصاراً يخلّ بها، أو ينقص منها ما حقُّه أن يكون فيها.

٩ ـ إنَّ نظرة في الكتب الستة المتداولة تعطينا الدليل الأكيد على العناية بالمتون ونقدها، فالبخاري يختار الرواية من بين مئات الروايات، وقد ثبت بعد جمع الروايات أن اختياراته مدروسة وقائمة على البحث والتثبت. وقد ظهر الاتجاه نحو نقد المتن على يد الإمام الترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم.

وأخيراً، إنَّ معلوماتنا اليوم عن الحديث ونقده أضعاف معلومات الذين أثاروا

---

(١) غرابة المتن غير غرابة الإسناد.

الشُبهـات حول الحـديث، وذلك لاتساع المكتبة الحديثية، وكثرة المطبوع منها، واستخراج دفائنها، وما كان يخفى على كثير من الناس قبل خمسين عاماً، أصبح في غاية الجلاء والوضوح اليوم.

الوحدة الخامسة

الحديث الصحيح .

تعريفه .

شرح التعريف .

صحيح الامام البخاري ـ نموذج منه .

صحيح الامام مسلم ـ نموذج منه .

الحديث الصحيح

تعريفه:

الحديث الصحيح ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن مثله من بداية السند إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة.

شرح التعريف:

الخبر الذي نسمعه لا نقبله بمجرد سماعه، بل نشترط شروطاً لقبوله، بعضها في المُخبِر ـ الراوي ـ وبعضها في الخبر نفسه. وعندما نسمع خبراً ما نسأل: مَنْ هو المُخْبِر؟ هل هو صادق؟ هل هو كاذب؟ هل هو عاقل أَمْ غير عاقل؟ وإذا لم يكن معروفاً نسأل: مَنْ يعرفه؟ ومَنْ يشهد له بالصدق؟ هل روى الخبر من كتاب كتبه أَمْ من حفظه؟ هل أخطأ في الخبر؟ هل أَصاب فيه؟ فهذه الأسئلة، وغيرها كثير، تتبادر للأذهان عند سماع الأَخبار.

هذا في عامة الأخبار، فكيف في الأَخبار التي تتناول الحلال والحرام، وتنشىء الأحكام؟ فهذه الأَخبار أَحرى بالبحث، وأَحوج إلى اليقين.

وأَول من علمناه فصل في شروط الصحيح من الأخبار الإمام الشافعي في كتاب الرسالة؛ فقال: «ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أُموراً منها: أَنْ يكون من حَدَّث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يُحدث به، عالماً بما يحيل معانيَ الحديث من اللفظ. وأَنْ يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع، لا يحدث به على المعنى؛ لأَنّه إذا حدَّث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى حرام. وإذا أدّاه بحروفه لم يبق وجه يُخاف فيه إحالته الحديث. حافظاً إنْ حدّث به من حفظه، حافظاً لكتابه إنْ حدّث

من كتابـه، إذا شَرِكَ أهـل الحفظ في الحـديث وافق حديثهم، بَرِيًّا من أنْ يكـون مدلساً، يحدِّث عمّن لقي ما لم يسمع منه، أوْ يحدِّث عن النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم - ما يحدِّث الثقات خلافه عن النبيّ - صلّى الله عليه وسلّم -.

ويكون هكذا مَن فوقه ممن حدّثه، حتى يُنْتَهى بالحديث موصولاً إلى النبي - صلّى الله عليه وسلّم - أوْ إلى من انْتُهِيَ إليه دونـه، لأنَّ كل واحد منهم مثبت لمن حدَّثه، ومثبت على من حدَّث عنه، فلا يُسْتَغْنَى في كل واحد منهم عمّا وصفت»[1].

شروط الصحة:

تضمَّن تعريف الحديث الصحيح كما تضمَّن كلام الإمام الشافعي شروط صحة الحديث، وهي:

١- **اتصال السند**: بأنْ يكون سند الحديث الموصل إلى متن الحديث كامل الحلقات، وأنَّ كل راوٍ سمع الحديث وأدّاه موجود في السند، فإذا فُقدت حلقة من هذه الحلقات، لم يصح الحديث عندئذٍ.

٢- **أنْ يكون كل راوٍ من رواة الحديث عدلاً في دينه**: والعدل هو الموصوف بالعدالة، التي هي جماع صفات تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والورع. وهذه الصفـات هي: الإسـلام، والعقـل، والبلوغ، والسلامة من أسباب الفسق وخوارم المـروءة. وهي عنـاصـر الشخصية الإسلامية الصالحة، التي جاء القرآن الكريم لبنائها، وكان النبيّ الكريم - صلّى الله عليه وسلّم - الأُسوة فيها. وفيما يلي تفصيل لشروط العدالة:

أ - **الإسلام**: وهو الشرط الأول من شروط العدالة؛ لأنَّ رواية الحديث تعريف بالدين ومحافظة عليه. وغير المسلم لا يقوم بهذا. قال ابن سيرين - رحمه الله -: «إنَّ هذا العلم دين فانظروا عمّن تأخذون دينكم»[2]. فإذا اختلف الدين كان احتمال

(١) الرسالة للإمام الشافعي، ص٣٧٠.

(٢) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه، ص١٤.

الكذب وترك الإنصاف. فإذا أسلم الكافر، وروى حديثاً سمعه وقت كفره، جاز له أن يؤديه بعد إسلامه لزوال هذا المانع. فالكفر لا يمنع من سماع الحديث والاحتفاظ به، ولكنه يمنع من اداته وتبليغه حتى يزول هذا المانع.

ب ـ **العقل**: العقل في اللغة المنع. والقوة العاقلة في الإنسان تضبط تصرفاته، وتمنعه من فعل القبيح، وتعطيه الإدراك والتمييز والتذكر والتفكّر والحفظ والربط والاستنتاج وغير ذلك من العمليات العقلية. والعقل شرط من شروط العدالة. وغير العاقل ليس عدلاً. ويبدأ العقل عند الإنسان منذ مرحلة التمييز، ويتكامل ويشتد مع البلوغ والكهولة، ثم يتناقص العقل كلما تقدّم الإنسان في السنّ إلى أن يصل إلى مرحلة الهرم والشيخوخة، وقد يصل النقص إلى زوال العقل وانعدام التمييز. واختلال العقل يؤدي إلى اضطراب الأقوال وحدوث النسيان، فلا يعود الراوي أهلاً لتحمل الرواية ولا لأدائها، وتسمّى هذه الحالة حالة الاختلاط. وأحوال المختلط عديدة منها الجنون والسفه والغفلة. أمّا السفه فخفة وطيش، وأمّا الغفلة فبلادة في الذهن وقبول للأمور من غير تمحيص، مما يجعله يقبل الكذب والغرائب والإيحاء بأنّ حديثاً ما من روايته، وليس كذلك.

جـ ـ **البلوغ**: وهو صفة جسمية يبدأ معها التكليف الشرعي بالأحكام، وهو سنُّ المسؤولية والثواب والعقاب. والبلوغ شرط لحصول العدالة. وغير البالغ معفىً من المسؤولية الأخروية، وبعض أنواع المسؤولية الدنيوية. ولما كان حمل الدين ورواية أحاديث النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من أهم المسؤوليات وأعظمها، فقد اشترط لها البلوغ، حياطة للدين وصيانة للحديث من العبث والكذب، ويمكن للراوي غير البالغ أنْ يسمع الحديث وأنْ يحتفظ به ما دام مميزاً، ولكنه لا يؤديه ولا يؤخذ عنه إلّا بعد البلوغ.

د ـ **السلامة من أسباب الفسق**: الفسق هو الخروج عن أحكام الدين بارتكاب الكبائر أوْ الإصرار على الصغائر، فالكذب والزنا والربا وشرب الخمر والتولي يوم الزحف من الكبائر، والنظر إلى غير المحارم من الصغائر، فإذا داوم على ذلك وأصرَّ

عليه كان من المفسقات. فمن ارتكب شيئاً من ذلك كان فاسقاً مطعوناً في عدالته حتى يتـوب من فسقه. واستثنى العلماء من ذلك التائب من الكذب على النبي - صلّى الله عليه وسلّم - فهذا لا تقبل روايته حتى بعد التوبة. ويمكن للفاسق أنْ يسمع الحديث، وأن يحفظه، ولكنه لا يؤديه إلّا بعد التوبة.

هـ - السلامة من خوارم المروءة: الخوارم جمع خارمة، والخارمة الخارقة للثوب. وخوارم المروءة، ما يخرق الاعتبار والشخصية والكرامة، فهي أفعال شائنة تقدح في الشخصية، وغالباً ما تكون خروجاً على ذوق عام أوْ عُرْف مستقر، ولا بد أنْ يكون الذوق أوْ العُرْف مما يؤيده الشرع، ويُقره.

ومن أمثلة خوارم المروءة كثرة المزاح والضحك، مما يذهب هيبة الشخص ووقاره، قال أبو داود: «أبو عاصم يحفظ قدر ألف حديث من جيد حديثه، وكان فيه مزاح، وكان ابن داود يميل إليه، فلما بلغه مزاحه كان لا يعبأ به».[1].

٣- أنْ يكون الراوي ضابطاً لحديثه متقناً له متثبتاً فيه: فالتقوى والورع لا يغنيان عن الحفظ والضبط. فقد يكون الراوي صالحاً في دينه غير مقبول في روايته، لما يعتريه من إحسان الظن بكل أحد حتى يأخذ عن غير ثقة. قال ابن أبي الزناد: : «أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون، ما يؤخذ عنهم الحديث. يُقال: ليس من أهله»[2].

ولما كان أداء الحديث قد يكون من الصدر عن طريق الحفظ والذاكرة، وقد يكون من الكتاب عن طريق التدوين والكتابة، فإنّ الضبط شرط فيهما. فما كان أداؤه حفظاً لا بد من اتقانه وأدائه كما سمعه بحروفه، ولا يؤديه بالمعنى إلّا إذا كان متمكناً من اللغة، يستطيع أداء المعنى بعبارات أخرى، ويعي الفروق اللغوية حتى لا يغير المعنى فيحيل الحلال حراماً، والأمر نهياً.

---

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية ص ٢٤٦.

(٢) أخرجه الإمام مسلم في مقدمة صحيحه ص ١٥.

وأمّا ضبط الكتاب فيكون بأن يعتني المحدث بكتابه، فيضبط الكتابة، ويراعي قواعدها وشروطها، وطرائق الإصلاح والتصويب. وأنْ يعرض ما كتب على الأصول، فلا يكتفي بالمرة الأولى. وهو ما يسمى بالمعارضة. قال هشام بن عروة: «قال لي أبي؛ أكتبت؟ قلت: نعم! قال: عارضت؟ قلت: لا، قال: فلم تكتب»[1].

ويُعرف الضبط بالمقارنة والمقابلة بين الرواة الآخذين عن شيخ واحد، ومن خلال المقارنة يعرف الحافظ من المخالف والناسي والمغفل.

٤ ـ سلامة الحديث من الشذوذ والعلّة: ولا يحكم للحديث بالصحة إلاّ إذا سلم من الشذوذ والعلة. والشذوذ مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه. فقد تتوافر جميع الصفات السابقة في رواة الحديث، ثم يتبيَّن لنا أنَّ أحد الثقات خالف من هو أضبط منه وأتقن. والصواب مع الآخر وليس معه، فعندئذ يقال: هذا الحديث شاذ. وقد تتبيَّن علة من العلل في هذا الحديث. والعلة شيء خفيّ يقدح في الحديث كأن يكون الراوي روى الحديث بالمعنى فغيرَّه بمعنى آخر غير مقصود. أو وَهِم في سماع اللفظ فأبدله بلفظ آخر، وأنواع العلل كثيرة، فإذا ظهرت العلة في الحديث فإنَّ الشرائط السابقة لا تنفع مع هذه العلة. وكما تكون العلة في المتن فقد تكون في السند، فقد يتبيَّن أنَّ الحديث منقطع، وانقطاعه خفي جداً، فينقلب من الصحة إلى الضعف.

كتب الصحاح

صنَّف بعض المحدثين كتباً للحديث الصحيح، رُوعيت فيها شروط الصحة التي احتوى عليها تعريف الحديث الصحيح. وبعض العلماء زاد على هذه الشروط شروطاً لكتابه خاصة كما فعل الإمام البخاريُّ في صحيحه. وبعضهم اجتهد في تحقيق الشروط فتحققت في الغالبية العظمى من أحاديثه ولم تتحقق في جميع الأحاديث، كما فعل محمد بن إسحاق بن خزيمة في صحيحه، والحاكم أبوعبدالله

(١) الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/٢٧٥.

في مستدركه. وفيما يلي تفصيل لأهم الصحاح.

أولاً ـ الجامع الصحيح للإمام البخاريّ:

مؤلفه: الإمام أبو عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن بَرْدِزْبَه الجعفيّ، مولاهم[1]. وُلِد سنة ١٩٤هـ. وكان مبدأ سماعه للحديث سنة ٢٠٥هـ، فحفظ تصانيف عبد الله بن المبارك، وظهر نبوغه في سنٍّ مبكر. خرج مع أخيه أحمد وأمّه إلى مكة، فرجع أخوه وأمه، وبقي محمد يطلب الحديث، وكان ذلك في السادسة عشرة من عمره، وما أن بلغ الثامنة عشرة حتى بدأ يصنف في قضايا الصحابة والتابعين، وصنّف كتاب التاريخ عند قبر النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ في الليالي المقمرة، وقال عن نفسه: قَلَّ اسمٌ في التاريخ إلاّ وله عندي قصة، إلاّ أنّي كرهت تطويل الكتاب.

اشتهر البخاريّ بكتابه العظيم «الجامع الصحيح» الذي مكث في تأليفه ست عشرة سنة، وخرجه من بين ستمائة ألف حديث. وكان يقول: جعلته حجة بيني وبين الله، عزَّ وجل. وله كتب أخرى، منها: التاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، والكنى، والأدب المفرد. وتوفي البخاريّ سنة ٢٥٦هـ.

كتاب الجامع الصحيح: يمتاز كتاب «الجامع الصحيح» بما يلي:

أ ـ يعتبر كتاب الإمام البخاريّ «الجامع الصحيح» أولّ كتاب جامع لمواضيع الحديث النبويّ وأبوابه. فقد ضمّ بين دفتيه واحداً وتسعين كتاباً، على نسق فريد وترتيب محكم، ولم يسبق أن جُمعت هذه الكتب والأبواب في كتاب، بل كان كل باب أو كتاب يُفرد في التأليف بمصنف مستقل. وقد بدأ البخاريّ كتابه ببدء الوحي إشارة إلى أنَّ الوحي مبدأ الدين وأساسه، ثم الإيمان، لأنّه أوّل أركان الإسلام، ثم العلم، ثم الوضوء، . . . الخ، وجعل كل كتاب أو باب مرتبطاً بما قبله وبما بعده

(١) مولاهم: ينتسب إلى الجعفيين بالولاء لا بالنسب، لأنه ليس عربي الأصل.

في نسق بديع، فكان البخاريّ إماماً في التصنيف والتبويب حتى حاول العلماء بعده أن يسلكوا مسلكة، ولكن هيهات أن يدركوا منزلته.

ب ـ كتاب «الجامع الصحيح» أوّل كتاب في الحديث الصحيح المجرد، والصحيح المجرد هو الذي لا يخالطه شيء من الحديث الضعيف أوْ الفاقد لشرط من شروط الصحة أوْ أكثر. ولم يستوف البخاريّ في كتابه هذا جميع الصحيح، وإنّما ذكر طائفة من الصحيح. وقد يصحح أحاديث أخرى لم يذكرها في كتابه.

جـ ـ عدد أحاديث البخاريّ أربعة آلاف حديث من غير تكرار، وزع هذه الأحاديث على أبواب الكتاب، وكان يكرر هذه الأحاديث في الأبواب تبعاً للأحكام المستفادة من الحديث والمعاني التي يحملها. وقد كرر بعض الأحاديث أكثر من ثلاثين مرة، وفي كل مرة يسوق الحديث لفائدة جديدة.

د ـ جعل الإمام البخاريّ لأبواب كتابه مقدمات عرفت باسم «تراجم البخاريّ» فيها علمٌ غزير وفقه جمّ، وذكر فيها الآيات المناسبة، والمعاني اللغوية، وأقوال الصحابة والتابعين، وفيها طائفة كبيرة من الأحاديث العارية كلياً أو جزئياً عن السند، وتُعرف عند العلماء بـ (تعليقات البخاريّ)، وقد بلغ عددها ألفاً وثلاثمائة وواحداً وأربعين حديثاً. وقد أسند بعضها في الباب أوْ في غيره. وبعضها صحيح عند غيره وقد ذكر في صحيح مسلم والسنن الأربعة ومسند أحمد وغيرها. وبعضها ضعيف أراد البخاريّ أنْ يستفيد من معانيه، دون أنْ يتحمل مسؤولية روايته.

هـ ـ أجمع علماء الأمة ونُقّادها أنَّ أصح كتاب بعد كتاب الله هو صحيح البخاريّ، وقال بعضهم: لو أنَّ رجلاً حلف على امرأته بالطلاق أنَّ ما في البخاريّ صحيحٌ لم تُطلّق امرأته.

الكتب المؤلفة حول صحيح البخاريّ

أُلفت كتب كثيرة لخدمة صحيح البخاريّ، منها ما هو مخصص لرجال

البخاريّ، ومنها ما هو مخصص لأحاديثه.

١ـ من الكتب التي شرحت صحيح البخاريّ:

أ ـ إعلام السنن، لأحمد بن محمد الخطابيّ (ت ٣٨٦هـ).

ب ـ الكواكب الدراري، لمحمد بن يوسف الكرماني (ت ٧٨٧هـ).

جـ ـ فتح الباري، لأحمد بن حجر العسقلانيّ (ت ٨٥٢هـ) وهو أهم شروح البخاريّ وأكثرها تداولاً، ويقع في ثلاثة عشر مجلداً، وله مقدمة مهمة بعنوان «هدي الساري».

د ـ عمدة القاري، لمحمود بن أحمد بن موسى العينيّ، (ت ٨٥٥هـ).

هـ ـ إرشاد الساري، لأحمد بن محمد القسطلانيّ (ت ٩٢٣هـ).

٢ـ من الكتب المخصصة لرجال البخاريّ:

أ ـ أسماء رجال صحيح البخاريّ، لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذيّ (ت ٣٩٨هـ).

ب ـ التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاريّ في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجيّ (ت ٤٧٤هـ).

٣ـ وهنالك كثير من الكتب الأخرى تناولت موضوعات جزئية من صحيح البخاري.

وبعض الكتب يخدم الصحيحين معاً، أوْ الكتب الستة، بما فيها البخاريّ[1].

أنموذج من حديث الإمام البخاري

باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب ـ كتاب مواقيت الصلاة:

٥٥٧ ـ حدثنا عبد العزيز بن عبد الله قال: حدثني إبراهيم عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله عن أبيه، أنّه سمع رسول الله ﷺ يقول:

«إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأُمم كما بين صلاة العصر إلى

(١) فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، ١/ ٣٠٦-٣٤٩ وفيه تفصيل واسع لما أُلف من الكتب حول صحيح البخاريّ.

غروب الشمس، أوتي أهل التوراة التوراة، فعملوا بها حتى إذا انتصف النهار عجزوا، فأعطوا قيراطاً قيراطاً، ثم أوتينا القرآن فعملنا إلى غروب الشمس، فأعطينا قيراطين قيراطين، فقال أهل الكتابين: أي ربَّنا، أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين، وأعطيتنا قيراطاً قيراطاً، ونحن كنا أكثر عملًا. قال: قال الله عزَّ وجل: هل ظلمتكم من أجركم من شيء؟ قالوا: لا، قال: فهو فضلي أُوتيه مَن أشاء».

باب الإجارة إلى نصف النهار ـ من كتاب الإجارة:

٢٢٦٨ـ حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ قال: «مثلكم ومَثَلُ أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراء فقال: مَن يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود. ثم قال: مَن يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى. ثم قال: مَن يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين؟ فأنتم هم. فغضبت اليهود والنصارى. فقالوا: ما لنا أكثر عملًا وأقل عطاءً؟ قال: نقصتكم من حقكم؟ قالوا: لا. قال: فذلك فضلي أُوتيه مَن أشاء».

باب الإجارة إلى صلاة العصر ـ من كتاب الإجارة:

٢٢٦٩ـ حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني مالك، عن عبد الله بن دينار مولى عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنهما ـ أنَّ رسول الله ﷺ قال: «إنَّما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً فقال: مَن يعمل إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود على قيراط قيراط، ثم عملت النصارى على قيراط قيراط، ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين. فغضبت اليهود والنصارى وقالوا: نحن أكثر عملًا وأقل عطاءً. قال: هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا. قال: فذلك فضلي أُوتيه مَن أشاء».

باب ما ذكر عن بني إسرائيل ـ كتاب أحاديث الأنبياء:

٣٤٥٩ـ حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث، عن نافع، عن ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن رسول الله ﷺ قال: «إنما أجلكم في أجل من خلا من الأُمم ما بين صلاة العصر إلى مغرب الشمس. وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً، فقال: مَن يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط قيراط. ثم قال: مَن يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط؟ فعملت النصارى من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط قيراط. ثُمَّ قال: مَن يعمل لي من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم الذين يعملون من صلاة العصر إلى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين، ألا لكم الأجر مرتين، فغضبت اليهود والنصارى، فقالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً. قال الله: هل ظلمتكم من حقكم شيئاً؟ قالوا: لا. قال: فإنَّه فضلي، أُعطيه مَن شئت».

باب فضل القرآن على سائر الكلام ـ كتاب فضائل القرآن:

٥٠٢١ـ حدثنا مسدّد، عن يحيى، عن سفيان، حدثني عبد الله بن دينار، قال: سمعت ابن عمر ـ رضي الله عنهما ـ عن النبي ﷺ قال: «إنَّما أجلكم في أجل من خلا من الأُمم كما بين صلاة العصر ومغرب الشمس، ومثلكم ومثل اليهود والنصارى كمثل رجل استعمل عمالاً فقال: مَن يعمل إلى نصف النهار على قيراط قيراط؟ فعملت اليهود. فقال: مَن يعمل لي مِن نصف النهار إلى العصر؟ فعملت النصارى. ثم أنتم تعملون مِن العصر إلى المغرب بقيراطين قيراطين. قالوا: نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً، قال: هل ظلمتكم من حقكم؟ قالوا: لا. قال: فذاك فضلي أُوتيه مَن شئت.

ثانياً: الجامع الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج

مؤلفه: الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورْد القشيريّ مولاهم

النيسابوريّ. وُلِد سنة ٢٠٤هـ، وكان أوّل سماعه سنة ٢١٨هـ من يحيى بن يحيى التميميّ، وفي العشرين من عمره سمع محمد بن مسلمة القعنبيّ، تلميذ الإمام مالك بمكة، وهو أكبر شيوخه، توفي الإمام مسلم سنة ٢٦١هـ.

كتابه الجامع الصحيح: يمتاز كتاب الجامع لمسلم بما يلي:

أ ـ نظّم الإمام مسلم كتابه على الأبواب كما فعل الإمام البخاريّ، إلّا أنّه لم يترجم للأبواب كما فعل البخاريّ. وعدد أبواب كتابه أربعة وخمسون باباً.

ب ـ لا يكرر الإمام مسلم الحديث في أبواب مختلفة، وإنّما يكرر الحديث بأسانيد مختلفة في الباب الواحد، ويبدأ بذكر أقوى الأحاديث وأصحها، وينتهي بأدناها صحة. ويبلغ مجموع أحاديثه من غير تكرار أربعة آلاف حديث.

جـ ـ للإمام مسلم طريقة رائعة في اختصار الأسانيد على طريقة الاختصار الرياضي، ولا يفوته أنْ يذكر فروق الأسانيد والمتون بكل دقة، فيجمع بين الاستيفاء والاختصار.

د ـ قدَّم الإمام مسلم لكتابة بمقدمة وضّح فيها منهجه وطريقته، وذكر فيها أنّه لم يقصد استيفاء الأحاديث الصحيحة، كما بيَّن فيها منهجه في اختيار الرجال والأسانيد، وأنّه يروي عن رجال الصحيح والحسن، ولا يروي عن الكذابين ولا المغفلين.

هـ ـ يقبل الإمام مسلم رواية الحديث بالعنعنة (عبارة عن) إذا توافر في الراوي شرطان، أن يكون معاصراً لشيخه، وأن يكون بريئاً من التدليس.

و ـ يمتاز صحيح مسلم بدقة العبارة؛ لأنّه يأخذ الحديث في الغالب من كتاب الشيخ قراءة عليه.

الكتب المؤلفة حول صحيح مسلم:

أُلفت كتب كثيرة لخدمة صحيح مسلم، أهمها:

١ـ شروح الكتاب

أـ المُعْلِم بفوائد مسلم، لأبي عبدالله محمد بن علي المازَري (ت ٥٣٦هـ).
ب ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى (ت ٥٤٤هـ).
جـ ـ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، وهو المعروف بشرح النووي للإمام يحيى بن شرف النوويّ (ت ٦٧٦هـ).

٢ـ كتب حول رجال صحيح مسلم، منها:
أ ـ رجال صحيح الإمام مسلم، لأحمد بن عليّ بن منْجُويَة، (ت ٤٢٨هـ).
ب ـ رجال البخاريّ ومسلم، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

٣ ـ وهنالك الكثير من كتب المختصرات، والجمع بين الصحيحين، والحواشي والتعليقات، يطول الكتاب بذكرها، وقد ذكرها فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي.

أنموذج من صحيح الإمام مسلم

باب فضل كثرة الخطا إلى المساجد

(٦٦٢) قال الإمام مسلم: حدثنا عبدالله بن بَراد الأشعري[1] وأبو كريب[2] قالا: حدثنا أبو أسامة عن بُريد عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: قال رسول الله

(١) عبدالله بن بَرَاد بن يوسف بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس به بأس، روى عنه البخاريّ تعليقاً في موضع واحد. وقال ابن قانع: صالح. تهذيب التهذيب ١٥٦/٥. وترجمة هذا الرجل تفيد أنّه ممن ينطبق عليه مسمى الستر والصدق، ولم يذكر بالدرجات العالية من التوثيق.

(٢) أبو كريب هو محمد بن العلاء الهمداني الكوفي، روى عنه الستة، قال عنه ابن نمير: ما بالعراق أكثر حديثاً من أبي كريب، ولا أعرف بحديث بلدنا منه. وكان يحفظ ثلاثمائة ألف حديث. وقال أحمد: لو حدثت عن أحد ممن أجاب في الفتنة لحدثت عن أبي معمر وأبي كريب. تهذيب التهذيب (٣٨٦/٩).

ﷺ: «إنَّ أعظم الناس أجراً في الصلاة أبعدهم إليها ممشىً، فأبعدهم، والذي ينتظر الصلاة حتى يصليها مع الإمام أعظم أجراً من الذي يصليها ثم ينام».

وفي رواية أبي كريب: حتى يصليها مع الإمام في جماعة.

(٦٦٣) حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا عبثر عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أُبَيٍّ بن كعب قال: كان رجل لا أعلم رجلاً أبعد من المسجد منه، وكان لا تخطئه صلاة قال: فقيل له، أو قلت له: لو اشتريت حماراً تركبه في الظلماء والرمضاء! قال ما يسرني أن منزلي إلى جنب المسجد. وإني أُريد أن يُكتب لي ممشاي إلى المسجد ورجوعي إذا رجعت إلى أهلي، فقال رسول الله ﷺ: «قد جمع الله لك ذلك كله».

ـ وحدثنا محمد بن عبد الأعلى، حدثنا المعتمر.

ـ (ح) وحدثنا إسحق بن إبراهيم قال: أخبرنا جرير، كلاهما عن التيمي بهذا الإسناد بنحوه.

ـ حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي حدثنا عباد بن عباد حدثنا عاصم عن أبي عثمان عن أُبَيٍّ بن كعب قال: كان رجل من الأنصار بيته أقصى بيت في المدينة، فكان لا تخطئه الصلاة مع رسول الله ﷺ قال: فتوجعنا له، فقلت له: يا فلان: لو أنك اشتريت حماراً يقيك من الرمضاء ويقيك من هوام الأرض! قال: أما والله ما أحب أن بيتي مُطَنَّب ببيت محمد ﷺ قال: فحملت به حملاً حتى أتيت نبي الله ﷺ فأخبرته، قال: فدعاه. فقال له مثل ذلك، وذكر له أنه يرجو في أثره الأجر، فقال له النبي ﷺ: «إن لك ما احتسبت».

ـ وحدثنا سعيد بن عمرو الأشعثي ومحمد بن أبي عمر كلاهما عن ابن عيينة.

ـ (ح) وحدثنا سعيد بن أزهر الواسطي قال: حدثنا وكيع حدثنا أبي كلهم عن عاصم بهذا الإسناد نحوه.

(٦٦٤) وحدثنا حجاج بن الشاعر، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكريا بن إسحق،

حدثنا أبو الزبير قال: سمعت جابر بن عبدالله قال: كانت ديارنا نائية عن المسجد فأردنا أن نبيع بيوتنا فنتقرب من المسجد فنهانا رسول الله ﷺ فقال: «إن لكم بكل خطوة درجة».

(٦٦٥) حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: سمعت أبي يحدث قال: حدثني الجريري عن أبي نضرة عن جابر بن عبدالله قال: خلت البقاع حول المسجد، فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا قرب المسجد. فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال لهم: «إنه بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد» قالوا: نعم يا رسول الله قد أردنا ذلك. فقال: «يا بني سَلمة: ديارَكم تكتبْ آثارُكم».

ـ حدثنا عاصمُ بن النضر التيمي، حدثنا معتمر قال: سمعت كهمساً يحدث عن أبي نضرة، عن جابر بن عبدالله قال: أراد بنو سَلمة أن يتحولوا إلى قرب المسجد ـ قال: والبقاع خالية ـ فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «يا بني سَلمة: ديارَكم، تكتب آثارُكم» فقالوا: ما كان يسرنا أنّا كنا تحولنا.

في هذا الباب الحديثي ذكر مسلم حديث ثلاثة من الصحابة:

١ ـ حديث أبي موسى الأشعري، وجاء من طريقين: عبد الله بن بَراد وأبي كريب.

٢ ـ حديث أُبي بن كعب، وجاء من ست طرق: يحيى بن يحيى، ومحمد بن عبد الأعلى، وإسحق بن إبراهيم، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، وسعيد بن عمرو الأشعثي، ومحمد بن أبي عمر.

٣ ـ حديث جابر بن عبد الله، وجاء من ثلاث طرق: حجاج بن الشاعر، ومحمد بن المثنى، وعاصم بن النضر التيمي.

ومن خلال هذه الروايات ذكر مسلم اختلافات الإسناد والمتن وما بين الروايات من الفروق؛ وهذا أمر ينتفع به المحدث الذي يريد متابعة الطرق والأسانيد ليزداد من المعرفة الحديثية المتخصصة. وقد نجد مسلماً يسوق عشرين فرعاً للإسناد الواحد، وهذه الصنعة الحديثية التي اختص بها مسلم لا نجدها عند البخاريّ

بالمنهج نفسه؛ بل تغلب على البخاريّ الطريقة الفقهية، وهي التي تعنى بتفريق أحاديث الباب على أبواب فقهية كثيرة. فلو أردنا جمع أطراف الحديث الذي ذكرناه آنفاً من صحيح البخاريّ فسنجده في أبواب عديدة وكتب متفرقة.

ثالثاً: كتب أُخرى وصفت بالصحة

وقد أُلفت كتب حملت عنوان الصحة، كصحيح الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١٠هـ)، وصحيح الإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستيّ (ت ٣٥٤هـ). ومستدرك الإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوريّ (ت ٤٠٥هـ). وفي هذه الكتب تساهل في الحكم بالصحة، وفيها كثير من الصحيح، وفيها الضعيف والموضوع.

أقسام الصحيح

نظراً لتفاوت الرواة في ضبطهم وإتقانهم، فإنَّ تفاوتهم هذا يجعل رواياتهم متفاوتة كذلك. ورجل الصحيح قد يكون ضبطه قوياً واتقانه متمكناً مما يجعله قادراً على الاستقلال بروايته، يعتمد على قوله، حتى ولو انفرد فيه. وقد يكون ضبط الراوي في درجة لا تؤهله أنْ يكون في قسم الصحيح المستقل بنفسه الذي يعتمد على روايته، وإنما يحتاج إلى عاضد يقويه وهو راوٍ آخر يشهدُ له ويساعده برواية الحديث نفسه. فيكون الوثوق بالروايتين معاً لا بإحداهما منفردة. وهذه صحة اكتسبها الراوي من خارجه لا من ذاته. وعلى ذلك فإن الصحيح قسمان:

القسم الأول: الصحيح بنفسه. ومن أمثلته أحاديث البخاري والأحاديث الأوائل في الأبواب في صحيح مسلم.

القسم الثاني: الصحيح لغيره. ومن أمثلته بعض الأحاديث التي تأتي في آخر الأبواب عند الإمام مسلم. والأصل في الصحيح لغيره أنه «حسن» وُجدت له رواية أخرى مثله أوْ أقوى منه، فارتقى إلى صحيح لغيره.

مراتب الصحيح :

أما مراتب الصحيح فقد صُنفت على النحو التالي :

١ـ المتواتر اللفظي والمعنوي .

٢ـ ثم ما اتفق عليه أصحاب الكتب الستة ، وهي الصحيحان والسنن الأربعة .

٣ـ ثم ما اتفق عليه البخاري ومسلم .

٤ـ ثم ما رواه البخاري وحده .

٥ـ ثم ما رواه مسلم وحده .

٦ـ ثم ما كان على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه .

٧ـ ثم ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه .

٨ـ ثم ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه .

٩ـ ثم ما صححه بعض الأئمة في كتبهم أوْ خارج كتبهم .

الوحدة السادسة

الحديث الحسن :

تعريفه .

شرح التعريف

مثال من الحديث الحسن .

التعريف بكتب السنن الأربعة .



الحديث الحسن

تعريفه:

ما اتصل اسناده من بداية السند إلى منتهاه بنقل العدل غير المتهم بالكذب ولا بالغفلة ولا بالخطأ الفاحش، إذا وُجد مؤيد له من الدرجة نفسها. أوما اتصل بنقل العدل الذي خف ضبطه عن ضبط رجل الصحيح، ولولم يأت ما يؤيده. ويشترط في كلا الحالين أن لا يكون شاذاً ولا معللاً بعلَّة قادحة.

الشـرح:

تتفـاوت مراتب الحـديث تبعـاً لتفـاوت الرواة في العدالة والضبط، وتتفاوت المنازل في المرتبة الواحدة تبعاً لهذا التفاوت كذلك. فمرتبة الصحيح تنقسم إلى درجات ومنازل. ولكن هذه المنازل لا تخرج عن حدها الأعلى، وحدها الأدنى، ثم تأتي المرتبة الثانية بعد الحد الأدنى من المرتبة الأولى. وهذه المرتبة الثانية هي التي اصطلح العلماء على تسميتها بالحسن، وهي مرحلة وسيطة بين الصحيح المتميز برجاله الحفاظ الضابطين، وبين الضعيف الذي لا يصلح للاحتجاج.

والحسن ينقسم إلى نوعين رئيسين هما:

النوع الأول: الحسن لذاته، وهو الذي يوصف راويه بأنه صدوق، وهو دون الحافظ المتقن الثقة. ومثل هذا لا ينزل إلى رتبة الضعف. وهو عدل في دينه لكن ضبطه أخف من ضبط رجل الصحيح، وسمي حسناً لذاته لأنه اكتسب هذه الصفة من السند نفسه، ولم تأت الصفة من خارجه بقرينة معينة. وقد عرّف الشيخ تقي الدين الشمني الحسن بقـوله: «خبر متصل قلّ ضبط راويه العدل وارتفع عن حال من يعد تفرده

منكراً، وليس بشاذ ولا معلل»[1] فيكون الفرق بينه وبين الصحيح في قوله: قلّ ضبط راويه. ولكنه يبقى في دائرة الضبط الغالب، لا في دائرة الخطأ الغالب. وهذا النوع هو الذي قال فيه ابن الصلاح: «أنْ يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، غير أنه لم يبلغ درجة رجال الصحيح، لكونه يقصر عنهم في الحفظ والاتقان، وهو مع ذلك يرتفع عن حال من يُعَدُّ ما ينفرد به من الحديث منكراً، ويعتبر في كل هذا مع سلامة الحديث من أنْ يكون شاذاً ومنكراً سلامتُهُ من أن يكون معللاً»[2]

ولبيان مكان رجال الحسن من رجال الصحيح ورجال الضعيف نسوق كلاماً لابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥) يطبق فيه رجال الصحيح والحسن والضعيف على أصحاب الزهري[3] وهم خمس طبقات فيقول:

الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والاتقان وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه والضبط له، كمالك وابن عيينة وعبيد الله بن عمر ومعمر ويونس وعُقيل وشعيب وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري.

الطبقة الثانية: أهل حفظ وإتقان، لكن لم تطل صحبتهم للزهري، وإنّما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانهم دون الطبقة الأولى، كالأوزاعي والليث، وخالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، ونحوهم.

الطبقة الثالثة: لازموا الزهريّ، وصحبوه، ورووا عنه، ولكن تُكُلِّم في حفظهم كسفيان بن حسين ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح»[4]

---

(١) السيوطي، تدريب الراوي ١/ ١٦٠.

(٢) ابن الصلاح، علوم الحديث (تحقيق د. نور الدين العتر) ص ٣١-٣٢.

(٣) محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، أحد الأعلام الذين حفظوا السنّة (ت ١٢٤هـ).

(٤) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق همّام عبد الرحيم سعيد، جـ٢: ٦١٣-٦١٤.

فهذه الفئة الثالثة هي التي تؤلف رجال الحسن، وهي الفئة التي يعتمد عليها الترمذي والنسائي وأبو داود في سننهم، ويلاحظ ما جاء وصفهم «تُكُلِّم في حفظهم» ولم يتعرض لدينهم وأمانتهم، لأنَّ الخلل في جانب واحد، وهو جانب الحفظ والاتقان.

النـوع الثاني: الحسن لغيره: وهو الذي ينزل رجال إسناده عن رجال النوع الأول، فيكونون ممن كثر خطؤهم، ويضعفون من جهة إتقانهم وضبطهم، ولكنهم لا يصلون إلى درجة المغفلين، ولا إلى فاحشي الخطأ، ولا مطعن في دينهم ولا في أمـانتهم. وسمي هذا النـوع حسناً لغيره؛ لأنَّه يكتسب الحسن من خارجه بفضل القرائن والشواهد الخارجيّـة، التي تؤيده وتقويه، بأنْ يأتي هذا الحديث بإسنادٍ آخر لا يقل عن درجة الإسناد الأول، وهذا النوع هو الذي عناه الترمذي عندما قال: «وما قلنا في كتابنا: حديث حسن، فإنّما أردنا به حسن إسناده عندنا كل حديث يُروى لا يكون في رواته من يُتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن»[1].

حكم الحديث الحسن

الحديث الحسن صالح للاحتجاج وتثبت به الأحكام، وهو في هذا كالصحيح، وكثير من الأحـاديث الحسان يحتج بها الفقهاء في الحلال والحرام. وسواء أكان الحسن حسناً لذاتِه أم حسناً لغيره فإنّه موجب للعمل به.

كتب السنن الأربعة من مصادر الحسن:

إذا ذُكر الحديث الحسن ذُكرت معه كتب السنن الأربعة وهي:

١ـ جامع الترمذي ويُعرف بسنن الترمذي.

٢ـ سنن أبي داود.

٣ـ سنن النسائي.

---

(١) الترمذي، العلل آخر الجامع ١/ ٥٧٥.

٤ـ سنن ابن ماجه.

وفيما يلي تعريف موجز بهذه الكتب وبمؤلفيها:

جامع الترمذي

مؤلفه: الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى بن سوْرة السُّلَميّ الترمذيّ (٢٠٩ـ٢٧٩هـ)، نشأ في ترمذ، وتلقى العلم بها في صباه، فسمع شيوخ بلدته والقادمين إليها، وكان الإمام إسحاق بن راهويه (ت ٢٧٧هـ) من أوائل شيوخه، ثم ارتحل إلى خراسان والعراق والحرمين، ولم يرحل إلى مصر والشام. شارك الإمام البخاريّ والإمام مسلماً في أكثر شيوخهما. وكان يُضرب به المثل في الحفظ، وكان بصيراً في الحديث ورجاله وعلله. وإلى جانب هذا كان ورعاً زاهداً. كُفَّ بصره بعدما كبر[1].

كتابه الجامع: سَمّى كتابه «بالجامع» لأنه لم يقتصر على أبواب الأحكام كالصلاة والزكاة والحج، وإنما تناول موضوعات أخرى منها الفضائل والمناقب والفتن والزهد والأدب والتفسير والسير. وقد بلغت موضوعاته: ستة وأربعين موضوعاً، ويُعرف كل موضوع باسم كتاب. وقد ختم كتابه بجزء سمّاه «العلل الصغير» وهو أشبه بالمقدمة التي تبيِّن منهج المؤلف وطريقته ومصطلحاته.

كتاب الجامع مصدر من مصادر الحسن: يمتاز كتاب الجامع للترمذيّ بأنّه الكتاب المتخصص في الحديث الحسن؛ لأنَّ الترمذيّ هو أوّل من أصّل للحديث الحسن وجعلَ كتابه أصلاً له. ولا يرد حديث في الجامع إلّا وينتهي بالحكم عليه بنوع من أنواع الحسن.

مثال: قال الترمذيّ: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا عبدالوهاب الثقفيّ، عن

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧١، وتذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٣ـ٦٣٥، وميزان الاعتدال ٣/٦٧٨، وشذرات الذهب ٢/ ١٧٤ـ١٧٥، وتهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٧ـ٣٨٩.

يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب، قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «إنّما الأعمال بالنيّة، وإنّما لكل امرىء ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أوْ امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه». قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح[1].

فهذا الحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه والإمام مسلم في صحيحه كذلك، وهو حديث غريب، لم يرد إلّا من طريق واحدة، وهي رواية يحيى بن سعيد الأنصاريّ، وقد وصفه الترمذيّ بقوله «حسن صحيح». وهذا يعني أنَّ الصحيح يدخل في دائرة الحسن عند الترمذي؛ لأنَّ الحسن عنده معرّف بحده الأدنى وأمّا حده الأعلى فهو مفتوح ليشمل الصحيح.

وأمّا الحد الأدنى فقد بينه الترمذيّ بقوله:

«كل حديث يروي لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك»[2].

ويُضاف إلى هذا التعريف ما ذكره الترمذيّ من عدم الاشتغال بالرواية عن المغفل، الذي يخطىء كثيراً، كما جاء في قوله: «فكل من كان متهماً في الحديث بالكذب، أوْ كان مغفلاً يخطىء الكثير، فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أنْ لا يشتغل بالرواية عنه»[3].

هذه القيود كلها جعلها الإمام الترمذيّ حداً فاصلاً بين الحسن بمختلف درجاته وبين الضعيف الواهي المردود، وقد بنى كتابه على هذا الأساس.

---

(١) جامع الترمذي ٤/(١٧٩-١٨٠).

(٢) الترمذي، العلل الصغير آخر الجامع ٥/٧٥٨.

(٣) الترمذي، العلل الصغير، آخر الجامع ٥/٧٤٣.

منزلة كتاب الترمذيّ:

جامع الترمذيّ كتاب متفرد في منهجه، مستدرك على من سبقه، محتوٍ على كثير من الأحاديث التي تؤخذ منها رؤوس المسائل الفقهية. . ولكن هذا الكتاب لم يَسْلم من النقد، وخلاصته أنّه متساهل في التصحيح والتحسين والأخذ عن الضعفاء والمتروكين، ومن الذين وجّهوا هذا النقد للإمام الترمذي الإمام شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) آخذاً عليه أنّه حكم على بعض الأحاديث بقوله: «حسن صحيح» أو «حسن» وهي في حقيقتها ضعيفة لضعف رواتها، وضرب مثلاً لذلك أحاديث حكم الترمذيّ عليها بالحسن وفي أسانيدها كثير بن عبد الله بن عمرو المزني. وساق الذهبي تجريح العلماء لهذا الراوي[1]. ولكن الإمام الذهبي لم يذكر تعديل الإمام البخاريّ لهذا الراوي. قال ابن رجب في شرح علل الترمذيّ: «وقد خرّج (الترمذيّ) حديث كثير بن عبدالله المزنيّ، ولم يُجمع على ترك حديثه. بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب»[2].

وقال ابن رجب أيضاً: «واعلم أنَّ الترمذيّ ـ رحمه الله ـ خرّج في كتابه الحديث الصحيح والحسن وهو ما نزل عن درجة الصحيح، وكان فيه بعض ضعف، والحديث الغريب. والغرائب التي خرجها فيها بعض الكبائر، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبيِّن ذلك غالباً، ولا يسكت عنه، ولا أعلمه خرج عن متهم بالكذب، متفق على اتهامه حديثاً بإسناد منفرد، إلاّ أنّه قد يخرّج حديثاً مروياً من طرق أوْ مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم»[3].

---

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال، ٣/٤٠٧.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ١/٣٩٧.

(٣) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ١/٣٩٥.

السنن لأبي داود السجستاني

مؤلفه:

أبو داود سليمان بن الأشعث بن عمرو الأزدي السجستاني (٢٠٢ـ٢٧٥هـ)، رحل وجمع وصنّف، وسمع من علماء مكة والكوفة وحلب وحرّان وحمص ودمشق وبغداد ومصر، وقد بدأ رحلته وهو دون العشرين من العمر.

كان أبو داود أحد حُفّاظ الإسلام لحديث رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وعلمه وعلله وسنده. وإلى جانب ذلك كان على نسك وورع وعفاف وصلاح. قال عنه إبراهيم الحربي: «أُلين لأبي داود الحديث كما أُلين لداود عليه السلام الحديد»[1].

كتاب السنن:

هو أحد الكتب الستة المشهور، وقد خصصه أبو داود لأحاديث الأحكام، فتوسع في جمعها وتبويبها. وقد احتوى هذا الكتاب على أربعة آلاف وثمانمائة حديث متصل. يُضاف إليها ستمائة حديث مرسل. ومثل هذا العدد الكبير من أحاديث الأحكام لم يسبق أنْ جُمع في كتاب مثل هذا الكتاب. وهذا ما ذكره أبو داود نفسه، عندما قارن بين كتابه وبين الموطأ للإمام مالك وكتابي حماد بن سلمة وابن المبارك.

منشأ التوسع عند أبي داود:

وقد جاء هذا العدد الكبير من الأحاديث؛ لأنَّ منهج أبي داود يفسح المجال لأحاديث قوِّيت بغيرها، ولو تركت وحدها لما صلح إيرادها في الكتاب. كما ذكر أبو داود في كتابه هذا أحاديث ضعيفة حيث قال: «وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده»[2]. وهذا يعني أنّ ما كان فيه وهن غير

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣/٢٠٤.

(٢) أبو داود، رسالته إلى أهل مكة ص ٢٧.

شديد فإنّه يذكره ولا يبيِّن ضعفه. ومذهبه الاحتجاج بالمرسل، ولذلك فقد أكثر من المراسيل.

كتاب أبي داود من مظان الحديث الحسن

قال أبو داود: «ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض»[1]. وقال أيضاً: «وهو كتاب لا ترد عليك سُنّة عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بإسناد صالح إلّا وهي فيه»[2]. ومصطلح صالح عند أبي داود يساوي «الحسن» عند الترمذيّ. والصالح عنده أشمل من الصحيح، لقوله: «وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح».

التبويب والتفريع عند أبي داود:

يمتاز كتاب أبي داود في ذكر دقائق المسائل والفروع، ففي كتاب الأدب مثلاً، عنده مائة وثمانون باباً. ولا يكاد شيء يخطر على البال إلّا وعند أبي داود عنوان له، وعليه أحاديث. فكتاب السنن فيه تفاصيل السنن القولية، والفعلية والتقريرية والصفة النبوية، مما يجعل القارىء يعيش مع السُّنَّة في أدق التفاصيل.

السنن للإمام النسائي

مؤلفه:

الإمام أبو عبد الرحمن أحمد بن شُعيب النسائيّ[3] (٢١٥ـ٣٠٣هـ). وُلِد بـ (نسا) بنواحي بلخ. وطلب العلم في صغره، فارتحل إلى قتيبة بن سعيد فأقام عنده ببغلان سنةً، فأكثر عنه. وارتحل إلى خراسان، والحجاز، ومصر، والشام،

---

(١) رسالة أبي داود لأهل مكة ص٢٧.

(٢) نفس المصدر الصفحة السابقة.

(٣) انظر ترجمة النسائي في سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٥ـ١٣٥، تهذيب التهذيب ١/ ٣٦.

والثغور، واستوطن مصر. كان ورعاً متحرياً. أثنى عليه العلماء وكبار النقاد، فقال عنه الدارقطني: كان أفقه مشايخ مصر في عصره، وأعلمهم بالحديث والرجال. خرج من مصر سنة اثنين وثلاثمائة، ومات بفلسطين سنة ثلاث وثلاثمائة.

كتاب المجتبى من السنن الكبرى:

كتاب السنن للنسائى الذي هو أحد الكتب الستة المشهورة، وأحد السنن الأربعة المشهورة هوكتاب «المجتبى من السنن الكبرى». إذ أنَّ الإمام النسائي صنّف كتابه السنن الكبرى، ثم هُذِّب هذا الكتاب فجاء كتاب «المجتبى» مجتبىً من الأصل. وهو كتاب متخصص في أحاديث الأحكام. وقد تضمن واحداً وخمسين كتاباً. وفي كل كتاب من التفاصيل والفروع الشيء الكثير. فكتاب الاستعاذة جعل فيه خمسة وستين باباً في الاستعاذة. ومن الجدير بالذكر أنه تمت طباعة السنن الكبرىٰ.

منهج النسائي:

لا يكتفي الإمام النسائي بإيراد الحديث فحسب، بل يذكر الكثير من روايات الحديث، ويذكر ما بينها من اختلاف، ويوازن ويقارن ويذكر العلل، والصحيح والأصح والضعيف والأضعف.

يعتبر كتاب النسائي من أنقى الكتب الأربعة من حيث الأسانيد. ويقسم كتابه إلى ثلاثة أقسام: [1]

القسم الأول: المخرج في الصحيحين، وهو أكثر الكتاب.

القسم الثاني: وهو صحيح على شرط البخاريّ ومسلم.

القسم الثالث: أحاديث أبان عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة.

---

(١) المقدسي، شروط الأئمة الستة ص ١٢، وانظر زهر الربىٰ على المجتبى للسيوطي بهامش السنن ١/٣.

السنن لابن ماجه القزويني

مؤلفه:

الإمام أبـو عبـد الله محمد بـن يزيد بـن ماجه القزويني[1] (٢٠٩-٢٧٣هـ)، كان حافظاً ناقداً واسع العلم. ارتحل إلى بلاد فارس والعراق ومكة والشام ومصر. ومات بقزوين في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين.

صنّف السنن والتاريخ والتفسير.

كتـاب السنن: عرف كتـاب ابن ماجه بالسنن. وهو الذي سمّاه عندما قال: «عـرضت هذه السنن على أبي زرعة الرازي»[2]. مع العلم أنّ هذا الكتاب أقرب إلى الكتـاب الجـامع؛ لأنّه ضم سبعة وثلاثين كتاباً من كتب الحديث، منها الأحكام والأدب والفتن والزهد. وقد جعل ابن ماجه لكتابه مقدمة طويلة، استوفى فيها الكثير من أبواب العلم.

مكانة سنن ابن ماجه: تأخر إلحاق سنن ابن ماجه بالكتب الستة. حيث كانت تُعرف قبله بالكتب الخمسة، وأول من أضافه إليها الإمام محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) صاحب كتـاب شروط الأئمـة الستة. وسار على منواله الحافظ عبد الغني بن عبـدالـواحـد المقدسي المتوفي سنة ٦٠٠هـ. فضمّن كتابه الكمال في أسمـاء الـرجـال رجال ابن ماجه. ثم درج على هذا أصحاب كتب الرجال وكتب الأطراف[3]. ومن الجدير بالذكر أنّ الأحاديث الضعيفة كثيرة في هذا الكتاب، وهي نحو الألف[4].

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء ١٣ /(٢٧٧-٢٨١) وتهذيب التهذيب ٩/ ٥٣٠.

(٢) المقدسي، شروط الأئمة الستة ص ١٦.

(٣) كتب الأطراف: هي الكتب التي تجمع روايات الحديث الواحد عن الصحابي الواحد من مواضع مختلفة من الكتب.

(٤) تهذيب التهذيب ٩/ ٥٣١.

ترتيب الكتاب: رتب ابن ماجه كتابه ترتيباً موفقاً بارعاً، على درجة بالغة من الشمول والاستيعاب، وقد بلغت أبوابه ألفاً وخمسين باباً. قال ابن حجر عن هذا الكتاب: **جامع جيد كثير الأبواب والغرائب**.



الوحدة السابعة

الحديث الضعيف .

تعريفه .

أنواعه .

١ـ المُرْسَل .	٦ـ الشاذ .
٢ـ المُنْقَطِع .	٧ـ المُنكَر .
٣ـ المُعْضَل .	٨ـ المُدْرَج .
٤ـ المُدَلَّس .	٩ـ المقلوب .
٥ـ المضطرب .	١٠ـ المُعَلَّل .



الحديث الضعيف

تعريفه: «الحديث الضعيف هو الحديث الذي فقد شرطاً أو أكثر من شروط الحديث الحسن». يأتي الحديث الضعيف في المرتبة الثالثة. وهي مرتبة عدم القبول والاحتجاج. لأنَّ الحديث يكون قد فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول، فقد يختل فيه شرط الاتصال فيوصف بالانقطاع. وقد يختل شرط العدالة في الراوي، فيوصف بالفسق أو البدعة أو الكذب، وقد يختل شرط الضبط اختلالاً كبيراً فينزل عن أدنى مراتب الحسن بأن يكون الراوي فاحش الخطأ، أَوْ شديد الغفلة، أَوْ مجهولاً. وقد تظهر علة في الحديث يتبيَّن معها أنَّ الحديث لا أصل له، أَوْ يتبيَّن أنَّ الحديث شاذ خالف راويه ثقات الرواة. في كل هذه الأحوال يكون الحديث ضعيفاً، لأنَّه فقد شرطاً أَوْ أكثر من شروط الحسن؛ ولم نقل: شروط الصحيح؛ لأنَّ الفاقد لشرط الحسن فاقد لشرط الصحيح من باب أولى.

حكم رواية الضعيف: تجوز رواية الحديث الضعيف مع بيان ضعفه، أو نسبته إلى الكتاب الذي رواه، ولا يجوز إطلاق روايته من غير بيان.

حكم العمل بالحديث الضعيف

ذهب بعض العلماء إلى عدم جواز العمل بالحديث الضعيف مطلقاً، فإذا اشتمل الحديث على حكم شرعي في الحلال أَوْ الحرام فلا يؤخذ لضعف الحديث.

وذهب آخرون إلى جواز العمل بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال، دون الأحكام الشرعية في الحلال والحرام. وفضائل الأعمال مثل البر وصلة الجار ومكارم الأخلاق.

وذهب الإمام ابن حجر[1] إلى تقييد العمل بالحديث الضعيف بما يلي:

١ ـ أن لا يكـون ضعف الحـديث شديداً، كرواية الكـذابين والمتهمين بالكـذب وفاحشي الخطأ.

٢ ـ أنْ يشهـد للحديث الضعيف أصل عام من أصول الشريعة، كبر الوالدين، أوْ صلة الجار.

٣ ـ أنْ لا يعتقد راويه ثبوته وسُنِّيَّتَهُ حتى لا يُنسب إلى النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ما لم يقله.

أنواع الضعيف

الضعيف أنـواع كثيرة. وقـد بلغت هذه الأنـواع عنـد العراقي (ت ٨٠٦هـ)، صاحب ألفية الحديث، اثنين وأربعين قسماً، وذلك باعتبار فقده لشرط أوْ أكثر من شروط الصحـة. وكما أنّ الصحيح منازل ومستويات والحسن كذلك فإنَّ الضعيف درجات متفاوتة، فهنالك الضعيف القريب من الحسن، والضعيف الواهي الساقط.

١ـ المُرْسَل

تعريفه:

المرسل: «قول التابعي: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ».

عرفنا سابقاً أنَّ التابعي هو الذي أدرك الصحابة، ولم يدرك النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. وقد اشتهرت أسماء كثير من التابعين من أمثال سعيد بن المسيب، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، وعامر الشعبي، ومحمد بن شهاب الزهري، ومكحول الشامي وغيرهم.

وهؤلاء التـابعـون لم يتلقوا الحديث عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ مباشرة. ولكنهم كانوا أحياناً يروون الحديث فيقولون: قال رسول الله ـ صلّى الله

(١) انظر عبد الحي اللكنوي، الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، ص ٤٣-٤٤.

عليه وسلّم ـ. وقد أطلق علماء الحديث على هذا النوع من الحديث مصطلح المرسل. الذي يعني انقطاع الحديث بين التابعي وبين النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لفقدان حلقة أوْ أكثر من السند. فالصحابيّ الذي روى عنه التابعيّ لم يُذكر في السند. وقد يكون التابعي سمع هذا الحديث من صحابي ثم أُغفل ذكره، وقد يكون سمعه من تابعي سمعه من صحابيّ فيكون المفقود حلقتين، وفي كلتا الحالتين فإنّ السند منقطع بين التابعي وبين النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

مثال: أخرج أبو داود في كتاب المراسيل؛ عن الحسن قال: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «إذا صلّى أحدكم للقوم فليقدِّر الصلاة بأضعفهم، فإنّ وراءه الكبير والضعيف وذا الحاجة، والمريض والبعيدَ»[1].

في هذا الحديث يقول الحسن البصري ـ وهو تابعي ـ: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. ولم يبيِّن الحسن الذي حدثه بهذا الحديث عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. فهذا حديث مرسل.

حكم المرسل: المرسل ضعيف عند علماء الحديث، وذلك لما فيه من انقطاع السند. فيكون قد تخلّف شرط من شروط الصحة، وهو الاتصال. وهذا الانقطاع يعني جهالة حلقة من حلقات السند أو أكثر. والجهالة تجعل الراوي فاقداً لصفتي الضبط والعدالة، لأنّ ثبوتهما شرط في الصحة.

وذهب الإمامان أبو حنيفة ومالك إلى أنّ المرسل من الثقة صحيح يحتجّ به، لأنّ الظاهر من أحوال التابعين أنّهم لا يأخذون إلّا عن الصحابة، والصحابة عدول. وأنّ هذه المراسيل رواها التابعون، وهم المشهود لهم بالخير، بتزكية النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

---

(١) الإمام أبو داود، المراسيل: ٩١.

مذهب الإمام الشافعي في المرسل

أمّا الإمام محمد بن إدريس الشافعي فقد ذهب إلى أنَّ المرسل في نفسه ضعيف، ولكنه يتقوى بقرينة من القرائن، إذا كان المُرْسِل من كبار التابعين المشهود لهم بالفضل كسعيد بن المسيب. وهذه القرائن هي:

١ـ أن يشهد له حديث آخر متصلاً كان أو مرسلاً مثله.

٢ـ أوْ أن يكون المرسِل إذا سمّى الحلقة المفقودة لا يسمّى إلا ثقة، حتى أصبح من عادته أنّه لا يُرسل إلّا عن ثقة.

٣ـ أو أنْ يشهد له قول أحد الصحابة، وهو الموقوف.

٤ـ أوْ أن يشهد له فتوى أهل العلم من التابعين، وهو المقطوع.

فإذا وجدت مثل هذه القرائن فإنَّ المرسل ينهض إلى رتبة الاحتجاج.

مرسل الصحابي

قد يروي الصحابي حديثاً عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ويكون احتمال الإرسال قائماً؛ لأنَّ الصحابيّ يروي حادثة لم يدركها، بسبب تأخر إسلامه عنها، أو بسبب صغره الذي لا يؤهله للرواية عند وقوع الحادثة. ومثال ذلك رواية حديث بدء الوحي. فهذا الحديث روته عائشة ـ رضي الله عنها ـ وهي لم تكن قد وُلِدت عند بدء الوحي. فقد تكون سمعته من صحابيّ أدرك هذه الحادثة، أوْ من النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ الذي أخبرها عن هذا الأمر بعد وقوعه.

حكم مرسل الصحابي:

مرسل الصحابي حجة، ولا يقدح فيه احتمال سقوط أحد الصحابة من السند؛ لأنَّ جهالة الصحابيّ لا تضر، فالصحابة عدول، معلومهم ومجهولهم سواء من حيث العدالة، فإنَّ الله زكاهم بالجملة كما سبق ذلك في مبحث الصحابي.

إطلاق المرسل على المنقطع:

وقد يُطلق المرسل على كل منقطع، سواء كان الانقطاع بعد التابعي أو دونه، وهذا اصطلاح المتقدمين كالبخاريّ ومسلم وغيرهما من الإئمة.

٢ـ المُنْقَطِع.

تعريفه: «الحديث الذي فقد حلقة من السند بعد الصحابي».

الانقطاع صفة من صفات السند، فإذا كان هذا الانقطاع بعد الصحابيّ، أيْ باتجاهنا لا باتجاه النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ سواء أكان الانقطاع بسقوط الراوي **أم بجهالته كأن يكون مبهماً لم يسم. وقد يكون الانقطاع في حلقات عديدة، لكن لا على التوالي.**

مثـال: (زرارة بن أوفي قاضي البصـرة، روى عن تميم الداري ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «إنَّ الله تجاوز لأمتي عمّا حدثت به أنفسها».

قال الإمام أحمد: ما أحسب لقي زرارة تميماً. تميم كان بالشام، وزرارة بصري)[1].

إذا تأملت هذا السند وجدت انقطاعاً بين زرارة بن أوفى وتميم الداري، وكان الانقطاع فيما دون الصحابي، إذ أنَّ تميماً من الصحابة.

ويدخل في المنقطع ما كان في إسناده راوٍمبهم، لم يسمَّ، مثل، رجل أوْ شيخ.

مثال: (روى الجُرَيْريّ، عن أبي العلاء بن عبدالله بن الشّخِّير، عن رجلين من بني حنظلة، عن شداد بن أوس، قال: كان رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يعلِّم

---

(١) العلائي، جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص ٢١٣.

أحدنا أن يقول في صلاته: «اللهم إنّي أسألك الثبات في الأمر والعزيمة على الرشد»[1].

فقـولـه: (عن رجلين) لفظ مبهم، لا يُستفـاد منـه تعديل، **فهما مجهولان**. والحديث وإن كانت صورته صورة المتصل فإنّ حقيقته حقيقة المنقطع.

حكم المنقطع: المنقطع ضعيف لا يصلح للاحتجاج.

٣ـ المُعْضَل

تعريفه:

المعضل في اللغة مأخوذ من أعضله أي أعياه.

وأما في اصطلاح المحدثين: فهو الحديث الذي سقط من إسناده اثنان فأكثر على التوالي في أول السند أَوْ وسطه أَوْ منتهاه.

يكثر الإمام مالك بن أنس من هذه المعضلات في كتابه الموطأ ـ وقد عُرفت بالبلاغات ـ كقوله: بلغني أنّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «استقيموا ولن تحصوا، واعملوا، وخير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلاّ مؤمن»[2]. فهذا السند سقط منه راويان على الأقل: التابعي والصحابي، فهو معضل. وكذلك كان يفعـل كثير من الفقهـاء في القـرن الثاني الهجري، فهم يعضلون الأحاديث اعتمـاداً على عدالـة تلك الأجيال الفاضلة. ولكن علماء الحديث لم يقبلوا هذه الدعوى وحكموا بضعف المعضل حتى تسمى حلقاته المفقودة ويستوفي شروط الصحة.

حكم المعضل: المعضل ضعيف، وهو أشد ضعفاً من المنقطع، لأنّ المنقطع سقط منه راوٍ واحدٍ أمّا المعضل فقد زاد ضعفه بسقوط راويين منه على التوالي فازداد جهالة على جهالة.

---

(١) الحاكم، علوم الحديث ٢٧ـ٢٨.
(٢) الإمام مالك، الموطأ.

٤ـ المُدَلَّس.

تعريفه:

التدليس في اللغة إخفاء العيب عن المشتري.

والتدليس في الاصطلاح: أن يروي المحدث عمن لقيه ولم يسمع منه، أَوْ عمن سمع منه ما لم يسمعه منه، أَوْ يُسمي شيخه أَوْ يكنيه أو يلقبه بما لا يعرف به، وإن كان هذا الاسم أَوْ اللقب أَوْ الكنية له في الحقيقة.

فالتدليس قائم على الإيهام الذي يجعل صورة الحديث صورة الحديث المتصل، وقد يكون منقطعاً. أو صورة الحديث الصحيح وهو في الحقيقة ضعيف.

وهو نوعان اشتمل عليهما التعريف:

النوع الأول: تدليس الإسناد:

وسمي بذلك لأنَّه يعيب الإسناد بعيب الانقطاع. وذلك عندما يروي المحدث عن شيخ لقيه مجرد لقاء لاسماع فيه، ثم يقول: عن فلان، فهذا يوهم بأنّ الراوي سمع الحديث مباشرة، وفي الحقيقة لم يسمعه، وإنما أخذه بواسطة آخر عن هذا الشيخ. والسبب في هذا الإيهام استخدام عبارة (عن) التي تستعمل للسماع المباشر وغير المباشر. وكذلك إذا ثبت اللقاء وسمع التلميذ من شيخه حديثاً في الصلاة مثلاً، ولكنه روى عنه حديثاً في الزكاة بعبارة (عن) مما يوهم أنَّه سمعه، ولكنه لم يسمعه.

مثال: روى الأعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: «الإمام ضامن، والمؤذن مؤتمن»[1].

هذا الحديث رواه الأعمش ـ وهو الإمام الكبير واسمه سليمان بن مهران وكان يلقب بالمصحف لضبطه واتقانه ـ عن شيخه أبي صالح. ولكن الأعمش دلسه، لأنَّه

---

(١) العلائي، جامع التحصيل، ص ٢٣٠.

لم يسمعه من أبي صالح، وإنّما أخذه عن رجل سمعه من أبي صالح. وقد سمع الأعمش أحاديث أخرى غير هذا الحديث عن أبي صالح مباشرة. فيكون هذا الحديث مُدَلّساً.

التدليس ليس جرحاً: لم يجرّح العلماء المدلّس بسبب تدليسه، لأنّ المدلّس يستخدم هذا الأسلوب العربي لِ (عن) وهي في أصل اللغة تعني المجاوزة. وقد طالب العلماء من يستمع إلى المدلّس أنْ يسأله إنْ كان سمع أوْ لم يسمع من الشيخ المسمى. والجدير بالذكر أنّ أكثر المدلسين من كبار الثقات. وقد حملهم على التدليس أحوال كانوا عليها، منها:

١ـ الأوضاع السياسية التي كانت تمنعهم أحياناً من الرواية عن أناسٍ مخصوصين.

٢ـ أن يكون الراوي الساقط من السند ضعيفاً عند غيره، فيخشى المدلس إذا ذكره أن يُرد الحديث من أجله.

لا يُقبل خبر المدلس إلّا إذا صرّح بالسماع:

وخروجاً من هذا الإيهام والانقطاع المحتمل اشترط العلماء أن يصرح راوي الحديث بالسماع من شيخه بأن يقول: حدثني، أوْ سمعت، أوْ أخبرني. فإذا صرّح بالسماع، وتوافرت شروط الصحة الأخرى فإنّ الحديث يقبل، وإلّا فيرد.

النوع الثاني: تدليس الشيوخ:

وليس في هذا النوع انقطاع في السند، ولكن الراوي يغير اسم الشيخ باسم أوْ لقب، أوْ كنية لا يعرف بها بين العلماء. وقد يلتبس حاله بحال غيره. فقد يقول: حدثني البخاريّ، ويعني غير البخاريّ صاحب الصحيح، فيظن السامع أنّه يروي عن الإمام المعروف، وإنّما يروي عن بخاريّ آخر. وقد يقول: حدثنا محمد بن إسماعيل، فيُظن أنّه محمد بن إسماعيل البخاريّ، وليس كذلك. وفي جميع الأحوال لا يكون الراوي كاذباً فيما قال، وإنّما يوهم الآخرين بذكر الاسم غير المشهور.

مثال: (روى الحارث بن أبي أسامة عن الحافظ أبي بكر عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان، الشهير بابن أبي الدُنيا؛ فسماه مرة: عبد الله بن عبيد، ومرة أخرى: **عبد الله بن سفيان، ومرة ثالثة: أبو بكر بن سفيان، ومرة رابعة: أبو بكر الأموي)**[1].
فهذه الأسماء الأربعة حقيقية لابن أبي الدُنيا، ولكنه لا يُعرف بها عند العلماء.

٥ـ المضطرب

تعريفه:

المضطرب في اللغة: من اضطرب، يُقال اضطرب الموج: ضرب بعضه بعضاً.

وفي الاصطلاح: الاختلاف في رواية الحديث متناً أوْ سنداً على أوجه لا مرجح لأحدها، ولا يمكن الجمع بينها.

قد يختلف الرواة في روايتهم لحديث واحد في السند أو المتن، ولا يمكن ترجيح واحدة من الروايات على الأخرى، لتساويها في القوة، وهذا التعارض يسمى الاضطراب في الحديث.

مثال على الاضطراب في السند: روى إسماعيل بن أُمية عن أبي عمرو بن محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث بن سليم، عن أبي هريرة، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ حديث السترة للمصلي، «إذا لم يجد عصا ينصبها بين يديه فليخط خطاً».

واضطرب الإسناد بعد إسماعيل بن أُمية، فقيل: **عن أبي عمرو بن حريث، وقيل عن أبي محمد بن عمرو بن حريث عن جده حريث، عن رجل من بني عذرة عن أبي هريرة. وقيل عن أبي محمد عمرو بن حزم عن أبيه عن جده عن أبي هريرة، وقيل عن محمد بن عمرو بن حريث عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وقيل عن أبي عمرو بن حريث عن جده حريث عن أبي هريرة.**

---

(١) السخاوي، فتح المغيث، جـ١، ص ١٧٩.

وقد حكم الحفاظ باضطراب سنده كالنوويّ وابن عبد الهادي وغيرهما من المتأخرين[1].

مثال على الاضطراب في المتن:

ما رواه الوليد بن مسلم: حدثنا الأوزاعي عن قتادة، أنَّه كتب إليه يخبره عن أنس بن مالك أنَّه حدثه قال: «صليت خلف النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأبي بكر وعمر فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم في أول قراءة ولا في آخرها»[2].

(قال ابن عبد البر: اختلف في ألفاظ هذا الحديث اختلافاً كثيراً متدافعاً، مضطرباً، منهم من يقول: صليت خلف رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأبي بكر وعمر، ومنهم من يذكر عثمان، ومنهم من يقتصر على أبي بكر وعثمان، ومنهم من لا يذكر فكانوا لا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من قال: فكانوا لا يجهرون ببسم الله الرحمن الرحيم، ومنهم من قال: فكانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين، ومنهم من قال: فكانوا يقرءون بسم الله الرحمن الرحيم، ثم قال: وهذا اضطراب لا تقوم معه حجة لأحد)[3].

حكم المضطرب: الحديث المضطرب ضعيف لا يحتج بجميع رواياته.

٦ـ الشاذ

تعريفه:

الشاذ في اللغة، من شذَّ إذا انفرد عن الجماعة.

وفي الاصطلاح: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه في حديث يرويانه عن شيخ لهما.

---

(١) السخاوي، فتح المغيث، جـ١ ص ٢٢٢.

(٢) الإمام مسلم، الصحيح، حديث رقم ٣٩٩ ص١/ ٢٩٩.

(٣) السيوطي، تدريب الراوي جـ١، ص ٢٥٦.

إذا روى اثنان من الرواة حديثاً عن شيخ لهما ثم اختلفا في السند أو في المتن، وأمكن ترجيح أحدهما لأنّه أحفظ أو أوثق من الثاني فإنّ الرواية المرجوحة يحكم عليها بالشذوذ، ويسمى الحديث من تلك الرواية **حديثاً شاذاً**.

فالحديث الشاذ اسناده صحيح، لكنه مخالف لما هو أصح منه.

حكم الشاذ: الحديث الشاذ مردود لا يقبل، وإن كان إسناده صحيحاً؛ لأنّ المخالفة. تدل على أنّ الراوي لم يضبط الحديث.

الحديث الذي يُقابل الشاذ يسمى المحفوظ. ويُلاحظ هنا أنّ التعارض بين الروايتين أمكن التغلب عليه بالترجيح، وأمّا إذا كان الترجيح متعذراً فالحديث عندئذٍ مضطرب.

٧ـ المُنكَر

تعريفه:

«المنكر مخالفة الضعيف للثقة في حديث يرويانه عن شيخ لهما».

إذا روى إثنان من الرواة حديثاً عن شيخ لهما ثم اختلفا في السند أوْ المتن، وأمكن الترجيح بينهما بأنّ أحدهما ثقة، والآخر ضعيف، فإنّنا نرد رواية الضعيف وتوصف بأنّها حديث منكر. «فالمنكر ما خالف فيه الضعيف الثقة أو المقبول». ونلاحظ هنا أنّ الفرق بين الشاذ والمنكر أنّ الأوّل صحيح والثاني ضعيف.

٨ـ المُدْرَج.

تعريفه:

الإدراج في اللغة: لفّ الشيء في الشي.

وفي الاصطلاح: زيادة تتصل بالحديث سنداً أَوْ متناً، وهي ليست منه.

الأصل أن يروى الحديث بسنده ومتنه وأنْ لا يُضاف عليه كلام ليس منه سواء في السند أو في المتن. ولكنه قد يدخل على الحديث كلام من أحد الرواة أو يزاد في سنده راوٍ فيُظن أنَّ الزيادة من أصل الحديث. حتى يأتي من يستطيع تمييز هذه الزيادة فينبه الناس إلى أنَّها إضافة على الحديث أَوْ إدراج فيه. وقد تكون الزيادة من حديث آخر.

مثال: روى أبو داود قال: «حدثنا عبيد الله بن محمد النفيليّ، حدثنا زهير، حدثنا الحسن بن الحُرِّ عن القاسم بن مخيمرة، قال: أخذ علقمة بيدي فحدثني أنَّ عبد الله بن مسعود أخذ بيده، وأنَّ رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أخذ بيد عبد الله بن مسعود: فعلّمنا التشهد في الصلاة، وفيه: إذا قلت هذا، فقد قضيت صلاتك، إن شئت أَنْ تقوم فقم، وإنْ شئت أَنْ تقعد فاقعد»[1]. فهذه العبارة دخلت على أَصل الحديث في رواية زهير بن معاوية، ورويت كأنها من لفظ النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

وهي في الحقيقة من كلام ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ بعد أَنْ فرغ من روايته لحديث التشهد عقب بهذا القول، ليدل على اكتمال الصلاة بالتشهد، وقد فصل بعض الرواة، فميزوا حديث النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من كلام ابن مسعود فتبيَّن الإدراج في الحديث.

وقد يأتي الإدراج في بداية الحديث، وقد يأتي في وسطه، وقد يأتي في آخر

---

(١) أخرجه أبو داود في سننه برقم (٩٧٠).

الحديث. وقد يأتي في السند بإضافة اسم راوٍ ليس من السند.

كيف يدرك الإدراج:

يدرك الإدراج بأحد الأمور التالية[1]:

١ـ إذا ورد منفصلاً في رواية أُخرى.

٢ـ إذا نص على ذلك الراوي، أَوْ أحد الأئمة المطلعين.

٣ـ أَوْ باستحالة صدوره عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ كما أَدْرج أبو هريرة في حديث «للعبد المملوك أجران، والذي نفسي بيده لولا الجهاد والحج وبِرُّ أُمي لأحببت أَنْ أَموت وأنا مملوك»[2].

من يتأمل هذا الحديث يتساءل: هل كانت أُمّ النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ حية حتى يبرّها؛ وهل يتمنى النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ حياة الارقاء؟ إذ أنَّ مثل هذه الزيادة لا تصدر عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ثم تبيَّن أنَّ الحديث يقتصر على قوله «للعبد المملوك أجران» وما زاد على ذلك إدراج في الحديث.

حكم المدرج:

المدرج يخرج من الحديث، وهو نوع من أنواع الضعيف، فإذا فصل الجزء المدرج عن الحديث ونُسب إلى قائله، فإنّه لا يضر الحديث ولا يوصف الجزء المدرج عندئذ بالضعف، إلّا من حيث ثبوت نسبته إلى قائله أو عدم ثبوتها.

---

(١) السيوطي، تدريب الراوي (جـ١، ص ٢٦٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه برقم (٢٥٤٨).

٩ـ المقلوب

تعريفه:

«الحديث الذي أدخل عليه بعض رواته إبدالاً في السند أو المتن».

مثال: ما رواه الإمام أحمد وغيره، من حديث ابن عمر وعائشة، عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قال: **«إنَّ بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم»**. فقُلب الحديث كما يلي: **«إنَّ ابن أُمِّ مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال»**.

وأمّا في الإسناد فمثاله أنْ يُقال: كعب بن مرة بدل مرة بن كعب.

وقد يكون القلب بتبديل الإسناد كله لمتن آخر ليس له. وقد يعمد إلى مثل هذا من باب اختبار قدرة المحدث على تمييز الأسانيد وردها إلى متونها. كما فعل محدثو بغداد مع الإمام البخاريّ، حيث قلبوا له أسانيد مائة حديث فأعاد تركيبها على الوجه الصحيح.

حكم المقلوب:

إذا أدّى القلب في الحديث إلى اختلافٍ بين الروايتين دون معرفة الراجح منها، فإنّه يحكم على الحديث بالضعف. وإذا كان القلب في سند الحديث والتبس الأمر بين ثقة وضعيف فإنّه يحكم على السند بالضعف، وإذا دار القلب بين ثقتين فلا يقدح في الحديث.

١٠ـ المُعَلَّل

لم يقف علماء الحديث عند علم الجرح والتعديل الذي يهتم بأحوال الرجال؛ من حيث الحكم عليهم بالقبول أو الرد، ووصفهم بأوصاف الثقات العدول أو المجروحين والمتروكين؛ إذ أنَّ مهمة علم الجرح والتعديل الخلوص إلى حكم عام على رجل الحديث؛ بل تجاوزوا ذلك إلى البحث التفصيلي في أحوال الثقة ورواياته؛ لأنَّ الثقة لا يكون على وتيرة واحدة في كل أحيانه ورواياته. ففي حين يَفْرغ علم الجرح والتعديل من الحكم على مالك بن أنس بأنَّه ثقة؛ فإنَّ علم العلل يبدأ من حيث انتهى علم الجرح والتعديل؛ فيتناول بالبحث روايات الإمام مالك رواية رواية، ويبحث عن كيفيات الرواية وأحوالها وموافقاتها ومخالفاتها. وهذا البحث التفصيلي يتفرع ويتسع، فيصبح مالك في حديثٍ ما غيرَه في حديث آخر. وهذا النوع من النقد أُلِّفت فيه كتب كثيرة، وبرع فيه علماء أجلاء، لا أقول بأنَّ المنهج العلمي الحديث وافقهم وساواهم؛ بل ساروا أمام المنهج العلمي وسبقوه، وهيهات أنْ تدرك مناهج البحث الحديثة شأوهم في ذلك.

لقد تنبه علماء الحديث إلى أنَّ الثقة الموصوف بالعدالة قد يخطىء، وَيَهِمُ، ويقلب المتون والأسانيد، وقد ينسى، وقد يختصر فيخل، أو يطيل فيغير ويبدل، وهو في هذه الأحوال ثقة، لا يتعمد الخطأ، ولا يقصد إلّا الخير، ولا ينزل عن رتبته لاشتهاره بعموم الضبط والإتقان والعدالة. يقول الإمام مسلم في كتابه «التمييز»:

«فإنّك يرحمك الله ذكرت أنَّ قِبَلَكَ قوماً ينكرون قول القائل من أهل العلم إذا قال: هذا حديث خطأ، وهذا حدث صحيح، وفلان يخطىء في روايته كذا، والصواب ما روى فلان بخلافه، وذكرت أنهم استعظموا ذلك من قول من قاله، ونسبوه إلى اغتياب الصالحين من السلف الماضين، حتى قالوا: إنَّ من ادعى تمييز خطأ رواياتهم من صوابها متخرص بما لا علم له به، ومدع علم غيب لا يوصل

إليه»[1]. ثم يناقش الإمام مسلم هذا القول فيقول: «وبعد، فإنَّ الناس متباينون في حفظهم لما يحفظون، وفي نقلهم لما ينقلون، فمنهم الحافظ المتقن الحفظ، المتوقي لما يلزمه توقيه فيه، ومنهم المتساهل المُشيب حفظَه بتوهم يتوهمه، أو تلقين يتلقنه من غيره»[2]. ثم يقول: «ومع ما ذكرت لك من منازلهم في الحفظ ومراتبهم فيه، فليس من ناقل خبر وحامل أثر من السلف الماضين إلى زماننا ـ وإن كان من أحفظ الناس وأشدهم توقياً لما يحفظ وينقل ـ إلاّ والسهو والغلط ممكن في حفظه ونقله»[3].

ونخلص إلى أنَّ علم العلل هو علم متابعة الثقات ورواياتهم. وهذا العلم يكشف لنا عن أمرٍ كان يجهله أكثر الناس ـ والمستشرقون وأعداء السنة أكثر جهلاً به ـ وهو أنَّ علماءنا لم يعبأوا كثيراً بحديث المجروحين والمتروكين والكذابين؛ لأنَّ أمر هؤلاء يسير عليهم. يقول الحاكم النيسابوري: «فإنَّ حديث المجروحين ساقط واهٍ[4]، والكشف على هذا الضرب سهل يستطيعه طالب العلم في أيامه الأولى من الطلب. وإنّما الدقة والجهد والفهم في تتبع الثقات». وقال الحاكم: «وعلة الحديث تكثر في حديث الثقات، أن يحدِّثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً»[5].

مصطلح العلة ومعناه:

بعد عرض هذا المفهوم لعلم العلل الذي هو رأس علم الدراية نأتي إلى تحديد معنى العلة؛ إذ العلة في اللغة: المرض الخفي الكامن في الأعماق، والذي لا يظهر إلاّ للطبيب الخبير العميق الفهم، بينما الجرح شيء ظاهر على الجلد. والفرق بين الجرح الظاهر والعلة الخفية يصور لنا الفرق بين علم الجرح وعلم العلل. وعليه

---

(١) و(٢) التمييز للإمام مسلم لوحة ٢ ـ أ.

(٣) المصدر نفسه لوحة ٢ ـ ب.

(٤) و(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص: ١١٢-١١٣.

فالخبر المعلول أو المُعَلّ: «حديث ظاهره السلامة اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادح»[1]

فالحديث قد يستوفي جميع العناصر الشكلية للصحة، فيتوهم الناظر إليه أنّه صحيح، ولكنه إذا عرضه على المختص الخبير يرده ولا يقبله لوجود علة فيه؛ فقد يكون الراوي حدّث بالحديث في بلد غير بلده، والمعروف عنه أنّه إذا خرج من بلده وقع في الخطأ لمفارقته كتبه وبعده عنها؛ وقد يكون الراوي حدث بالحديث في شيخوخته ومع بداية هرمه، حيث تبدأ الذاكرة بالتخليط، وتشتبك الحقيقة بالخيال؛ وقد يكون الراوي ممارساً متقناً لأحاديث شيوخه، إلاّ واحداً منهم لم يتمكن من إتقانه وممارسته؛ وقد يكون الراوي سمع شيخه، ولم يتنبه إلى عيب في نطقه ولسانه، فغيّر الحرف أو الكلمة؛ وقد يذهب الراوي في سندٍ وهو يريد غيره؛ وقد يروي بالمعنى فيختصر الحديث، فيغيِّر حقائقه وهو لا يشعر. كل هذه القضايا - وغيرها كثير - لا تظهر على الشاشة المرئية، ولا تقع تحت الظروف الشكلية المعروفة؛ وإنّما يدركها من كان الحديث عنده كالهواء والطعام والشراب، يملأ وجدانه، ويشغل جنانه، ويمارسه في أحيانه كلها.

وهذا النوع من الدراية لو درى به الخلق لعرفوا عِظم علوم الحديث والجهد الذي بذله علماؤنا، لاسيما وأن أصحاب الكتب المشهورة كالشافعي ومالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم كثير هم أساتذة في علم العلل وَرُوَّاد من رُوَّاده.

ومن أشهر علماء العلل ورواده شعبة بن الحجاج المتوفي سنة (١٦٠هـ)، قال ابن رجب في ترجمته: وهو أول من وسَّع الكلام في الجرح والتعديل واتصال

---

(١) للتوسع والتعمق يمكن مراجعة كتابنا: العلل في الحديث. أو شرح علل الترمذي بتحقيق المؤلف، طبع دار المنار، الزرقاء.

الأسانيد وانقطاعها، ونَقَّب عن دقائق علم العلل.

ومن رواده كذلك يحيـى بن سعيد القطان المتوفى سنة (١٩٨هـ) خليفة شعبة والقائم بعده مقامه، وعنه تلقَّاه أئمة هذا الشأن، كأحمد بن حنبل وعلي بن المديني ويحيـى بن معين.

ومن رجاله الحاذقين عبد الرحمن بن مهدي المتوفى سنة (١٩٨هـ) وهو الذي قال عنه علي بن المديني: (لو أُخذت فأُحلفت بين الركن والمقام لحلفت بالله أنني لم أرَ أحداً قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن مهدي)[1].

ومن علماء العلل الأفذاذ علي بن المديني المتوفى سنة (٢٣٤هـ) شيخ البخاريّ، قال عنه أبو حاتم الرازي: (كان علي بن المديني علماً في الناس في معرفة الحديث والعلل)[2]. وقد صنَّف علي بن المديني كتباً زادت على الثلاثين كتاباً[3].

وللإمام أحمد بن حنبل باع طويل في معرفة الحديث والعلل، وقد كتب عنه تلاميذه مئات الأجزاء. وأجوبته في العلل مبثوثة في كل كتاب، ولا يدانيه أحد في كثرة الأحكام والأقوال في الرجال والعلل.

(١) تقدمة «المعرفة» لكتاب الجرح والتعديل لابن أ بي حاتم، ص:٢٥٣.

(٢) معرفة علوم الحديث، ص: ٧١ وتقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ص: ٣١٩-٣٢٠.

(٣) من هذه الكتب:

* علل المسند، في ثلاثين جزءاً.
* العلل التي كتبها عنه إسماعيل القاضي.
* علل حديث ابن عيينة، في ثلاثة عشر جزءاً.
* الوهم والخطأ في خمسة أجزاء.
* من حدّث ثم رجع عنه.
* اختلاف الحديث.
* العلل المتفرقة، ثلاثون جزءاً.

وللإمام محمد بن إسماعيل البخاريّ صاحب الصحيح براعة خاصة وتعمق كبير في علم العلل، حتى وصفه تلميذه الإمام مسلم بقوله: (أستاذ الأستاذِين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث في علله)[1].

واشتهر الإمام أبو عيسى الترمذي بهذا الفن من فنون الحديث، وهو أول من صنّف الحديث على الأبواب المعللة، ويعتبر كتابه «الجامع» كتاباً معللاً. وله كتابان في العلل: العلل الصغير ـ وهو ملحق بكتابه الجامع ـ والعلل الكبير[2].

ولا يتسع المجال لذكر علماء العلل والكتب المؤلفة في العلل، ويمكن الرجوع إلى الكتب المتخصصة[3] في هذا الشأن لمن أراد المزيد.

ونخلص من هذا كله إلى أنَّ علم العلل نوع من النقد الموضوعي العميق الذي يحتاج إلى معرفة واسعة، ويتناول أنواعاً من الفقه النقدي بعضها تاريخي، وبعضها اجتماعي، وبعضها نفسي، وبعضها عَقَدي، وبعضها فقهي. ولقد صُنِّفت كتب عديدة في علل الحديث أشهرها كتاب «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» لأبي الحسن الدارقطني المتوفى سنة (٣٨٥هـ). و«العلل» لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة (٣٢٧هـ)، ومن أجود الكتب في هذا المضمار: «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي[4] المتوفى سنة (٧٩٥هـ).

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص: ١١٤.

(٢) حققه السيد حمزة ذيب مصطفى، وكان موضوع رسالته للحصول على الماجستير من جامعة أم القرى.

(٣) انظر كتابنا العلل في الحديث، ص: ٢٧-٣٤.

(٤) كان هذا الكتاب موضوع رسالة الدكتوراه التي تقدم بها المؤلف لكلية أصول الدين بجامعة الأزهر عام ١٩٧٧، وقد نشرته دار المنار في الزرقاء، الأردن. وطبع مرتين: الأولى بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، والثانية بتحقيق الدكتور نور الدين العتر.



الوحدة الثامنة

الموضوع

تعريفه .

أسباب الوضع .

علامات الوضع .

أشهر كتب الموضوعات .



الموضوع

تعريفه: «الخبر المختلق المصنوع».

لم يظهر الكذب على النبي - صلّى الله عليه وسلّم - في عصر النبوة لما كان عليه عصر النبوة من نقاء وصلاح، ولما كان عليه العرب من الفطرة السليمة والشيم الفاضلة. وكان يُطلق على الخطأ لفظ الكذب، فإذا قال الصحابي كذب فلان فإنّما يعني أخطأ، جاء في لسان العرب: «وفي حديث عروة أنَّ ابن عبّاس يقول: إنَّ النبي - صلّى الله عليه وسلّم - لبث بمكة بضع عشرة سنة، فقال: كذب، أيْ أخطأ، سمّاه كذباً؛ لأنَّه يشبهه؛ لأنّه ضدّ الصواب»[1]. وجاء هذا الاستعمال في كلام النبي - صلّى الله عليه وسلّم - في قوله: «كذب من قال ذلك»[2]. في الردّ على من ظنّ أنَّ عامر بن الأكوع قتل نفسه في غزوة خيبر، حيث أصابه سيفه، وهو يبارز مرحباً ملك اليهود. وقوله: «كذب أبو السنابل، قد حللت فأنكحي»[3]. وذلك في الردّ على أبي السنابل الذي قال لسبيعة بنت الحارث - وقد وضعت حملها بعد وفاة زوجها بأيام -: إنّك لا تحلي حتى تمكثي أربعة أشهر وعشراً. فذكرت ذلك لرسول الله - صلّى الله عليه وسلّم - فقال ما قال.

وأول بوادر الكذب الذي هو التزوير والافتراء كانت من اليهود والمنافقين في

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، مادة كذب.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه برقم ٤١٩٦ بهامش فتح الباري، والإمام مسلم ١٤٤١/٣.

(٣) أخرجه أحمد ٤٤٧/١ وهو عند الستة بغير هذا اللفظ.

المدينة. وهؤلاء هم أصحاب الفتن وأساس الفرق التي أماطت عن نفسها اللثام بعد مقتل عثمان ـ رضي الله عنه ـ وقد انتشر هذا الخلُق الذميم في أقوام أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام، وكادوا لهذا الدين، وأرادوا به سوءاً فوجدوا القرآن الكريم منقولاً بالتواتر محفوظاً في الصدور والسطور، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فاتجهوا بكيدهم إلى السُّنَّة النبوية ليدخلوا إليها ما ليس منها، ظانين أنَّ بمقدورهم أن يفسدوا على المسلمين هذا المصدر العظيم، الذي يعتمد عليه في بيان القرآن الكريم، ومعرفة الأحكام من الحلال والحرام. فصاروا يختلقون الأحاديث لتأييد أغراضهم الخبيثة.

وقبل أن تظهر بوادر الكذب والوضع كان المنهج المؤسس على التثبت والبحث المؤيد بمئات من الصحابة النابهين والتابعين الواعين، حصناً حصيناً لسُنَّة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ، أخرج الإمام مسلم في صحيحه، أنَّ بشيراً العدويّ جاء إلى ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ فجعل يحدث، ويقول: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ. فجعل ابن عبّاس لا يأذن لحديثه. فقال: يا ابن عبّاس! مالي لا أُراك تسمع لحديثي، أُحدثك عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ولا تسمع! فقال ابن عبّاس: «إنّا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلّا ما نعرف»[1].

الوقاية من الكذب على رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ

جاء الكذابون فوجدوا أمامهم منهجاً صلباً، يتلخص بما يلي:

١ ـ تحذير شديد من رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ يهدد الكاذب عليه بمقعده من النار، وفي ذلك تحذير للأمة أيضاً من هؤلاء الكاذبين، لكي تستعد

---

(١) الإمام مسلم، الصحيح ١/١٣.

لمواجهتهم. فقال صلّى الله عليه وسلّم: «من كذّب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[٢].

٢ ـ طلب الإسناد لكل خبر عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ لمعرفة رواة الحديث لتمييز الصادقين العدول من الكاذبين والمجروحين.

٣ ـ طلب الشهادة على الرواية بأنْ يشهد مع الراوي آخر أنَّ الحديث مرويّ عن رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأحياناً كان يُطلب اليمين من الراوي على أنّه سمع الحديث من رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ.

٤ ـ إشاعة الحديث الصحيح ومدارسته والرحلة في طلبه، حتى عُرف الصحيح من السقيم والصدق من الكذب.

أسباب الوضع

إذا تتبعنا سير الكذابين الذين وضعوا الحديث فإنّنا نجد أغراضهم الخبيثة لا تخرج عن واحد من الأغراض التالية:

١ ـ الكيد للإسلام والتشكيك به:

إذ أنَّ بعض الكذابين لم يدخل الإيمان إلى قلوبهم، وأبطنوا كفراً ونفاقاً، وبقي هؤلاء على عقائدهم الزائفة السابقة من يهودية ومجوسية وغير ذلك، وقد أُدخل هؤلاء عقائدهم المنحرفة في موضوعاتهم، واستهدفوا بكذبهم قواعد الإسلام وأركانه والنبوة والرسالة، مثال ذلك عبارة أضافها أحد الكذابين على حديث صحيح، فقال: «أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي إلّا أن يشاء الله». والحديث الصحيح: «أنا خاتم النبيين، لا نبي بعدي».

---

(٢) أخرجه البخاريّ برقم (١٢٩١).

قال ابن الجوزي في كتابه «الموضوعات الكبرى»: هذا الاستثناء موضوع، وضعه محمد بن سعيد، لما كان يدعو إليه من الإلحاد. شهد عليه بأنه وضعه جماعة من الإئمة منهم أبو عبدالله الحاكم. وهذا الرجل هو أبو عبدالرحمن محمد بن سعيد بن أبي قيس. وقد صُلب في عهد أبي جعفر المنصور لزندقته ووضعه[1].

٢ـ الانتصار للفرق الضالة:

وذلك عندما ظهرت الفرق المذهبية والسياسية ودخلت في الفتنة، فقد حاول كل فريق أنْ ينصر مذهبه ورأيه بأحاديث تروج فكره وعقيدته، وادّعت كل فرقة أنَّ الحق إلى جانبها، وأنها مؤيدة بأحاديث تذكر فضائلها ومثالب غيرها. ومن ذلك الأحاديث التي تؤيد مذاهب الشيعة والخوارج والمعتزلة والمرجئة أوْ تشنع عليهم. ومثال ذلك قول الكذاب: «إنَّ لكل أمة يهوداً، ويهود أمتي المرجئة».

ولا تكاد فرقة تسلم من الوضع لها أوْ الوضع عليها. وفي كتاب الموضوعات الكبرى شيء كثير من هذا.

٣ـ الترغيب في فضائل الأعمال:

وقد ظهر قوم من العُبَّاد والزُهّاد والنُساك حملهم جهلهم وحمقهم على وضع أحاديث في فضائل الأعمال والسور والنوافل لترغيب الناس بها، كما وضعوا أحاديث للترهيب من المعاصي والذنوب. ظانين أنهم بذلك ينصرون الدين. وما درى أولئك الجهلة أنَّ الكذب على رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ ينزلهم في الدركات السفلى من جهنّم. وأنّهم بكذبهم يفتحون هذا الباب لغيرهم من أعداء الإسلام. ومن هؤلاء محمد بن أحمد بن غالب، المعروف بغلام الخليل، الذي كان يتزهد، ويهجر شهوات الدُنيا، ويتقوت بالباقلاء، لا يأكل غيرها، ومع هذا فقد كان يكذب، وقد قيل له: هذه الأحاديث التي تُحدِّث بها من الرقائق؟ فقال: وضعناها لنرقق بها قلوب العامة. وبعضهم كان يظن أنّه مأجور على صنيعه. وهو آثم موْزور.

---

(١) ابن الجوزي، الموضوعات ١/ ٢٧٩.

٤ـ تحقيق المنافع الشخصية:

ويعضهم كان يلجأ إلى الوضع رغبة في المال أَوْ المنصب أَوْ الجاه والتزلف للحكام والكبراء. ومن ذلك الأحاديث التي وُضعت في فضائل بعض السلع والأطعمة لتشجيع الناس على شرائها. كقولهم في العدس بأنّ أكثر الأنبياء أكلوا منه، والكلام عن الهريسة وغيرها.

ومما وضع للتزلف لذوي الجاه والسلطان قول غياث بن إبراهيم عندما دخل على الخليفة المهدي فوجده يلعب بالحمام فقال: «لا سبق إلاّ في نصل أَوْ حافر أو جناح». فأضاف كلمة «أو جناح» زوراً وكذباً، إلاّ أنّ المهديّ أدرك مقصده الخبيث، وعرف الزيادة المكذوبة، فقال له عندما قام: أشهد بأنّ قفاك قفا كذّاب.

القرائن التي يُعرف بها الوضع

لقد تحقق عند علماء الأمة من قوة الإدراك والتمييز لعبارات النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ وأحاديثه ما جعلهم يكشفون كل زيف ودخيل على هذا الحديث. وذلك لما عرفوا من منهج النبوة وأنوارها، ومن هذه القرائن:

١ـ تناقض النص مع القرآن الكريم وقواعد الدين:

هنالك أُمور قطع بها القرآن الكريم، فأصبحت معلومة من الدين بالضرورة، كموعد قيام الساعة، فقد قرر القرآن الكريم خفاء الساعة على جميع الخلق، قال تعالى: ﴿يسألونك عن الساعة أيّان مرساها؟ قل: إنّما عِلْمُها عند ربي﴾[1]. فإذا جاء حديث يذكر الساعة وتاريخها، فهذا كذب مناقض لصريح القرآن الكريم.

٢ـ مناقضة الحديث لما جاءت به السُّنّة الصحيحة:

إذ أنّ سُنّة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ مدحت العدل، وذمت الظلم، ونهت عن التمييز العنصري، وكرمت العمل اليدوي، فإذا جاء كلام يذم السود أَوْ الحمر،

---

(١) الآية (١٨٧) من سورة الأعراف.

أَوْ يحط من شأن صاحب حرفة من الحرف، أَوْ يأمر بظلم، أَوْ ينهى عن صلة رحم، فهذا من قبيل الموضوع. ومن ذلك مدح كل من اسمه أحمد أَوْ محمد وأنَّ من تسمى بهذا الاسم فإنَّه لا يدخل النار. قال ابن القيم: «وهذا مناقض لما هو معلوم من دينه ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ أنَّ النار لا يُجار منها بالأسماء والألقاب، وإنَّما يُجار منها بالإيمان والأعمال الصالحة.»[1].

٣ـ مناقضة الحديثة لبدهيات العقيدة:

فقد أُصبحت أركان الإيمان وكليات العقيدة معلومة من الدين بالضرورة، ومن ذلك أسماء الله وصفاته. فالله تعالى منزه عن صفات البشر، فإذا قيل: «إذا غضب الله أُنـزل الـوحي بالفارسية، وإذا رضي أُنزله بالعربية»، فهذا لا يليق بجلال الله تعالى. وكذلك جميع ما نُسب إلى الأنبياء الكرام من نقائص تتعارض مع عصمتهم وتكريم الله لهم.

٤ـ تكذيب الحسّ للحديث:

فالحديث الصحيح ينسجم مع فطرة الإنسان، وتصدقه التجربة الصحيحة فإذا نسب إلى النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ ما يناقض هذه الفطرة أَوْ تكذبه التجربة، كقول الكاذب: «الباذنجان لما أُكل له». وقد أثبتت التجربة كذب هذا الادعاء، فالباذنجان لا يصلح لكل شيء من الأمراض والأسقام، وقوله: «لما أُكل له» يعني أنَّه يصلح للغنى وللعمل وللشجاعة، والأمر ليس كذلك.

٥ـ سماجة المعنى وسخافته:

إنَّ حديث النبي ـ صلَّى الله عليه وسلَّم ـ من جوامع الكلم، وهو فصل ليس بالهزل، يفيض بالمعاني العظيمة والحكم البالغة. فإذا جاء اللفظ ركيكاً والمعنى سخيفاً سمجاً، فهذا دليل على الوضع والكذب ومن ذلك قول الكاذب: «لو كان

---

(١) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص ٥٧.

الأرز رجلاً لكان حليماً، ما أكله جائع إلاّ أشبعه». قال ابن قيم الجوزية: «فهذا من السّمج البارد، الذي يصان عنه كلام العقلاء، فضلاً عن كلام سيد الأنبياء»[1].

٦ـ اشتمال الحديث على مبالغات لا يقول النبي صلّى الله عليه وسلّم مثلها:

مثل ذكر الثواب العظيم على العمل اليسير، والعذاب الشديد على الذنب الصغير، وأمثال هذه المجازفات كقوله: «من قال لا إله إلاّ الله خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله له، ومن فعل كذا وكذا أُعطي في الجنة ألف مدينة في كل مدينة سبعون ألف قصر، في كل قصر سبعون ألف حوراء». قال ابن القيِّم: «وأمثال هذه المجازفات الباردة لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إمّا أنْ يكون في غاية الجهل والحمق، وإمّا أنْ يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ بإضافة هذه الكلمات إليه»[2].

٧ـ ركة المعنى:

ويلحظ في الموضوعات بشكل عام ركّة المعنى، حتى يحكم أدنى الناس خبرةً بالحديث الصحيح أنّ الحديث موضوع. وأمّا ركة اللفظ فليست دائماً دليلاً على الوضع؛ لأنّ الحديث قد يروى بالمعنى ويكون الراوي ركيك اللغة والألفاظ فيؤدي ذلك إلى ركّة اللفظ، مع بقاء المعنى قوياً شريفاً.

٨ـ أن يكون راوي الخبر مشهوراً بالوضع:

لقد أصبح الكذابون مشهورين معروفين فإذا وجد أحدهم في سند خبر من الأخبار فهذا قرينة من قرائن الوضع. قيل لمأمون بن أحمد الهروي[3]: ألا ترى إلى

---

(١) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص ٥٤.

(٢) ابن قيم الجوزية، المنار المنيف، ص ٥٠.

(٣) ابن حجر، لسان الميزان ٥/ ٧ـ٨.

الشافعي ومن تبعه بخراسان، فقال: حدثنا أحمد بن عبدالله، حدثنا عبد الله بن معدان الأزديّ، عن أنس مرفوعاً. «يكون في أمتي رجل يُقال له: محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يُقال له: أبو حنيفة، هو سراج أمتي».

٩ـ اعتراف الكذاب على نفسه:

وأقوى الأدلة على الوضع إقرار الكذاب على نفسه بوضع الحديث، كما فعل أبو عصمة نوح بن أبي مريم، المعروف بنوح الجامع، الذي أقر بوضع أحاديث فضائل القرآن سورة سورة، ورفع السند إلى ابن عبّاس.

أثر الوضع على الحديث

لقد تكسرت سهام هذه الهجمة الشرسة على صخرة الحديث بما هيأ الله لهذه الأمة من العلماء المجاهدين، قيل لعبد الله بن المبارك: «هذه الأحاديث الموضوعة، فقال: تعيش لها الجهابذة»(1). وفعلاً، فقد نهد العلماء لرصد الكذابين وجمع الأخبار الموضوعة، وتصنيفها على المسانيد أحياناً وعلى الأبواب أحياناً أخرى، مما أحصى على الكذابين أنفاسهم وسكناتهم. وقد أُلفت طائفة كبيرة من كتب الموضوعات، وأشهر هذه الكتب ما يلي:

١ـ كتاب الأباطيل، للجوزقاني، وقد توسع الجوزقاني فحكم على أحاديث بالوضع، وهي صحيحة.

٢ـ كتاب الموضوعات الكبرى لابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، وهو كتاب قيم، وقد ظهر في هذا الكتاب الحس النقدي البارع لمؤلفه، إلاّ أنه أدخل في الكتاب ما ليس بموضوع. وقد استدرك عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه «القول المسدد في الذبِّ عن مسند الإمام أحمد». فأخرج أحاديث حكم

---

(1) السيوطي، تدريب الراوي ١٠٢/١.

عليها ابن الجوزي بالوضع، وهي في مسند الإمام أحمد بن حنبل. وللإمام السيوطي (ت ٩١١هـ) كتاب آخر استدرك فيه أحاديث حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وسمّاه «القول الحسن في الذبِّ عن السُّنن».

٣ـ كتاب اللآليء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام السيوطي. وهو كتاب عظيم النفع.

٤ـ كتاب تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة. للحافظ علي بن محمد بن عراق الكناني (ت ٩٦٣هـ).

٥ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن قيِّم الجوزية (ت ٧٥١هـ) وهو كتاب قيِّم.

٦ـ المصنوع في الحديث الموضوع، للحافظ علي القاري (ت ١٠١٤هـ).

٧ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ).

حكم رواية الموضوع:

ولمّا كان الموضوع كذباً على رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ أوْ على غيره من صحابيّ أو تابعيّ فإنّه لا تجوز روايته إلاّ على سبيل التعريف بوضعه وتحذير الناس من خطره، لقول النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: «من حدّث عني بحديث يُرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبَيْن»[1]. ومعنى الحديث أنَّ راوي الموضوع العارف بوضعه يدخل في زمرة الكذابين الوضّاعين.

(١) أخرجه الإمام الترمذي في جامعة برقم (٢٦٦٢)، طبعة أحمد شاكر وابن ماجه برقم (٤١).

الوحدة التاسعة

الجرح والتعديل

تعريفه.

أهميته.

كيف تعرف العدالة.

كيف يعرف الجرح.

تعارض الجرح والتعديل.

رواية المبتدع.

رواية التائب من الكذب.

رواية الناسي.

ألفاظ الجرح والتعديل.



الجرح والتعديل

الجرح في اللغة[1]: أثر السلاح في الجلْد، وجَرّحه: أكثر ذلك فيه، ويُقال: جَرّح الحاكم الشاهد: إذا عثر منه على ما تسقط به عدالته من كذب وغيره. فالجرح هنا جرح معنوي، حيث أصبح العلماء يستخدمون هذه الكلمة للدلالة على عيوب ومطاعن في دين المرء أوْ أمانته أوْ في حفظه وضبطه واتقانه. وقد تعظم هذه العيوب وتزداد حتى يحكم على صاحبها بإسقاط عدالته وردّ روايته.

وأمّا التعديل: فهو وصف الراوي بالعدالة. والعدالة عند المحدثين لا تقتصر على الدين والأمانة والتقوى، بل يُضاف إلى ذلك الضبط والإتقان. والعدالة تتفاوت في درجاتها ومراتبها. فقد يعلو شأنها في الراوي حتى يكون أوثق الناس، وقد تزول عنه بالكلية.

الأصل براءة المسلم وعدالته إلاّ في الحديث:

أساس التعامل مع المسلمين ينطلق من قاعدة البراءة الأصلية. فإذا كان المرء ممن يشهد أنْ لا إله إلاّ الله وأنّ محمد رسول الله، ولم يظهر عليه شيء من الكبائر والمعاصي فهو عدل معصوم الدم والمال والعِرض.

ولكن هذا المسلم عندما يشهد في الخصومات، أوْ يروي الأحاديث فإنّه يُلزم غيره بأمور جديدة. ففي الخصومات قد يُلزم غيره بدفع مبلغ من المال، أوْ بإيقاع الحد عليه، وفي الحديث قد يروي حديثاً في الحلال والحرام والأحكام؛ وحتى لا

(١) ابن منظور، لسان العرب، ٣/ ٢٤٥-٢٤٦.

يترك هذا الإلزام دون ضوابط، ولكي تصان الحقوق والأحكام الشرعية كان اشتراط العدالة في الشاهد والراوي، فيقبل قول الشاهدين العدلين غير المجرحين ويُقبل قول الراوي العدل غير المجرح.

الجرح ليس غيبة

لقد ميّز علماؤنا بين الغيبة المحرمة، التي هي ذكرك أخاك بما يكره في حال غيابه، حتى ولو كان العيب فيه حقيقة؛ وبين الجرح الذي هو ذكر عيوب الشاهد أَوْ الراوي والقدح في أشخاصهم ورواياتهم؛ لأنَّ هذا الجرح مما تمليه الضرورة لصيانة حديث النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من افتراء المفترين وكذب الكاذبين ولصيانته من عوامل الغفلة والنسيان وعدم الاتقان. وبذلك يكون الجرح أداء واجب، لا يستقيم أمر الدين إلّا به. وقد ساق الإمام ابن حبان البستي في كتابه «المجروحون» حديث أَبي هريرة أنّه قيل لرسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ: ما الغيبة؟ قال: «ذكرك أخاك بما يكره» قيل: أَفرأيت إنْ كان فيه ما تقول؟ قال: «إنْ كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإنْ لم يكن فيه ما تقول فقد بَهَتّه». ثم قال ابن حِبّان: احتج بهذا الخبر جماعة ممن ليس الحديث صناعتهم، وزعموا أنَّ قول أئمتنا: فلان ليس بشيء، وفلان ضعيف، وما يشبه هذا من المقال غيبة، إنْ كان فيهم ما قيل، وإلّا فبهتان عظيم، ثم رَدّ ابن حبان على هذا فقال: «هذا ليس من الغيبة المنهي عنها، وذلك أنَّ المسلمين قاطبة ليس بينهم خلاف أنَّ الخبر لا يجب أَنْ يسمع عند الاحتجاج إلّا من الصدوق العاقل، فكان في إجماعهم هذا دليل على إباحة جرح من لم يكن بصدوق في الرواية»[1] ثم استدل ابن حِبّان بأحاديث تبيح تجريح الرواة، وأنّه ليس من الغيبة.

جوانب التعديل

لا يُعَدَّل الراوي إلّا إذا جمع الصفات التالية:

---

(١) ابن حبان، المجروحون، ١/١٧.

أولاً: الدين والأمانة، بأنْ يكون مسلماً بالغاً عاقلاً سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة. وهذا جانب التقوى والصلاح.

ثانياً: الضبط والاتقان، وذلك بأنْ يؤدي الحديث كما سمعه.

والضبط نوعان:

١ـ ضبط صدر: بأن يحفظ الراوي حديثه معتمداً على ذاكرته، دون الحاجة إلى الكتابة.

٢ـ ضبط كتاب: بأنْ يعتمد الراوي على الكتابة، فيكتب مروياته، فإذا أراد أنْ يحدث رجع إلى كتابه فحدث منه.

كيف تعرف العدالة؟

يُعرف العدل بهذه الصفة إذا اشتهر بين الناس بها، كالإمام مالك والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وسائر المشاهير من العلماء والفقهاء. فهؤلاء استفاضت عدالتهم، حتى لم يعودوا يحتاجون إلى الشهود والمزكين. وتُعرف العدالة بتزكية العلماء المتخصصين بالحديث والجرح والتعديل، وتكفي شهادة واحد منهم لإثبات عدالة الراوي. ولمعرفة الضابط المتقن من غيره، لا بد من المقارنة بين الرواة لمعرفة درجاتهم في الضبط والإتقان، حيث تجري المقابلة بين روايات التلاميذ الآخذين عن شيخ واحد، وبعد المقارنة يظهر الضابط والأقل ضبطاً.

كيف يُعرف الجرح؟

وكما تثبت العدالة بالشهرة أو شهادة الواحد من العلماء المتخصصين، فكذلك الجرح فقد يكون باستفاضة خبر المجروح بين الناس واشتهاره بالتهمة، وقد يكون بتجريح أحد العلماء المتخصصين في الحديث والجرح والتعديل، وقيِّد العلماء بالمتخصصين؛ لأن الجرح والتعديل لهما أسباب مخصوصة لا يعرفها كل عالم. وغير المتخصص قد يجرح بما لا يجرح. والعلماء المتخصصون أمثال الإمام أحمد ابن حنبل، والبخاريّ، ومسلم، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، والنسائيّ، وغيرهم كثير.

يُقبل التعديل من غير تفسير:

التعـديل: توثيق الـراوي بلفظ من ألفاظ التوثيق المفردة مثل: ثقة، حجّة، عدل، ضابط، متقن، أَوْ المؤكـدة أَوْ المـركبـة مثـل ثقة ثقة، عدل ضابط، أمير المؤمنين، مثله لا يسأل عنه. والتعديل لا يحتاج إلى تفسير، فلا داعي للقول: ثقة، لأنَّه يصلي ويصوم ويزكي ويحج... الخ. وذلك لأنَّ أسباب التعديل كثيرة جداً ولا يمكن حصرها. ومن هنا، فقد قبل العلماء التعديل من غير ذكر السبب.

لا يقبل الجرح إلاّ مفسراً

وأمّـا التجريح: الذي هو تضعيف الراوي بلفظ مفرد مثل: كذاب، متروك، ساقط، واهٍ، ضعيف، أَوْ بلفظ مركب مثل، ليِّن الحديث، في حديثه مناكير، منكر الحديث. فيشترط لقبول الجرح أن يكون مفسراً، كأن يقول: كثير النسيان، كان يُلقَّن، اختلط بأَخَـرَةٍ[1]. وذلك لأنَّ أسباب الجرح محصورة، ويكفي سبب واحد لتجريح الراوي، فالكذب سبب من أسباب التجريح، وكذلك الاختلاط والنسيان. واشترطنا تفسير الجرح؛ لأنَّ العلماء يختلفون في الأسباب المجرِّحة، فإذا ذكرت أمكن تمييز المؤثر منها من غير المؤثِّر.

وهنالك حالة واحدة يقبل فيها الجرح غير المفسر، وذلك إذا خلا المجروح عن التعديل، ولم يرد في حقه إلاّ الجرح، شريطة أن يصدر الجرح من عالم متخصص[2].

تعارض الجرح والتعديل

قد يتعـارض الجرح والتعديل فيكون الراوي نفسه معدَّلاً عند بعض العلماء، ومجرَّحاً عند غيرهم، كأن يقول المعدِّل: ثقة، ويقول المجرِّح: ضعيف. فإذا كان الجرح مفسراً فإنَّه يقدم على التعديل؛ لأنَّ الجرح المفسر علمٌ خفيَ على المعدِّل،

---

(١) معنى اختلط بأخره: أصابه الهرم فتغير حفظه وصار يخلط.

(٢) ابن حجر، شرح نخبة الفكر: ٢٤٠.

وأمّـا إذا كان الجرح مبهماً غير مفسر فإنَّ التعديل هو المقدم. وفي جميع الأحوال يشترط أَنْ يكـون المجـرِّح من أهـل الاعتـدال والإنصـاف، لا من أهـل التحامل والتعصب المذهبي. وأنْ لا يكشف المعدِّل عن أسباب تعديل ترجح التعديل على الجرح، كأن يدعي المعدِّل أنَّ سبب الجرح قد زال، ونشأ التعديل بعد ذلك.

أمّا سبب تعارض الجرح والتعديل فيعود إلى اختلاف العلماء في معرفة الراوي؛ إذ أنَّ معرفة ابن البلد بأهل بلده تختلف عن معرفة الغرباء، ومعرفة الشيخ بتلميذه أَوْ التلميذ لشيخـه تختلف عن معـرفـة الآخـرين. وقد يعدل المعدِّل لسبب، ويجرح المجرح لسبب آخر، وأحياناً يأتي التعارض من العالم نفسه، كأن يقول الإمام أحمد مرة عن راوٍ: ثقة، ومرة أخرى: ضعيف، وقد يكون السبب اختلاف الأحوال التي عُدِّل الراوي أَوْ جرِّح من أجلها، فقد يكون ثقة عن شيخ، وضعيفاً عن شيخ آخر.

رواية المبتدع

المبتدع صاحب البدعة. والبدعة ما أُحدث على غير مثال متقدم. وهي في اللغة تشمل المحمودة والمذمومة بالنظر إلى جدتها واختراعها. **وأمَّا في الاصطلاح الشرعيّ فتُطلق البدعة على النوع المذموم**، وهو خلاف المعروف عن النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ إذ هنالك السُّنّة، وهي متابعة النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ على منهجه وهديه، والبدعة مخالفته إمّا في اختراع شيء ليس من الدين وإضافته إليه، وإمّا بمخالفته وإبدال سُنّته بغيرها. وأكثر ما تطلق البدعة على بدع العقيدة التي تُخلُّ بأركـان الإيمان. وقد عرفت طوائف من الفرق المبتدعة كالمرجئة والخوارج والمعتزلة والقدرية والرافضة، وهؤلاء هم المقصودون عند الكلام عن البدعة في علوم الحديث.

وتقسم البدعة إلى نوعين:

١ـ البـدعـة المكفرة: التي تُخرج صاحبها من الملّة، وذلك كإنكار ركن من أركان الإيمان أَوْ وصف الله تعالى بما لا يليق به من التجسيم والتشبيه.

٢ـ البدعة غير المكفرة: التي لا تُخرج صاحبها من الملّة، كمعاداة بعض الصحابة والنيل منهم. أوْ القول بكفر مرتكب الكبيرة.

أمّا من كفر ببدعته فقد ذهب علماء الجرح والتعديل إلى ردِّ روايته مطلقاً.

وأمّا من لم يكفر ببدعته فينظر في أمره، فإنْ كان داعية إلى البدعة، مبشراً بها، فالأكثر من العلماء على ردّ حديثه. وأمّا إذا كان غير داعية إليها فحديثه مقبول عند جماهير العلماء.

وقد قبل الإمام البخاريّ أحاديث بعض الدعاة كعمران بن حطان الخارجيّ، لأنَّ مذهبه قبول رواية الخوارج؛ لأنَّهم يعتبرون الكذب كبيرة يكفر صاحبها.

ويمكن تلخيص الشروط التي تقبل رواية المبتدع معها بما يلي:

١ـ أنّ يكون الراوي موصوفاً بالعدالة والضبط.

٢ـ أنْ لا يكون كافراً ببدعته.

٣ـ أنْ لا يكون داعية إلى بدعته.

٤ـ أنْ يكون الحديث المرويّ في غير موضوع البدعة.

توبة الكاذب

وأمّا من تعمّد الكذب في الحديث ثم تاب عن الكذب فلا تقبل روايته، تغليظاً لما ينشأ عن صنيعه من مفسدة عظيمة، وهو مذهب الإمام أحمد والحميديّ. وأمّا من تاب من الكذب في أخبار الناس فتقبل روايته بعد التوبة؛ لأنَّ هذا النوع أحد المفسقات التي تجبرها التوبة.

حكم إنكار الرواية أو نسيانها:

وإذا روى الثقة حديثاً عن شيخه الثقة، فأنكر الشيخ هذا الحديث، وكَذَّبَ تلميذه فيما روى عنه، وقال: لم أحدثك، فقد تعارضا في قولهما، ولا مرجح لأحدهما على الآخر، فأحدهما يثبت والآخر ينفي، وعدالة كل منهما متيقنة، وكذبه

مشكوك فيه، وفي هذه الحال تسقط الرواية، ولا يجرح أيّ واحدٍ منها.

وأمّا إذا قال الشيخ: أنا لا أذكر أنني حدثتك أوْ يغلب على ظني أنني ما حدثت بهذا، فهذا ضرب من النسيان. فيكون الشيخ ناسياً والتلميذ ذاكراً، والذاكر حجة على الناسي؛ لأن الذاكر لديه زيادة علم. وآفة النسيان محتملة. ولم يجزم الشيخ بالنفي. فتقبل الرواية، ولا يجرّح واحد منهما. ومثال ذلك: ما رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة: أنَّ النبي ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ قضى بالشاهد واليمين. وحدث سهيلٌ ربيعةَ بن عبدالرحمن بهذا الحديث. ثم نسيه سهيل، ورواه ربيعة، فصار سهيل يقول بعد ذلك: أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أنني حدثته إيَّاه، ولا أحفظه[1].

وهذا يدل على غاية الصدق والورع والتحري من سهيل رحمه الله.

مراتب الجرح والتعديل وألفاظها:

نخلص بعد هذا العرض لقضايا الجرح والتعديل إلى أنّ رواة الحديث منهم المعدَّل ومنهم المجرّح ومنهم الواقع بين هاتين المنزلتين، وقد يقترب من التعديل، أوْ يقترب من التجريح.

قال ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل: (ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، وإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أو متقن ثبت فهو ممن يحتجّ بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس به فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخ فهو بالمنزلة الثالثة؛ يكتب حديثه وينظر فيه، إلّا أنه دون الثانية. وإذا قيل: صالح الحديث فإنه يكتب حديثه للاعتبار[2]؛ وإذا أجابوا في الرجل بليّن الحديث؛ فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه

(١) السخاوي، فتح المغيث ١/٣١٨.

(٢) الاعتبار: البحث عن طرق وشواهد تقوي الحديث.

اعتباراً. وإذا قالوا: ليس بقوي؛ فهو بمنزلة الأول في كتابة حديثه إلّا أنه دونه، وإذا قالوا: ضعيف الحديث؛ فهو دون الثاني، لا يطرح حديثه بل يعتبر به.

وإذا قالوا: متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب فهو ساقط الحديث لا يكتب حديثه وهي المنزلة الثالثة)[1].

وهكذا فإننا نجد ابن أبي حاتم يجعل مراتب الجرح والتعديل ثلاث مراتب:

الأولى: الثقة الحجة.

الثانية: مرتبة من يكتب حديثه وينظر فيه وهي على درجات.

الثالثة: المتروك والكذاب.

ونلاحظ تفصيله في المرتبة الثانية باعتبارها تشمل قطاعاً عريضاً من الرواة ولما في هذه المرتبة من صعوبة الحكم.

أما الإمام ابن حجر فقد جعل مراتب الجرح والتعديل ثنتي عشرة مرتبة، وهي على النحو التالي:

الأولى : الصحابة[2].

الثانية : من أُكِّد مدحه إمّا بأفعل: كأوثق الناس، أو بتكرير الصفة لفظاً: كثقةٍ ثقة، أوْ معنىً: كثقة حافظ.

الثالثة : من أُفرد بصفة كثقة، أوْ متقن، أوْ ثبْت، أو عدل.

الرابعة : من قصر عن درجة الثالثة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوق لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة : من قصر عن الرابعة قليلاً، وإليه الإشارة بصدوقٍ سيء الحفظ، أو صدوق يَهِمُ، أو له أوهام، أو يخطىء، أو تغير بأُخَرَةٍ[3]، ويلتحق بذلك من

(١) الجرح والتعديل لأبي حاتم ١/٣٧.

(٢) وهم فوق التعديل والتجريح.

(٣) الذي أُدركه الهرم فصار يخلط وينسي.

رُمِي بنوعٍ من البدعة كالتشيع والقدر والإرجاء والتجهم[1] مع بيان الداعية من غيره.

السادسة : من ليس له من الحديث إلاّ القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ مقبول؛ حيث يتابع وإلاّ فَلَيِّنُ الحديث.

السابعة : من روى عنه أكثر من واحد، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ مستورٍ أوْ مجهول الحال.

الثامنة : من لم يوجد فيه توثيقٌ معتبر، ووجد فيه إطلاق الضعف، ولم لم يفسَّر، وإليه الإشارة بلفظ : ضعيف.

التاسعة : مَنْ لم يرو عنه غير واحد، ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ : مجهول.

العاشرة : من لم يوثق البتة، وضُعِّف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب والوضع[2].

ويلاحظ أن الإمام ابن حجر وسع المراتب وفصّلها، وهي لا تعدو ما ذكرناه عن مراتب ابن أبي حاتم :

- الأولى : الثقة الحجة، وهي المراتب الثلاث الأولى.
- الثانية: من يكتب حديثه وينظر فيه، وهي تتراوح بين الصدوق إلى مستور الحال[3].
- الثالثة: الواهي والمتروك من الثامنة حتى الثانية عشرة[4].

---

(١) التجهّم: نوع من البدعة، وهم أتباع جهم بن صفوان.

(٢) تقريب التهذيب ١/ ٤-٥.

(٣) وتشمل الحسن لذاته والحسن لغيره.

(٤) ويدخل فيها الضعيف والموضوع.

أشهر كتب الجرح والتعديل

أُلفت كتب كثيرة في تراجم رجال الحديث جرحاً وتعديلاً، منها:

١ـ التاريخ الكبير للإمام البخاري، وقد احتوى على أربعة عشر ألف ترجمة.

٢ـ الجرح والتعديل للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، وقد أضاف إضافات قليلة على كتاب البخاري.

٣ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ جمال الدين المزي (ت ٧٤٢هـ) وهو كتاب متخصص في رجال الكتب الستة، وهو تهذيب لكتاب الكمال للحافظ عبدالغني المقدسي. وقد طبع قسم كبير منه.

٤ـ ميزان الاعتدال للإمام شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ) وقد ذكر فيه كل مَنْ ورد في حقه نوع من أنواع الجرح.

٥ـ تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وقد اختصر فيه تهذيب الكمال وأضاف عليه تعليقات مهمة.

٦ـ تقريب التهذيب: لابن حجر، وهو مختصر عن كتاب تهذيب التهذيب، وهو مطبوع.

٧ـ تقريب التقريب: لابن حجر، وهو خلاصة عن كتاب تقريب التهذيب.

٨ـ لسان الميزان: لابن حجر، وفيه إضافات على ما ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال.

٩ـ الخلاصة للجزرحي، وهو اختصار لكتاب تهذيب الكمال للذهبي.

وهذه الكتب المذكورة جميعها مطبوع.

وهناك مئات الكتب في تراجم الثقات والضعفاء والمتروكين والطبقات والوفيات، وأعيان البلاد، ولا يتسع هذا المجال لذكرها لكثرتها.

تم الكتاب بحمد الله

ثبت المراجع

١ـ البخاري، الإمام محمد بن إسماعيل: ـ الجامع الصحيح وبهامشه فتح الباري، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.

٢ـ التازي، مصطفى أمين إبراهيم: ـ محاضرات في علوم الحديث، ط: ٤، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٧١م.

٣ـ الترمذي، الإمام محمد بن عيسى: ـ الجامع الصحيح، تحقيق أحمد شاكر، ط: ١، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٣٧م.

٤ـ ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي: ـ الموضوعات، ط٢، دار الفكر، ١٩٨٣م.

٥ـ الحاكم، محمد بن عبدالله: ـ معرفة علوم الحديث، تحقيق الدكتور معظم حسين، طبع بالأوفست عن طبعة القاهرة، ١٩٣٥م.

٦ـ ابن حبان، محمد بن حبان البُسْتي: ـ المجروحون من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت.

٧ـ ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي: ـ تهذيب التهذيب، دار صادر، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف النظامية في الهند، ١٣٢٥هـ.
ـ لسان الميزان، ط١، دائرة المعارف النظامية، حيدر أباد، ١٣٢٥هـ.

٨ـ ابن حزم، علي بن حزم: ـ الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر، مطبعة الإمام، مصر.

٩ـ حمزة، محمد عبد الرزاق: ـ ظلمات أبي ريَّة أمام أضواء السنة المحمدية، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٩هـ.

١٠ـ ابن حنبل، الإمام أحمد: ـ المسند، طبعة دار صادر والمكتب الإسلامي، مصورة عن طبعة الحلبي، ١٩٦٩م.

١١ـ الخطابي، حمد بن محمد: ـ معالم السنن، طـ١، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٨١م.

١٢ـ الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت: ـ الكفاية في علم الرواية، طـ١، دار الكتب الحديثة، القاهرة.
ـ تقييد العلم، طـ٢، دار إحياء السنة النبوية.
ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق الدكتور محمود الطحان، طـ١، مكتبة الرياض، ١٩٨٣م.

١٣ـ الخطيب، محمد عجاج: ـ السنة قبل التدوين، طـ١، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٦٣م.

١٤ـ الدارمي، عبدالله بن عبدالرحمن: ـ السنن، الناشر: عبدالله هاشم يماني، المدينة المنورة، ١٩٦٦م.

١٥ـ أبو داود، الإمام سليمان بن الأشعث: ـ السنن، تحقيق عزت الدعاس، طـ١، دار الحديث، حمص، ١٩٦٩م.
ـ السنن، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.
ـ رسالة أبي داود إلى أهل مكة، تحقيق الدكتور محمد الصباغ، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ.
ـ المراسيل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

١٦ـ دراز، الدكتور محمد عبدالله: ـ النبأ العظيم، مطبعة دار السعادة، مصر، ١٩٦٠م.

١٧ـ الذهبي، شمس الدين محمد ابن أحمد بن عثمان: ـ سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
ـ تذكرة الحفاظ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ط١، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٣م.

١٨ـ الرازي، عبد الرحمن ابن أبي حاتم: ـ الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، مصورة عن الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد، **١٩٥٢**م.

١٩ـ ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد: ـ شرح علل الترمذي، تحقيق ودراسة الدكتور همّام عبد الرحيم سعيد، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، **١٩٨٧**م.

٢٠ـ أبو ريَّة، محمود: ـ أضواء على السنة المحمدية، دار المعارف، القاهرة.

٢١ـ الزرقاني، محمد عبد العظيم: ـ مناهل العرفان في علوم القرآن، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

٢٢ـ السباعي، الشيخ مصطفى: ـ السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ط٣، المكتب الإسلامي، بيروت، **١٩٨٢**م.

٢٣ـ السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن: ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، ط٢، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٩٦٨م.

٢٤ـ سزكين، فؤاد: ـ تاريخ التراث العربي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.

٢٥ـ سعيد، الدكتور همّام عبدالرحيم: ـ الفكر المنهجي عند المحدثين ضمن سلسلة (كتاب الأمة)، ط١، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر، ١٤٠٨هـ.
ـ العلل في الحديث، ط١، دار العدوي، عمّان، ١٩٨٠م.

٢٦ـ السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن: ـ تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، ط٢، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦م.
ـ زهر الربى على المجتبى بهامش سنن النسائي، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط٢، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ١٩٨٦م.

٢٧ـ الشافعي، الإمام محمد بن إدريس: ـ الرسالة، تحقيق أحمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٨ـ الصالح، الدكتور صبحي: ـ علوم الحديث ومصطلحه، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٩م.

٢٩ـ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن: ـ علوم الحديث، تحقيق الدكتور نور الدين العتر، ط٣، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٤م.

٣٠ـ الصنعاني، عبد الرزاق بن همّام: ـ المصنف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣١ـ العزّي، عبد المنعم صالح العلي: ـ دفاع عن أبي هريرة، ط١، مكتبة النهضة ببغداد ودار الشروق ببيروت، ١٩٧٣م.

٣٢ـ العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي: ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط١، وزارة الأوقاف، العراق، ١٩٧٨م.

٣٣ـ ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي: ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ط٢، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٩م.

٣٤ـ ابن فارس، أحمد: ـ معجم مقاييس اللغة، ط٢، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٧٠م.

٣٥ـ ابن قيم الجوزية، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر: ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، تحقيق الشيخ عبدالفتاح أبو غدة، ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٧٠م.

٣٦ـ اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي: ـ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، ط٢، مكتبة الرشد بالرياض، ومكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ١٩٨٤م.

٣٧ـ ابن ماجة، الإمام محمد بن يزيد: ـ السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى الحلبي، القاهرة.

٣٨ـ مالك، الإمام مالك بن أنس: ـ الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٨٥م.

٣٩ـ المروزي ، محمد بن نصر: ـ السنة ، المكتبة الأثرية ، باكستان .
٤٠ـ مسلم ، الإمام مسلم بن الحجاج : ـ الجامع الصحيح ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، ط١ ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة، ١٩٥٥م .
ـ التمييز، مخطوط بدار الكتب الظاهرية بدمشق ، رقم المجموع (١١) .
٤١ـ المقدسي ، محمد بن طاهر: ـ شروط الأئمة الستة ، تحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري ، مكتبة القدسي ، القاهرة، ١٣٥٧هـ .
٤٢ـ ابن منظور، محمد بن مكرم : ـ لسان العرب ، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة .
٤٣ـ النسائي ، الإمام أحمد بن شعيب: ـ السنن ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط٢ ، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٩٨٦م .





الفهرس


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com





الإدارة والمكتبة - العبدلي - عمارة جوهرة القدس
مقابل وزارة التربية والتعليم
تلفون : ٦٤٥٩٣٧ ، ٦٤٠٩٣٧ ، ٦٢٨٣٦٢
ص . ب : ٩٢١٥٢٦ - عمان - الأردن

مكتبة دار الفرقان - إربد - مقابل جامعة اليرموك
تلفون : ٢٧٦٥٠٦